

3

[illegible]

* فهرست ملحق البحر *

٢	كتاب الطهارة	٣١	باب الصلاة في الكعبة
٤	فصل ويجوز الطهارة	٣١	كتاب الزكاة
٦	باب التيمم	٣٢	باب زكاة السوائم
٧	باب المسح	٣٤	باب زكاة الذهب والفضة
٨	باب الحيض	٣٤	باب العاشر
٩	باب الانحسار	٣٥	باب الركاز
١١	كتاب الصلاة	٣٥	باب زكاة الخارج
١١	باب الاذان	٣٦	باب المصرف
١٢	باب شروط الصلاة	٣٧	باب صدقة الفطر
١٣	باب صفة الصلاة	٣٨	كتاب الصوم
١٤	باب الحدث في الصلاة	٣٩	باب موجب الافساد
١٨	باب ما يفسد الصلاة	٤١	باب الاعتكاف
٢٠	باب الوتر والنوافل	٤٢	كتاب الحج
٢١	باب ادراك الفريضة	٤٦	باب القران والتمتع
٢٢	باب الفوائت	٤٨	باب الجنائيات
٢٣	باب سجود السهو	٥٠	باب مجاوزة الميقات
٢٤	باب صلاة المريض	٥١	باب اضافة الاحرام
٢٤	باب سجود التلاوة	٥١	باب الاحصار والفوات
٢٥	باب المسافر	٥٢	باب الحج عن الغير
٢٦	باب الجمعة	٥٣	باب الهدى
٢٧	باب العيدين	٥٣	كتاب النكاح
٢٨	باب صلاة الخوف	٥٤	باب المحرمات
٢٨	باب الجنائز	٥٥	باب الاولياء والاكفاء
٣٠	باب الشهيد	٥٧	باب المهر

٦٠	باب نكاح الرقيق	٨٨	باب الاستيلاء
٦١	باب نكاح الكافر	٨٩	كتاب الايمان
٦٢	باب القسم	٩٠	باب الجيمين في الدخول
٦٢	كتاب الرضا	٩٠	والخروج
٦٣	كتاب الطلاق	٩٢	باب الجيمين في الاكل
٦٤	باب انقاع الطلاق	٩٢	والشرب
٦٧	باب التفويض	٩٤	باب الجيمين في الطلاق
٦٨	باب التعليق	٩٤	والعتق
٦٩	باب طلاق المريض	٩٥	باب الجيمين في البيع
٧٠	باب الرجعة	٩٥	والشراء
٧٢	باب الابلاء	٩٧	باب الجيمين في الضرب
٧٣	باب الخلع	٩٧	والقتل
٧٤	باب الظهار	٩٧	كتاب الحدود
٧٦	باب اللعان	٩٨	باب الوطئ بوجوب الحد
٧٧	باب الغنين	٩٩	باب الشهادة على الزنا
٧٧	باب العدة	١٠٠	باب حد الشرب
٧٩	باب نبوت النيب	١٠٠	باب حد القذف
٨٠	باب الحضانة	١٠١	باب التعزير
٨١	باب النفقة	١٠٢	كتاب السرقة
٨٤	باب الاعتناق	١٠٣	فصل في الحرز
٨٥	باب عتق البعض	١٠٥	باب قطع الطريق
٨٦	باب عتق المجهوم	١٠٥	كتاب السر
٨٧	باب الخلف بالعتق	١٠٦	باب الغنائم وقسمتها
٨٧	باب العتق على جعل	١٠٨	باب استيلاء الكفار
٨٨	باب التدبير	١٠٩	باب المستأمن

١١٠	باب العشر والخراج	١٤٨	كتاب الشهادة
١١٢	باب المرتد	١٥٠	باب من يقبل شهادته
١١٣	باب البغية	١٥١	باب الاختلاف
١١٤	كتاب اللقيط	١٥٢	باب الشهادة على الشهادة
١١٤	كتاب اللقطة	١٥٢	باب الرجوع عن الشهادة
١١٥	كتاب الابق	١٥٣	كتاب الوكالة
١١٥	كتاب المفقود	١٥٤	باب الوكالة بالبيع
١١٦	كتاب الشركة	...	والشراء
١١٨	كتاب الوقف	١٥٧	باب الوكالة بالخصومة
١٢٠	كتاب البيوع	...	والقبض
١٢٢	باب الخيارات	١٥٨	باب عزل الوكيل
١٢٦	باب بيع الفاسد	١٥٨	كتاب الدعوى
١٢٩	باب الاقالة	١٦٠	باب التحالف
١٣٠	باب المراجعة والتولية	١٦١	باب دعوى الرجلين
١٣١	باب الربا	١٦٣	فصل في التنازع
١٣٢	باب الحقوق والاستحقاق	...	بالأبدى
١٣٤	باب السلم	١٦٤	باب دعوى النسب
١٣٥	مسائل شتى	١٦٥	كتاب الاقرار
١٣٦	كتاب الصرف	١٦٦	باب الاستثناء وما في معناه
١٣٨	كتاب الكفالة	١٦٧	باب اقرار المريض
١٤١	باب كفالة الرجلين	١٦٨	كتاب الصلح
...	والعبدین	١٦٩	باب الصلح في الدين
١٤٢	كتاب الخوالة	١٧١	كتاب المضاربة
١٤٢	كتاب القضاة	١٧٢	باب المضارب يضارب
١٤٦	مسائل شتى	١٧٤	كتاب الوديعة

١٧٦	كتاب العارية	٢١٠	فصل في الاكل
١٧٧	كتاب الهبة	٢١٠	فصل في الكسب
١٧٨	باب الرجوع عنها	٢١١	فصل في اللبس
١٧٩	كتاب الاجاراب	٢١٢	فصل في النظر ونحوه
١٨٠	باب ما يجوز من الاجارة	٢١٣	فصل في الاستبراء
١٨١	باب الاجارة الفاسدة	٢١٣	فصل في البيع
١٨٤	باب فسخ الاجارة	٢١٤	فصل في المتفرقات
١٨٥	مسائل مشورة	٢١٦	كتاب احياء الموات
١٨٥	كتاب المكاتب	٢١٧	فصل في الشرب
١٧٦	باب يصرف المكاتب	٢١٨	كتاب الاشربة
١٨٨	كتابة العبد المشترك	٢١٩	كتاب الصيد
٢٨٩	باب العجز والموت	٢٢١	كتاب الرهن
١٨٩	كتاب الولاء	٢٢٣	باب ما يجوز ارتهائه
١٩٠	كتاب الاكراه	...	والرهن به
١٩٢	كتاب الحجر	٢٢٤	باب الرهن بوضع على
١٩٣	كتاب المأذون	...	يدعدل
١٩٥	كتاب الغصب	٢٢٥	باب التصرف في الرهن
١٩٨	كتاب الشفعة	٢٢٧	كتاب الجنایات
٢٠٠	باب ما يجب فيه الشفعة	٢٢٨	باب ما يجب القصاص وما لا
٢٠٢	كتاب القسمة	٢٢٩	باب القصاص فيما دون
٢٠٥	كتاب المزارعة	...	النفس
٢٠٦	كتاب المساقاة	٢٣١	باب الشهادة في القتل
٢٠٧	كتاب الذبايح	٢٣٢	كتاب الديات
٢٠٨	كتاب الاضحية	٢٣٥	باب ما يحدث في الطريق
٢١٠	كتاب الكراهية	٢٣٧	باب جنابة البهيم وعليها

٢٣٩	باب جنابة الرقيق	١٦	٢٥٢	كتاب الخبز	٢٧١
٢٤١	باب فصب العبد والعتق		٢٥٣	مسائل شتى	٢٧١
٢٤٢	باب القسامة	١٦	٢٠٦	كتاب الفرائض	٢٧١
٢٤٣	كتاب المعاقل	١٦	٢٥٧	فصل العصبه بنفسه	٢٧١
٢٤٤	كتاب الوصايا	١٦	٢٥٨	فصل يوجب الحرمان	١١
٢٤٥	باب الوصية بثلاث المال		٢٥٩	فصل واذا اذنت السفهه	١١١
٢٤٧	باب العتق في المرض	١٦	...	الفريضة	٢٨١
٢٤٩	باب الوصية للاغارب	١٦	٢٦٠	فصل الفرق والهدى	٢٨١
٢٤٩	باب الوصية بالخدمة		٢٦٠	فصل المناسحة	٢٧١
...	والسكنى		٢٦١	حساب الفرائض	٢٨١
٢٤٩	باب وصية الذمي		٢٦٢	فصل تداخل العبد بين	
٢٥٠	باب الوصي				

1941. Seyyid Nazif ef.

Yes, I want to!

Establishment No.

18

Tasnd No.

297.4



第(二)次(第(一)次)

[illegible]

لاي يوسف ومحمد رجاها الله تعالى ولم آل جهدا في التنيه على
الاصح والاقوى وما هو المختار للفتوى (وحيث اجتمع فيه
الكتب المذكورة سميت ملتقى الابحر لبوافق الاسم المسمى والله
سبحانه وتعالى اسأله ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وان ينفعني به
(يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتا الله بقلب سليم)

* كتاب الطهارة * قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم
الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا
برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين) ففرض الوضوء غسل الاعضاء
الثلاثة ومسح الرأس (والوجه ما بين قصاص الشعر واسفل
الذقن وشحفة الاذنين) فيفرض غسل ما بين العذار والاذن
خلافا لابي يوسف (والمرقبان والكعبان يدخلان في الغسل
(والمفروض في مسح الرأس قدر الربع) وقبل يجرى وضع
ثلاث اصابع (ولو مداصعا او اصبعين لا يجوز) ويفرض
مسح ريع الحية في رواية والاصح مسح ما يلاقى البشرة (وسنته
غسل اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقبل مسح السواك
وغسل القدم بمياه والانف بمياه وتخليل الحية والاصابع هو
المختار) وقيل هو في الحية فضيلة عند الامام ومحمد وتثبيت
الفصل والنية والزيت المتصوص وامسح بالاسم بالاسم
(وقبل هذه الثلاثة مسح والاول مسح الاذنين بماء الرأس
(ومسح النيام ومسح الرقبة) والمعاني الناقضة له خروج
شيء من احد السبيلين سوى ريح الفرج او الذكركر (وخروج
شيء نجس من البدن ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهير
(والقيء والقيء او طعنا او ماء او مرة او علقا لا يلغما مطافيا
خلافا لابي يوسف في الصاعد من الجوف) ويشترط في الدم
الابع والفج مساواة البراق للملا خلافا لمحمد (وهو يعتبر)



(* *) بسم الله الرحمن الرحيم (* *)

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين * الذي هو حبله المتين وفضله
المبين * وميراث الانبياء والمرسلين * وحنه الدامغة على الخلق
اجمعين * بحجته الساكنة الى اعلى عليين * والصلاة والسلام
على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين * وعلى آله وصحبه
والتابعين والعلماء العاملين * وبعد * فيقول المفتقر الى رحمة
ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي * قد سألني بعض طالبى
الاستفادة ان اجمع له كتابا يشتمل على مسائل القدورى والمختار
والكثر والوقاية بعبارة سهلة غير مغلقة * فاجبته الى ذلك
واضفت اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل المجمع * ونبذة
من الهداية (وصرحت بذكر الخلاف بين ائمتنا وقدمت
من اقاويلهم ما هو الاجم) واخرت غيره الا ان قبضته بما يفيد
الترجيح واما الخلاف الواقع بين المتأخرين او بين الكتب
المذكورة (فكل ما صدرته بلفظ قيل او قالوا وان كان مقرونا
بالاصح ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك) ومتى
ذكرت لفظ التنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو

اتخاذ السبب يجمع ما شاء قليلا قليلا (وابو يوسف اتخاذ المجلس وما لبس خدنا لبس نجسا) والخنون والسكر والاضواء وقهقهة بالغ في صلاة ذات ركوع وسجود (ومباشرة فاحشة خلافا لمحمد) ونوم مضطجع أو متكئ أو مستند إلى مال أو زيل لسقط (لأنوم قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد) ولا خروج دودة من جرح أو لم سقط منه (ومن ذكر وامرأة) وفرض الغسل غسل الفم والاتق وسائر البدن لذلك (قبل ولا يدخل الماء جلدًا إلا القلف) وسنته غسل يديه وفرجه ونجاسة إن كانت (والوضوء الأرجلية) وثلاث الغسل المستوعب (ثم غسل الرجلين لاقى مكانه إن كان في مستنقع الماء) ولبس على المرأة نقض ضفرتها ولا بلها إن بل أصلها (وفرغ من لا تزال متى دنى دفع وشهوة وأوقى نوم عند انفصاله لا خروج جلدًا لابي يوسف) ورؤية مستنقع لم يتذكر الاختلام بل لا ولو مذبا خلافا له (ولا بلاغ حشفة في قبل أو دبر من آدمي حتى وإن لم يزل على الفاعل والمفعول) ولا تقطاع حبض ونفاس (للمذني وودى واختلام بلابلل وأبلاج في الجملة أو ميتة بلا تزال) ومن الجمعة والعبدية والاحرام وعرفة (ووجب للميت كفاية وعلى من أسلم جنبًا والاندب) ولا يجوز لمحدث من مصحف إلا بفلافة المنفصل لا المتصل في الصحيح (وكرهه بالكلم ولا مس درهم فيه سورة البصيرة) ولا جنب دخول المسجد الا لضرورة (ولا قراءة القرآن ولو دون آية إلا على وجه الدعاء أو التشاء) ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء (والحايض والنفساء كالجنب) فصل * ويجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين والبشر والادوية والبخار (وإن غير طاهر بعض أوصافه كالتراب والعثران والصابون أو أنتن بالكت (لابماء خرج عن طبعه بكثرة الأوراق أو بغلبة غيره

مطل
الماء المطلق

(أبو الطح كالأشربة والخيل وماء الورد وماء الباقلاء والمرق) ولا يماء قليل وقع فيه نجس ما لم يكن غديرًا لا يترك طرفه النجس بتحريك طرفه الآخر (أولم يكن عشرًا في عشر وعقه ما لا تحسر الأرض بالغرف فانه كالنجس وهو ما يذهب بتبسة فيجوز الطهارة به ما لم ير اثر النجاسة وهو لون أو طعم أو ريح * والماء المستعمل طاهر غير مطهر هو المختار) وعن الإمام أنه نجس مقلط (وعند أبي يوسف مخفف وهو ما استعمل لقربة أو رفع حدث خلافا لمحمد) ويصير مستعملًا إذا انفصل عن البدن (وقبل إذا استقر في مكان) ولو انغمس جنب في البئر بلانية فقبل الماء والرجل نجسان عند الإمام (والأصح أن الرجل طاهر والماء مستعمل عنده) وعند أبي يوسف هما نجسان وعند محمد الرجل طاهر والماء طهور (وموت ما يعيش في الماء فيه لا ينجسه كالسمك والضفدع والسرطان) وكذا موت ما لا نفس له سائلة كالبق والذباب والنبور والعقرب (وكل اهتاج دبح فقد طهر إلا جلد الأدمى كراشه) والتحيز بنجاسة عينه والقبيل كالسبع وعند محمد كالحيز (قالوا وما طهر جلده بالدباغ طهر بالذكاة وكذا لحمه وإن لم يؤكل) وشعر الميت وعظمها وعصها وقرنها وجافرها طاهر (وكذا شعر الإنسان وعظمه فيجوز الصلاة معه وإن جاوز قدر الدرهم) وبول ما يؤكل لحمه نجس خلافا لمحمد (ولا يشرب ولوللتبداوى خلافا لابي يوسف) فصل * تنزع البر لو وقع نجس لا ينجو به وروث وخثي ما لم يستكثر (ولا ينجس جسام وعصفور فانه طاهر) وإذا علم وقت الوقوع حكم بالنجس من وقته والآخر يوم وبسلة إن لم يتفح الواقع أولم يتفح (ومن ثلثة أيام ولياليها إن انتفخ أو نفخ) وقال ابن وقت الوجدان (وعشرون ذلوا وسطا إلى ثلثين يموت نحو فارة

مطل
تنزع البر

او عصفور او سمام ابرص (واربعون الى ستين نحو خبابة)
 اود جاجة او سنور (وكله نحو كلب او شاة او آدمي او انتفاخ)
 الحيوان او تفسخه (وان لم يمكن ترجمها نزع قدر ما كان فيها)
 (وبغني بترج ما في دلو الى ثلثمائة وما زاد على الوسط احتسب به)
 وقيل يعتبر في كل بئر دلوها (وسور الا دمي والفرس وما يؤكل لحمه)
 طاهر (وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس) (وسور الهرة)
 والدجاجة المخلاة وسباع الطير ومواكن البيت كالحبة والفارة
 مكروه (وسور البغل والحمير مشكوك بتوضأه ان لم يجد غيره)
 ويتيم وايا قدم جاز (وعرق كل شيء كسوره) (وان لم يوجد الا)
 بنيد التمر يتيم ولا يتوضأ به عند ابي يوسف وبه يغني (وعند الامام)
 يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما * باب التيمم * يتيم المسافر مؤمن
 هو خارج المصر لبعده عن الماء ميلا او لارض خاف زيادته
 او بطور ثمة او لخوف عدو او سبع او عطش او لفقد آلة بها كان
 من جنس الارض كالتراب والرمل والتورة والجص والكحل
 والزنج والحجر ولو بلا تقع خلافا لمحمد (وعنده ابو يوسف
 بالتراب والرمل) (ويجوز بالتقع حال الاختياؤ خلافا له) (وشروطه)
 العجز عن استعمال الماء حقيقا او حكما (وطهارة الصعيد)
 والامتنعاب في الاصح (والنية ولا بد من نية قريبة مقصودة)
 لا تصح بدون الطهارة (فلو تيمم كافر لا سلام لا تجوز صلاته به)
 خلافا لابن يوسف (ولا يشترط تعيين الحدث او الجنابة هو الصحيح)
 (وصفته ان يضرب يديه على الصعيد فينفضهما ثم يمسح بهما)
 وجهه ثم يضرب بهما كذلك (ويمسح بكل كف ظاهر الذراع)
 الاخرى وباطنهما مع الرفق (ويستوى فيه الخشب والمحدث)
 والحايض والنفساء (ويجوز قبل الوقت ويصلي به ما شاء)
 من فرض ونقل كالوضوء (ويجوز لخوف فوات صلاة جنازة)

او عبد ابتداء (وكذا بناء بعد شروع مخصوصا) (وسبق حدثه)
 خلافا لهما (لا تخوف فوت الجمعة او وقتية) (ولا ينقض ردة بل)
 ناقض للوضوء (والقدرة على ماء كاف لطهارته وعلى استعماله)
 فلو وجدته وهو في الصلاة بطلت صلاته لان حصلت بعندها
 (ولو لبسه المسافر في رحله وصلى بالتيمم لا بعيد) (وقال ابو يوسف)
 بعيد ما دلم في الوقت (ويستحب الراي المأخوذ تأخير الصلاة الى)
 آخر الوقت (ويجب طلبه ان ظن قربه قدر غلوة والا فلا)
 (ويجب شراء الماء ان كان له ثمن ويبيع بثلث المثل والا فلا)
 (او ان كان مع رفيقه ماء طلبه فان منعه تيمم) (وان تيمم قبل الطلب)
 او الخشب في المصر لخوف البرد جاز خلافا لهما (ولا يجمع بين)
 الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء جريحا تيمم والا غسل)
 الصحيح ومسح على الجريح * باب المسح على الخفين * يجوز
 بالسنة من كل حدث موجبة للوضوء لامن وجب عليه الغسل
 ان كانا ملوسين على طهر تام من وقت الحدث يوما وليلة للقيم
 وثلاثة ايام وليلتهما للمسافر من وقت الحدث (وفرضه قدر ثلث)
 اصابع من اليد على الاعلى (وسنة ان يبدأ من اصابع الرجل)
 ويمد الى الساق مفرجا اصابعه خطوطا مرة واحدة (ويمتنعه)
 الخرق الكبير وهو ما يدهونه قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها
 (ويمسح في خف لافي خفين بخلاف الجعسة والانتكشاف)
 (وينقضه ناقض الوضوء وتزع الخف ومضى المدة ان لم يخف)
 تنف رجله من البرد فلو تزع او مضت وهو متوضي غسل رجله
 فقط (وخروج اكثر القدم الى ساق الخف تزع) (ولو مسح مقب)
 فساغر قبل يوم وليلة تم مدة المسافر (ولو مسح مسافر فاقام لتمام)
 يوم وليلة تزع والاعمها (والمعدور ان لبس على الانقطاع)
 فكا الصحيح والامسح في الوقت لا بعد خروجه (ويجوز المسح)

على الجرم فوق الخلف ان ينسد قبل الحدث (وعلى الجورب
مجلدا او منة لا وكذا على الثخين في الاصح عن الامام وهو قولهما
لا على عامة قلنسوة وبرقع وقفا زين (ويجوز المسح على الجيرة
وخرقه القرحه ونحوها وان شذها بلا وضوء وهو كالغسل
فيجمع معه ولا يتوقت) ويمسح على ككل الغصابة مع فرجها
ان ضره حلها كان تحتها جراحه اولا (وبكفي مسح اكثرها
فان سقطت عن رء بطل والا فلا ولو تركه من غير عذر جاز
خلافهما) ولو وضع على شقاق رجله دواء لا يصل الماء تحته
يجزئه اجزاء الماء على ظاهر الدواة (ولا يفتقر الى ثبته في مسح الخلف
والرأس * باب الحيض * هو دم ينفضه رحم امرأة بالغنة لاداء
بها واقله ثلثة ايام بلبا لها وعن ابى يوسف يومان واكثر الثالث
واكثر عشرة ايام (وما ينقص عن اقله اوزاد على اكثره فهو
استحاضة) وما تراه من الالوان في مده سنوي البياض الخالص
فهو حيض وكذا الطهر التخلل بين الدمين قهها وهو يمنع
الصلاة والصوم ونقضه ذونها ودخول المسجد والطواف
وقربان ما تحت الازار وعند محمد قربان الفرج فقط (وبكفر
مستحل وطئها) وان انقطع تمام العشرة حل وطئها قبل
الفصل (وان انقطع لاقل لا يحل حتى تغسل او يمضي عليها
ادنى وقت صلاة كاملة وان كان ذون غادتها لا يحل وان اغسلت
(واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حدة لاكثره الا عند نصب
العبادة في زمن الاستمرار) واذا زاد الدم على العادة (فان جاوز
العشرة فالزاد كله استحاضة والافحيض) وان كانت مبدئة
وزاد على العشرة فالعشرة حيض وان تدا استحاضة (والنفاس
دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا حدة لاقله واكثره
اربعون يوما) وما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل

خروج

خروج اكثر الولد استحاضة وان زاد على اكثره ولها عادة
فالزاد عليها استحاضة والا فالزاد على الاكثر فقط استحاضة
والعبادة تثبت وتنقل بمرة في الحيض والنفاس) عند ابى يوسف
وبه يفتى (وعندهما لا بد من المعاودة) (ونفاس التوهمين من الاول
خلافا لمحمد وانقضت العدة من الاجير اجماعا) (والسقط ان ظهر
بعض خلقه فهو ولد تعصير به امه نفسها والامه ام ولد ويقع
الطلاق المعلق بالولد وتنقض به العدة) (ودم الاستحاضة
بكره عاف دائم لا يمنع صلاة ولا صوما ولا وطئا * فصل *
الاستحاضة ومن به سلمس بول او استطلاق بطن او انقلاب ربيع
او رفاف دائم او جرح لا يرقاء يتوضئون لوقت ككل صلاة
ويصلون به في الوقت ما شاؤوا من فرض ونفل (ويبطل بخروجه
فقط) (وقال زفر بدخوله فقط) (وقال ابو يوسف بابهما كان
(فالتوضي وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع الا عند زفر
(والتوضي بعد الطلوع يصلي به الظهر خلافا له) (ولابى يوسف
والمعذور من لا يمضي عليه وقت صلاة الا والعذر الذي ابتلى به
يوجد فيه * باب الانجاس * يطهر بدن المصلي وثوبه
من النجس الحقيقي بالماء وبكل ما يبع طاهر مزيل كالخل وماء الورد
لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا بالماء (والخف ان تجس بنجس
له جرم بالدلك المبالغ ان جف خلافا لمحمد وكذا ان لم يجف
عند ابى يوسف وبه يفتى) (وان تجس بمابع فلا بد من الغسل
والماء نجس ويطهر ان يمس بالفرك والايغسل (والسيف ونحوه
بالمسح مطلقا) (والارض بالجفاف وذهاب اثر الصلاة لا للتيمم
وكذا الاجر المفروش) (والنجس المنسوب والشجر والنكلاء
غير المقطوع هو المختار) (والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله
(وطهارة المرتى بزوال عينه ويعنى اترشق زواله) (وغير المرتى

مطا
الحيض

نبتة الحرس

بالغسل ثلاثا وسبعها والعصر كل مرة ان امكن عصره والا
فبالجفيف كل مرة حتى ينقطع النفاطر (وقال محمد بعدم طهارة
غير المنعصر ابدا) ويطهر بساط نجس يجزى الماء عليه يوما
وليلة (ونحو الروث والغذرة بالخرق حتى يصير رمادا عند محمد
هو المختار خلافا لابي يوسف) وكذا يطهر حمار وقع في الحفرة
فصار ملحا وعن قدر الدرهم مساحنة كعرض الكف في الرقيق
وزنا بقدر مثقال في الكثيف من نجس مغلط كالدم والبول
واومن صغير لم يأكل (وكل ما يخرج من بدن الاذى موجبا
للتطهير والخمر وخره الدجاج ونحوه) وبول الحمار والهريرة
والفسارة وكذا الروث والخثي خلافا لهما (وما دون ريع الثوب
من مخفف كبول الفرس وما يؤكل لحمه وخره طير لا يؤكل لحمه
وبول انتضخ مثل رؤس الابر عفو) ودم السمك وخره طيور
ما كولة طاهر الا الدجاج والبط ونحوهما (واعصاب البغل والحمار
طاهر عندهما وعند ابي يوسف مخفف) وما ورد على نجس نجس
كعكسه (ولواف ثوب طاهر في رطب نجس فظهرت فيه رطوبته
ان كان بحيث لو عصر قطر نجس والا فلا كالأو وضع رطبا على
مطين بطين نجس جاف (ولو نجس طرف ثوبه فغسل وغسل
طرفا بلا تخرجكم بطهانه كحطه بالت عليها جرت دوسها فغسل
بعضها او ذهب طهرت كلها وانفحة الميتة ولبنها طاهر خلافا
لها) والاستنجاء * سنة من ما يخرج من احد السبيلين غير الريح
(وما سن فيه عدد بل يمسحه بنحو حجر حتى ينقيه يدبر بالحجر الاول
ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصبغ) ويقبل الرجل بالاول
ويدبر بالثاني والثالث في الشتاء (وغسله بالماء بعد الحجر افضل
يغسل بديه اولاهم المخرج بطن اصبع او اصبعين او ثلث لابرؤسها
(وبرخي مبالغة ان لم يكن صائما) ويجب ان جسا وز النجس المخرج

مطلب
الاستنجاء

أكثر

أكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء (ولا يستنجي
بعظم وروث وطعام ويمينه وكراه استقبال القبلة واستدبارها
لبول ونحوه ولو في الخلاء * كتاب الصلاة * وقت الفجر من طلوع
الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الافق الى طلوع الشمس
(ووقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء مثليه سوى
في الزوال وقالوا الى ان يصير مثيلا) ووقت العصر من انتهاء
وقت الظهر الى غروب الشمس (ووقت المغرب من غروبها الى
مغيب الشفق وهو البياض الكائن في الافق بعد الحمرة) وقالوا
هو الحمرة قبل وبه يغنى (ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت
المغرب الى الفجر الثاني) ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد
وقتها لا يجبان عليه (ويستحب الاسفار بالفجر بحيث يمكن
ادائه بنزبل اربعين آية او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكنه
الوضوء واعادته على الوجه المذكور) والابراد بظهر الصبغ
وتأخير العصر ما لم تغرب الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر
الى آخر لمن يشق بالانتباه والافقيل النوم (وتجيل ظهر الشتاء
والمغرب) وتجيل العصر والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرهما
* ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز عند الطلوع
والاستواء والغروب الا عصر يومه (وعن التنفل ور كعني الطواف
بعد صلاة الفجر والعصر) لاعتن قضاء فائقة وسجدة تلاوة
وصلاة جنازة (وعن التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة
وقبل المغرب ووقت الخطبة ايا كانت وقبل صلاة العبد
(وعن الجمع بين صلاتين في وقت الابرقة ومزدلفة) ومن
طهرت في وقت عصر او عشاء صلتها فقط ومن هو اهل فرض
في آخر وقت يفضيه لا من حاضرت فيه * باب الاذان * من
للفرائض دون غيرها (ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها

مطلب
كتاب الصلاة

مطلب
اوقات المكروه

مطلب
الاذان

ويعاد فيه لو قعدت خلافا لابي يوسف في الفجر) ويؤذن للفاشة
ويقيم (وكذا الاولى الفوائت وخير فيه للنواق) (وكذا ركعتي للمسافر
لا لمصل في بيته في المصير) ونبا لهما لالنساء (وصفة الاذان
معروفة) (ويراد بعد فلاح اذان الفجر الصلاة خير من النوم
مرتين) والاقامة مثله ويزاد بعد فلاحها قد قامت الصلاة
مرتين ويترسل فيه ويحذر فيها (ويكره الترجيع والتلميع
(ويستقبل بها القبلة) ويحول وجهه يمنة ويسرة عند حي على
الصلاة وحي على الفلاح (ويستدير في صومعته ان لم يقعد
التحويل واقفا ويجعل اصبعه في اذنيه) ولا يتكلم في اثناهما
ويجلس بينهما الا في المغرب فيفصل بسكتة وقال يجلسه
خفيفة) واستحسن المتأخرون الثوب في كل الصلوات ويؤذن
ويقيم على طهر (وجاز اذان الحديث وكره اقامته) واذان الجنب
ويعاد كاذان المرأة والمجنون والسكران ولا تعاد الاقامة
(ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة والاوقات) (وكره اذان الفاسق
والصبي والقياح لا اذان العبد والاعرابي والاعمى وولد الزنا
(واذا قال حي على الصلاة قام الامام والجماعة) (واذا قال قد قامت
الصلاة شرعوا) (وان كان الامام غائبا او هو المؤذن
لا يقومون حتى يحضر) باب شروط الصلاة * هي طهارة بدن
المصلي من حدث وخبث وثوب ومكانه وسر عورته واستقبال
القبلة والنية (وعورة الرجل من تحت سرته الى تحت ركبته
(والامة مثله مع زيادة بطنها وظهرها) (وجميع بدن الحرة
عورة الاوجها وكفيها وقدميها في رواية) (وكشف ريع عضو
هو عورة يمنع كالبطن والفخذ والساق وشعرها النازل وذكره
بمفرده والاثنيين وحدهما وخلفة الدبر بمفردها) وعند ابي يوسف
انما يمنع ان يكشف الاكثر وفي النصف عنه روايتان (وعاد ما يزيل به

الجماعة يصلي معها ولا يعيد) ولو وجد ثوبا ربه طاهر وصلى
عنه بالاجتزاء وفي اقل من رابعة محبر والافضل الصلاة به وعند
محمد تلزم (وان لم يجد ما يستزعره فصل على قائم ركوع وسجود
جاز) (والافضل ان يصلي قاعدا بايماء) (وقبله من بمكة عين
الكعبة ومن بعد جهتها) (فان جعلها ولم يجد من يسأله عنها
تحرى وصلى فان علم بخطائه بعد هذا لا يعيد وان علم بغيرها
استدار وحي) (وكذا ان تحول رأيه) (وان شرب بلا تحريك لا يجوز
وان اصاب وعند ابي يوسف ان اصاب بجازت) (وان تحرى
قوم جهات وجهلوا حال ايمانهم جازت صلاة من لم يتقدم
بخلاف من تقدم او علم حاله وخالفه) (وقبله الخائف جهة قدرته
* ويصل قصبة قلبه الصلاة بغير نية) (وضم التلظ الى القصد
افضل) (ويكفي مطلق النية للنفل والسنة والزواج في الصحيح
(والفرض شرط تعيينه كالعصر مثلا) (والمقتدى بنوى المتابعة
ايضا) (وللمنازة بنوى الصلاة لله والدعاء لليت) (ولا يشترط نية
عدد الركعات) باب صفة الصلاة * فرضها التحريمية وهي
شرط (والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود الاخير
قدر الشاهد وهي اركان) (والخروج بصنعه فرض خلافا لهما
(وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة في الاوليين
ورعاية الترتيب في فعل مكرر وتعديل الاركان وعند ابي يوسف
هو فرض والقعود الاول والشهادتان ولفظ السلام وقنوت الوتر
وتكبيرات العبدتين والجهر في محله والاسرار في محله) (وسته ارفع
اليدين للتحريمية ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ
والتمجيد والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتكبير
الركوع ونسيجه ثلاثا والرفع منه واخذ ركبتيه بيديه وتفرج
اصابعه وتكبير السجود ونسيجه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه واقتراش

عن جهة القبلة

باب صفة الصلاة

باب شروط الصلاة

رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلسة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء (وأدائها نظيره إلى موضع سجوده وكظم فيه عند الثأوب وإخراج كفيه من كبه عند التكبير) ودفع السعال ما استطاع (والقيام عند سحر على الصلاة وقبل عند سحر على الفلاح) والشروع عند قد قامت الصلاة * فضل * ينبغي الخشوع في الصلاة وإذا أراد الدخول فيها كبر حاذقاً بعد رفع يديه محاذياً يابها مبه شحمتي أذنيه (وقبل ما ساء عند أبي يوسف رفع مع التكبير لأقبله) والمرأة ترفع حذاء منكبيها ومقارنة تكبير المؤتم تكبير الإمام أفضل خلافاً لهما لو قال بدل التكبير الله أجل وأعظم أو الرحمن أكبر أو لا اله الا الله أو كبر بالفارسية مع وكذا لو قرأ بها ما جزأ عن العربية أو ذبح وسمى بها وغير الفارسية من اللسان مثلها في الصحيح (ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز) وقال أبو يوسف إن كان يحسن التكبير لا يجوز إلا به ثم يعتمد بيمينه على راسه يساره تحت سترته في كل قيام سن فيه ذكر (وعند محمد في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلاة الجنازة خلافاً له) ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد اتفاقاً يقرأ سبحانك الخ (ولا يضم وجهه وجهي الخ خلافاً لأبي يوسف) ثم يتعوذ سر القراءة فيأتي به المسبوق عند قضاء ما سبق لا المقدي ويؤخر عن تكبيرات العبد وعند أبي يوسف هو تبع للنساء فيأتي به المقدي ويقدم على تكبيرات العبد ويسمى سراً أول كل ركعة لا بين الفاتحة والسورة خلافاً لمحمد في صلاة الخافقة وهي آية من القرآن أزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة (ثم يقرأ الفاتحة وسورة أو ثلث آيات) وإذا قال الإمام ولا الضالين من هو والمؤتم سراً ثم يكبر راعياً ويعتمد يديه على ركبته

مطلب
في الخشوع

ويخرج

ويخرج أصابعه باسطاً ظهره غير رافع رأسه ولا منكس له ويقول ثلث مرات سبحان ربّي العظيم وهو أدناه ويستحب الزيادة مع الإيثار للمنفرد (ثم يرفع الإمام رأسه قائلاً سمع الله لمن حمده ويكفي به) وقال لا يضم إليه ربنا لك الحمد ويكفي المتقدي بالحمد اتفاقاً والمنفرد يجمع بينهما في الأصح وقبل صك المقدي (ثم يكبر ويسجد فيضع ركبته ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضاماً أصابع يديه محاذية أذنيه وييدي ضبعه ويحاذي بطنه عن فخذه ويوجد أصابع رجليه نحو القبلة) والمرأة تخفض وتلزم بطنها بفخذيهما (ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلثاً وهو أدناه ويسجد بانقه وجهه) (فإن اقتصر على أحدهما أو على كور العمامة جازم الكراهة) (وقال لا يجوز الاقتصار على الاتق من غير عذر) (ويجوز على فاضل ثوبه وعلى شيء يجده حمله وتستقر جهته عليه لأعلى ما لا تستقر) (وان سجد للزخعة على ظهر من هو معه في صلاته جاز وهي تم بالرفع عند محمد وعند أبي يوسف بالوضع) (ثم يرفع رأسه مكبراً ويجلس مطمئناً ويكبر ويسجد مطمئناً) (ثم يكبر للوقوف فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته وينفض قائماً من غير قعود ولا اعتماد يديه على الأرض) (والثانية كالأولى إلا أنه لا يثنى ولا يتعوذ ولا يرفع يديه إلا * في فقوس صمغ * فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية افتش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجه أصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه موجهة نحو القبلة) (وقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وهو) التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (ولا يزيد عليه في القعدة الأولى) (ويقرأ فيما بعد الأولين

الفاتحة خاصة وهي افضل وان سجد او سكت جاز والقعود الثاني كالاول والمرأة تنكب فيها وهو ان تجلس على اليثا اليسرى وتخرج كلتا رجليها من الجانب الايمن (فاذا تم التشهد فيه صلى على النبي عليه السلام ودعا بما شاء مما يشبه الفاظه القرآن والادعية المأثورة لا بما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول (السلام عليكم ورحمة الله) وعن يساره كذلك (وينوي الامام به من عن يمينه ويستأذنه من الحفظة والنياس الذين معه في الصلاة والمقتدى كذلك وينوي امامه في الجانب الذي هو فيه وفيهما ان كانا) والمنفرد بالحفظة فقط * فصل * يجهر الامام بالقرآن في الجمعة والعيد والفجر والصلوات اداء وقضاء (وخير المنفرد في تغسل الليل وفي الفرض الجهرى ان كان في وقته وفضل الجهر ويخفيان حتما فيما سوى ذلك (وادنى الجهر اسماع غيره وادنى الخافتة اسماع نفسه في الصحيح (وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها (ولوترك سورة اولي العشاء قضاها في الاخيرين مع الفاتحة وجهر بينهما ولوترك فاتحتهما لا يقضيها (وفرض القراءة آية وقال ثلث آيات قصار او آية طويلة (وستنها في السفر سجدة الفاتحة وادنى سورة شاء (وامنه نحو البروج وانشقت في الفجر (وفي الحضر اربعون آية وخمسون واستحبوا طوال المفصل فيها وفي الظهر والمواعظ في العصر والعشاء وقضائه في المغرب ومن الحبرات الى البروج طوال ومنها الى لم يكن اوساط ومنها الى الآخر قصار وفي الضرورة بقدر الحال (وتطال الاولى على الثانية في الفجر فقط وعند سجدة في الكل (ولا تبين شي من القرآن لصلاة بحيث لا يجوز غيره وكراهية التعيين (ولا يقرأ الموم بل يستمع ويتصت وان قرأ امامه آية التزيين او الزهيب او خطب

او صلى على النبي عليه السلام والثاني والداني سواء * فصل * الجماعة سبعة من كبره واولي الناس بالامامة اعلمهم بالسنة ثم اقرأهم وعند ابي يوسف بالعكس ثم اورعهم ثم اسنهم ثم احسنهم خلفا (ويكره امامة العبد والاعرابي والاعمى والفاقد والمبتدع وولد الزنا فان تعذر ما جاز (ويكره تطويل الامام الصلاة وكذا جماعة النساء وحدهن فان فعلن تقف الامام وسطهن كالغرة (ولا يحضر من الجماعة الا المجوز في الفجر والمغرب والعشاء وجوزا حضورها في الكل (من صلى مع واحد اقامه عن يمينه ويتقدم على الاثنين فصا عدا ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الجنائي ثم النساء (فان عاذته مشقة في صلاة مطلقة مشتركة تخرج منه واداء في مكان متجدد لا حائل فسدت صلاته ان تويت امامتها ولا بد من صلاة في صلاة بلا يقينه ايها (وقد اختلف اقدم رجل يا من أمة اوصي وطاهر معتبر وقاري يامى ومعكس يعار وغير موم بموم ومفترض بمنفعل او بمفترض فرضا آخر (ويجوز اقتداء فاسد بما سجد وما سجد بمفترض وموم بمثله وقائم باحدب وكذا اقتداء المتوضي بالمتميم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد فيهما (وان علم ان اماما كان مجتبا اعاد (وان اقتدى اجد وقاري يامى فسدت صلاة الكل وقالا صلاة القاري فقط (ولو استخلف الامام القاري اماما في الاخيرين فسدت * باب الحديث في الصلاة * من سبقه الحديث في الصلاة توضأ ويحي والاسنان افضل وان كان اماما جوا آخر الى مكانه فاذا توضأ عاد وان لم يكن مكانه جتم ان كان اماما لم يفرغ والا فهو غير بين العود والاعتسام حيث توضأ بالمنفرد (ولو احدث عبد السنانف وكذا الوجن اواضى عليه او احتم او فقهه او اصابته نجاسة فانه او شج او ظن انه احدث فخرج من المسجد او جاوز

الصفوف خارجة ثم ظهر انه لم يحدث ولو لم يخرج اول يجاوز في
(ولو سبقه الحدث بعد الشهادتين او قبلهما وان لم يمتد في هذه
الحالة او عمل ما يتنافى معها) وبطل عند الامام ان رأى في هذه
الحالة وهو متيمم ماء او تمت مدة المسح او تزح حقيقه بعمل قليل
او تسلم الامي سورة او وجد العناري ثوبا او قدر الموي على
الاركان او تذكر صاحب الترتيب فائتة او استخلف القاري ائبا
او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او زال
عذر المذنب او سقطت الخيرة عن يده (ولو استخلف الامام
مسبوقا صح فاذا اتم صلاة الامام يقدم مديركا بالسلم بهم ثم لو فعل
مسا فباعتدلة بصره والاول ان لم يكن فرغ ولا يضر من فرغ
(ولو فقهه الامام عند الاختتام او احدثت عند اخذت صلاة
من كان مسبوقا لان تكلم او خرج من المسجد) ومن سبقه
الحديث في ركوع او سجود اقامتهما (ومن تذكر
سجدة في ركوع او سجود فمجددها تدب اقامتهما) ومن ام
فردا فاحديث اقام كان المأموم رجلا تعين الاستخلاف
وان لم يستخلفه والافضل يعين فتفسد صلاتهما والاصح انه
لا يعين فتفسد صلاة دون الامام (ولو حصر عن القراءة بجازله
الاستخلاف خلافا لهما * باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها *
يفسدها الكلام والوسه والوقوف يوم) وكذا الدعاء بما يشبه كلام
الناس وهو ما يمكن طلبه منهم (والابتن والتأوه والتأفيع
واو كانت بحرفين خلافا لابي يوسف) والبكاء بصوت لوجع
او مصيبة لا يذكر جنة اوتار (او التفتيح بلا عذر وتشتت عاطس
وقصد جواب بالجدلة او الهيلة او السجدة او الاسترجاع
او الحوقة خلافا لابي يوسف) ولو اراد بذلك اعلامه انه في
الصلاة لا يفسد اتفاقا (ولو وقع على غير امامه فسدت لان فتح

مطلب

ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

على امامه مطلقا في الاصح (والسلام عند اوردته وقرأته من مصحف
خلافا لهما) واكله وشربه وسجوده على نجس خلافا لابي يوسف
فما اذا اعاده على طاهر (والعمل الكثير وشروعه في غيرها
لا شروعه فيها ثانيا) ولان نظر الى مكتوب وفهمه او اكل
ما بين اسنانه دون الحصة وتفسدها في قدرها (وان مر مار في موضع
سجوده اذا كان على الارض او جاذى الاعضاء الاغضاء اذا كان
على الدكان اثم المار ولا يفسد) وينبغي ان يغز امامه في الصحراء
سيرة طول ذراع وغلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها على احد
حاجبيه ولا يكتفي الوضع ولا الخط ويدبر المار بالاشارة او التسبيح
لا يهما ان عدت السيرة او قصد المرور بين يديها وجاز تركها
عند امن المرور وسيرة الامام بحرية عن القوم (ولو صلى على ثوب
بطانة نجسة صح ان لم يكن مضربا وكذا لو صلى على الطرف
الظاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك احدهما بحركة
الاخر او لا * فصل * وكراهية بثوبه او بدنه (وقلب الحصى
الامر له ليجنسه السجود) وفرقة الاصابع والتمصير والالتفات
والاقعاء واقتراش ذراعيه ورد السلام بيده والتربع بلا عذر
وكف ثوبه وسدله والتأوب والتعطى وتغميض عينيه والصلاة
معقوص الشعر او حاسر الرأس لا تذلل او في ثيابه البذلة (ومسح
جبهته فيها من التراب ونظره الى السماء وعدا لآي والتسبيح
بيده خلافا لهما وقيام الامام في طاق المسجد وانفراده على
الدكان او الارض والقيام خلف صف فيه فرجة (وليس ثوب
فيه تصاوير وان يكون فوق رأسه او بين يديه او بحذاءه صورة
الا ان تكون صغيرة لا تبدل ولا تظفر او غير ذي روح او مقطوع
الرأس) لاقتل الحية او العقرب وقيام الامام في المسجد ساجدا
في طاقه والصلاة الى ظهر قاعد يتحدث والى مصحف او سبق

فصل

مطلق او الى شمع او سراج او على بساط ذي تصاوير ان لم يسجد عليها (وكره البول والتخلى والوطى فوق مسجد وغلق بابه والاصح جوازه عند الخوف على متاعه ويجوز نقشه بالجنب وماء الذهب) والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد * باب الوتر والتوافل * الوتر واجب وقال سنة وهو ثلث ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقت في ثلثه دائما قبل الركوع بعد ما كبر ورفع يديه ولا يثبت في صلاة غيرها (وينبغي التوتم قانت الوتر ولو بعد الركوع ولا ينعى قانت الفجر خلافا لابي يوسف بل ينعى ساكنا في الاظهر) والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان (وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع وعند ابي يوسف بعد الجمعة ست وندب الاربع قبل العصر اربع ركعتان والسنة بعد المغرب والاربع قبل العشاء وبعدها) وكره الزيادة على اربع بتسليمة في نفل النهار لابي نفل الليل الى ثمان خلافا لهما (ولا يزد على الثمان والافضل فيهما رابع وقال في الليل المثنى افضل) وطول القيام افضل من كثرة الركعات (والقرأة فرض في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر) ويلزم اتمام نفل شرع فيه قصدا ولو عند الطلوع والغروب لا ان شرع طائفا انه عليه (ولو توى اربعا وافسد بعد القعود الاول او قبله قضى ركعتين وقال ابو يوسف يقضى اربعا لو افسد قبله) وكذا الخلاف لو جرد الاربع من القرأة او قرأ في احدي الاخرين حسب (ولو قرأ في الاولين او الاخرين فقط او تركهما في احدي الاولين او احدي الاخرين فقط قضى ركعتين اتفاقا) (ولو قرأ في احدي الاولين لا غير او احدي الاولين واحدي الاخرين قضى اربعا وقال محمد يقضى ركعتين (ولو ترك الفعندة الاولى فيه لا يبطل خلافا لمحمد ولو ترك صلاة

مطلب الوتر
لتوافل

في مكان

في مكان غاداه في ادنى شرفا منه جاز (ولو نذرت صلاة او صوما في عقد قاضيت فيه لزمتها القضاء) ولا يصلي بعد صلاة مثلها (ومنع النفل قاعدا مع القدرة على القيام ولو قصد بعد ما افتحه قائما جاز ويكره بلا عذر وقال لا يجوز الا لعذر) (وينفل رابعا خارج الميصر موقفا الى اى جهة توجهت دابته وبنى بتروله خلافا لابي يوسف وبركوبه لابي * فضل * الزاويح سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر وبعد الجماعة عشرون ركعة بعشر تسليمات وجمعة بعد كل اربع بقدرتها) (والسنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القوم ويكره قاعدا مع القدرة على القيام وبوتر الجماعة في رمضان فقط) (والافضل في السنن المنزل الا الزاويح * فضل * يصلي امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويظهر القرأة ويخفيها وقال يجهر ثم يدعو بعدها حتى تجلى الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلوا فرادى ركعتين واربعاً كالحسوف والظلمة والريح والفرع * فضل * لاصلاة بجماعة في الاستسقاء بل هودعاء واستغفار فان صلوا فرادى جاز وقال يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقرأة ويخطب بعدهما خطبتين كالعيد عند محمد وعند ابي يوسف خطبة واحدة (ولا يقلب القوم اريدتهم ويقلب الامام عند محمد) (ويخرجون ثلثة ايام فقط) (ولا يحضره اهل الذمة * باب ادراك الفريضة * من شرع في فرض فاقم ان لم يسجد الاول يقطع ويقتدى وان سجد وهو في الرابع يتم شفعا ولو سجد الثالثة يتم الفرض الرابع ويقتدى متطوعا الا في العصر (ولو شرع في الفجر او المغرب يقطع ويقتدى ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيدتم ولا يقتدى ولو كان في سنة الظهر او الجمعة

مطلب الزاويح

مطلب

مطلب

مطلب ادراك
الفريضة

فاقيم او خطب يقطع على شفع وقبل بينهما) وكره خروجه
 من مسجد اذن فيه قيل ان يصلي ما اذن لها الا من تقام به
 جماعة اخرى وان صلى لا يكره الا في الظهر والعشاء ان شرع
 في الاقامة (ومن خاف فوت الفجر بجماعة ان ادى سنته
 بتركها ويقتدى وان رجا ادراك ركعة لا يترك بل يصليها
 عند باب المسجد ويقتدى) ولا تقضي الاتبع للفرض وعند محمد
 تقضي بعد الطلوع (ويترك سنة الظهر في الخليلين ويقضيها
 في وقت قبل شفعه وغيرهما وغير الفرائض الخمس والوتر
 لا يقضي اصلا) (ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر بجماعة
 لم يسلم بجماعة بل ادرك فضلها) (ومن اتى مسجدا ولم يدرك
 جماعة تطوع قبل الفرض ماشاء ما لم يخف فوته) (ومن ادرك
 الامام راكعا فكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة
) (ومن ركع قبل امامه فادركه امامه فيه صح ركوعه
 * باب الفوائت * الترتيب بين الفاتية والوقية وبين الفوائت
 شرط (فلو صلى فرضا ذا كرا فائت فسد فرضه موقوفا
 وعند من ياتيها) فلو قضاها قبل اداها ست بطلت فرضية ماصلي
 والآصحت عنده لا عندهما (والوتر كالغرض عملا فذكره
 مفسد خلافا لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسيا ثم صلى
 السنة والوتر به بعد السنة لا إعادة العشاء ولا يعيد الوتر خلافا
 لهما وبطلان الفرضية لا يبطل اصل الصلاة خلافا لمحمد
) ويسقط الترتيب بضيق الوقت وبالنسيان وبصيرورة
 الفوائت سنا حديثة او قديمة ولا يعود يعود بها الى القلة
 (فن ترك سنا او اكثر وشرع ويؤدي الوقيات مع بقاء الفوائت
 ثم فاته فرض جديد فصلى وقية بعده ذا كرا له صحت وقته
 وكذا لو قضى تلك الفوائت الا فرضنا او فرضين فصلى وقته

مطلب
 الفوائت

اي وان لم يقف الفاتية حتى ادى
 سادسا واماد
 في معنى الفرائض على ان الوتر واجب
 عنده وسنة عندها ولا ترتب بان
 الفرائض والسنة واماد
 ما ذكره في سنة او الفرض
 مع انها اتيت بالوضوء لا تمنع الفرض
 واماد
 في معنى الوقية بعض الفوائت حتى قل
 ما بقي لا يعود الترتيب واماد

تفرع عن قوله مدينة او قديمة

ذاكرا

في الفرائض
 في الفوائت
 في الفرائض
 في الفوائت

في الفرائض
 في الفوائت
 في الفرائض
 في الفوائت

ذاكرا ولا يقتل تارك الصلاة عمدا مالم يحسد ولو ارتد عقيب
 فرض صلاة ثم اسلم في الوقت لم يرد اعادته ولا يلزم قضاء
 ما فاتة زمان الزدة ولا قضاء ما فاتة بعد اسلامه في دار الحرب
 ان جهل فرضيته * باب سجود السهو * اذا سهى بزيادة او نقصان
 سجد سجدتين بعد التسليمين وقبل بعد واحدة وتشهد
 وسلم وبأني بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء
 في قعدة السهو هو الصحيح) ويجب ان قرأ في ركوع او سجود
 او قعود او قدم ركعا او اخره او كرهه او غير واجبا او تركه
 كر كوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد
 وركوعين والجهر فيما يخفى وبالعكس وترك القعود الاول وقيل
 كله يؤل الى ترك الواجب وان تشهد في القيام او الركوع لا يجب
 وان سهى عن ادايكفيه سجد ثان ويلزم المقتدى بسهو امامه
 ان سجد لا بسهو والمسبوق بسجد مع امامه ثم يقضي (سهى
 عن القعود الاول وهو اليه اقرب ماد والا لا يسجد للسهو) وان
 سهى عن الاخير عادما لم يسجد وسجد للسهو فان سجد بطل
 فرضه برفع عند محمد وبوضعه عند أبي يوسف وصارت نفلا
 خلافا لمحمد فيضم سادسة ان شاء (وان قعد في الرابع ثم قام
 عاد وسلم مالم يسجد وان سجد ثم فرضه ويسجد للسهو ويضم
 سادسة والركعتان نقل ولا تنويان عن سنة الظهر) (ومن اقتدى به
 فيها صلاهما فقط ولو افسد قضاها لم يسجد وعند محمد يصلي سنا
 ولا قضاء لو افسد) (ولو سجد للسهو في شفع التطوع لا يبنى عليه
 ولو بنى عليه صح وسلام من عليه السهو يخرج من الصلاة
 موقوفا ان سجد عاد اليها والا لا) فيصح اقتداء من اقتدى به
 بعد سلامه ولا يصير فرضه اربعا بنية الاقامة ويبطل وضوءه
 بفهمه ان سجد والا فلا) (وعند محمد لا يخرج من فثبت احكام

ط هي اذا اسلم مروى بدار الحرب
 ولم يعرج وجوب الصلوة ونحوها
 ومكان زمانا ثم عربه لا يلزم
 قضاؤه عندنا انما لو اسلم في دار
 الاسلام ولم يعلم بالشرايع فيجب
 عليه لاحكام دار العلم والسلامة
 مطلب
 سجود السهو

المذكورة سجدة اولاً ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد بطلت
 نيته وله ان يسجد وان شئت في صلاته كم صلى ان كان اول
 ما عرض له استقبال والاخرى وعمل بغلبة ظنه فان لم يكن له ظن
 بنى على الأقل وقعد في كل موضع احتمل انه موضع القعود (توهم
 مصلى الظهر انه انما قسم ثم علم انه صلى ركعتين انهما وسجد
 للسهو * باب صلاة المريض * عجز عن القيام او خاف زياده
 المرض بسببه صلى قاعدا بركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود
 اوى برأسه قاعدا وجعل سجوده اخفض ولا يرفع الي وجهه
 شيئا للسجود فان فعل فهو بخفض رأسه صح ايماءه والا
 فلا يصح وان تعذر القعود اوى مستلقيا ورجليه الى القبلة
 او مضطجعا ووجهه اليها وان تعذر الابعاء برأسه اجرت ولا يوى
 بعينه ولا يحتاج به ولا يقبله وان قعد على القيام وعجز عن الركوع
 والسجود بوى قاعدا وهو افضل من الابعاء قائما (ولو مرض في أثناء
 الصلاة بنى بما قدر) ولو افتتحها قاعدا بركع ويسجد فقدر على
 القيام بنى قائما وقال محمد يستأنف (وان افتتحها بابعاء فقد روي على
 الركوع والسجود استأنف) (وللمتطوع ان يتكى على شيء
 ان اعين ولو صلى في فلاة جاز قاعدا بلا عذر صح خلافا لما
 وفي المربوط لا يجوز بلا عذر (ومن اغنى عليه وجن يوما وليلة
 قضى وان زاد ساعة لا يقضى وعند محمد يقضى ما لم يدخل وقت
 سادسة * باب سجود التلاوة * يجب على من تلا آية من اربع
 عشر آية في الاعراف والرحمة والحمل والاسراء وفريم واولي
 الحج والفرقان والحمل والم تنزيل ومن وفصلت والتجيم
 والانشقاق والعلق وعلى من سمع واوغر قاصدا وعلى المؤمن
 بتلاوة امامه ولا يجب بتلاوته اصلا الاعلى سامع ليس معه
 في الصلاة ولو سمعها المصلي عن ليس معه لا يسجد في الصلاة

مطلب صلاة
المريض

مطلب
سجود التلاوة

ويسجد

ويسجد بعدها فان سجد فيها لا يجوز ولا تبطل صلاته (ولو سمعها
 من امام فاقضى به قبل ان يسجد يسجد معه ان اقتدى بعد ما سجد
 فان كان في تلك الركعة لا يسجد اصلا فان كان في غيرها سجدتها
 خارج الصلاة كما لو لم يقعد ولا تقضى الصلاة خارجها (تلاها ثم
 دخل في الصلاة واعادها ويسجد كفته عن التلاوتين) وان سجد
 الاولى ثم شرع واعادها يسجد اخرى ولو كرر آية واحدة في مجلس
 واحد كفته سجدة واحدة وان بدلها او المجلس لا (وتسدية الثوب
 والدياسة والانتقال من غصن الى اخر تبديل واوتبدل مجلس السامع
 تكرر الوجوب عليه وان اتحد مجلس التالى وان تبدل مجلس التالى
 واتحد مجلسه لا وكيفيته ان يسجد بشرائط الصلاة بين تكبيرتين
 من غير رفع يد ولا تشهد ولا سلام (وكره ان يقرأ سورة ويدع آية
 السجدة لا يحسنه ونادى ان يضم اليها آية او آيتين قبلها واستحسن
 اخفهاؤها عن السامعين وتقضى * باب المسافر * من جاوز بيوت
 حصرة من اجانب خروجه من بيوتها وسطا ثلثة ايام قصر القرض
 الى باع وصار فرضه فيه ركعتين واعتبر في الوسط في السهل سيرا الا ببل
 ومشى الاقدام وفي البحر اعتدال الريح وفي الجبل ما يابى به فلو اتم
 المسافر ان قعد في الثانية صحت واساء والا فلا تصح ولا يزال على
 حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الاقامة ببلد آخر او قرية
 وهي خمسة عشر يوما او اكثر ولو نواها بموضعين ككة ومضى
 لا يصير مقبلا الا ان يبيت باحدهما (وقصر ان نوى اقل منها
 اولم ينو وبقى سنين) (وكذا عسكر نواها بارض الحرب او حاصروا
 مصرافيهما او حاصروا اهل البنى في دارا في غيره ويتم اهل
 الاخبية لو نواها في الاصح ولو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح
 ويتم وبعده لا يصح واقتداء المقيم به صحيح فيها ويقصر هو ويتم
 المقيم بالقرأة في الاصح ويستحب له ان يقول لهم اتوا بصلواتكم

مطلب المسافر

ب ولم يذكر القرية لانها تابعة في الحكم
 وليس بمطلب كافي وان كان
 سجد الله من جانب اخر اربعة
 جابا لسر العذل وهو سير القافلة
 د الرباعي بان يأتي جميع افعاله و
 اقواله كالقرأة هذا تفريع على قوله
 فوضه فيه ركعتين د وان لم يقعد
 في الثانية

أي سيرة قلعة أيام ويلاها الأيام المشي واللباس للسلامة

فاني مسافر ويبطل الوطن الاصل بمثله لا بالسفر ووطن الإقامة بمثله
والسفر والاصل وقائمة السفر تقضي في الحضر ركعتين وقائمة
الحضر تقضي في السفر اربعة والمعتبر في ذلك آخر الوقت والعاصي
كثيره ونية الإقامة والسفر يعتبر من الاصل دون النية كالعبء والمرأة
والجندی * باب الجمعة * لانصح الابسة شروط المصرا وقتاؤه
والسلطان اوثابه ووقت الظهر والخطبة قبلها في وقتها والجماعة
والاذن العام والمصر كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقوم
الحدود وقيل مالوا اجتماع اهله في اكبر مساجده لا يسعهم وقتاؤه
ما اتصل به بعد المصالحه (وتصح في مصر في مواضع هو الصحيح
وعن الامام في موضع فقط وعند ابي يوسف في موضعين ان حال
بينهما نهري ^{كبير} ومضى مصر في الموسم تصح الجمعة فيها للخليفة
او امير الحجاز لا لامير الموسم ولا بقرات (وفرض الخطبة تسجدة
او نحوها وعندهما لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة) وستنها
ان يخطب قائما على طهارة خطبتين يفصل بينهما مجلسنة
مشتلتين على تلاوة آية والايباء بالتقوى والصلاة على النبي عليه
السلام فيكره ترك ذلك (واقبل الجماعة ثلثة سوى الامام وعند
ابي يوسف اثنان وقبل محمد معه) فلو نفر واقبل سجوده
يستأنف الظهر (وعندهما لا يستأنفها الا ان نفر واقبل شروعه
(ويطسل بخروج وقت الظهر) وشروط وجوبها سنة
الإقامة بمصر والذكورة والعصبة والخربة وسلامة العيدين
والرجلين فلا يجب على الاعمي وان وجد قائدا خلافا لهما وكذا
الخلاف في الحج (ومن هو خارج المصر ان سمع النداء تجب عليه
عند محمد وبه يفتي) ومن لاجعة عليه اداها اجزئته عن فرض
الوقت (وللمسافر والعبد والمريض ان يؤم فيها وتنعقد بهم
(ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها جازع الكراهة ثم اذا سعى

لمطلب الجمعة

اليها

اليها والامام فيها يبطل ظهره وقالا لا يبطل ما لم يدرك الجمعة
ويشعر فيها (وكره للمعذور والمحبون اداء الظهر بجماعة
في المصريومها) (ومن ادركها في الشهد او سجود السهو
بتم جمعة) وقال محمد بن ظهرا ان لم يدرك اكثر الثانية (واذا خرج
الامام فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته) (وقال ابي حنيفة
الكلام بعد خروجه ما لم يشترع في الخطبة) (ويجب السعي
وترك اليسع بالاذان الاول) فاذا جلس على المنبر اذن بين يديه
ثانيا (واستقلوه مستمعين منصتين فاذا اتم الخطبة اقيمت
* باب العيدين * تجب صلاة العيد (وشرائطها كشرائط الجمعة
وجوبا واداء سوى الخطبة) (وتب في الفطر ان يأكل شئ قبل
صلاته ويستاك ويفسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه
ويؤدى فطرته ويتوجه الى المصلى (ولا يجهر بالتكبير في طريقه
خلافا لهما) ولا يفتل قبلها (ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح
اورمحين الى زوالها) وصفتها ان يصلي ركعتين بكبر تكبيرة الاحرام
ثم يثنى ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم ركع ويسجد ويبدا
في الثانية بالقرأة ثم يكبر ثلثا ثم اخرى الركوع ويرفع يديه
في الزوائد) ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس احكام الفطرة
(ولا تقضى ان قامت مع الامام) وان منع عذر عنها في اليوم الاول
صلوها في الثاني ولا تصلي بعده (والاضحية كالقتر لكن يستحب
تأخير الاكل فيها الى ان يصلي ولا يكره قبلها في المختار) (ويجهر
بالتكبير في طريق المصلى ويعلم في الخطبة تكبيرات الشرييق
والاضحية ويجوز تأخيرها الى الثاني والثالث يعذر وبغير عذر
(والاجتماع يوم عرفة تشبها بالواقفين ليس بشئ) (ويجب
تكبير الشرييق من فجر عرفة الى عصر يوم العيد على المقيم
بالمصر يعقب فرض ادى بجماعة مستحبة وبالاقتداء يجب

لمطلب العيدين

على المرأة والمسافر (وعندهما إلى عصر آخر أيام التشريق
على من يصلي الفرض وعليه العمل) (وصفته أن يقول مرة
الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ولا يتركه
المؤمن أن تركه إمامه * باب صلاة الخوف * إن اشتد الخوف من
عدو أو سبع جعل الإمام طائفة بأزاء العدو وصلى بطائفة ركعة
إن كان مسافرا أو في النحر وركعتين إن كان مقبلا أو في المغرب
ومضت هذه إلى العدو وجاءت تلك الطائفة وصلى بهم ما بقى وسلم
وحده وذهبوا إلى العدو وجاءت الطائفة الأولى وانموا بلاقراءة ثم
الطائفة الأخرى وانموا بقراءة (ويطلبها المشي والركوب والمقاتلة
وإن اشتد الخوف وعجزوا عن الصلاة بهذه الصفة صلوا
وحدانا ركبانا يومون إلى أي جهة قدرنا أن نعجزوا عن التوجه
ولا يجوز بلا حضور عدو (وأبو يوسف لا يجزها بعد النبي عليه
السلام * باب صلاة الجنائز * وجه المختصر إلى القبلة على شقه
اليمين واختير الاستلقاء وبلغن الشهادة فإذا مات شدوا لحية
وعمضوا عينيه ويسحب بعجل دقة وإذا أرادوا غسله وضع
على سريره مجذورا وتستر عورته ويجرد ويوضأ بلا مضغضة
واستنشاق ويغسل بماء مغلي يسدر أو حرض إن وجد والا
فالتفراج (وغسل رأسه ولحيته بالخطمي واضجع على يساره
فيغسل حتى يصل الماء إلى ما يلي الكتف منه ثم على يمينه كذلك
ثم يجلس مستندا ويمسح بطنه يرفق فإن خرج منه شيء غسله
ولا يعيد غسله ولا وضوءه وينشف بثوب ويجعل الخنوط على
رأسه ولحيته والكافور على مساجده ولا يبرج شعره ولحيته
ولا يقص ظفره وشعره ولا يخن ثم يكفنه (وسنة كفن الرجل
قبص وهو من المنكب إلى القدم أو أزار ولقافة وهما من القرن
إلى القدم واستحسن بعض المتأخرين العمامة (وكفايته أزار

مطلب صلاة
الخوف

مطلب الجنائز

ولقافة

ولقافة (وسنة) كفن المرأة درع ونجار وازار ولقافة وخرقة
يربط على شديها (وكفايته أزار ونجار ولقافة وعند الضرورة
يكفي الواحد (ولا يقصر عليه بالضرورة (ويستحب الأيمن
ولا يكفن إلا فيما يجوز له بسنة حال حيوته (وتجمر الأكفان وترا
قبل أن يدرج فيها (وتبسط اللقافة ثم الأزار عليها ثم يقمص
ويوضع على الأزار ثم يلف الأزار من قبل يساره ثم من يمينه
ثم اللقافة كذلك (والمرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين
على صدرها فوقه ثم الخمار فوق ذلك تحت اللقافة ويعقد
الكفن إن خيف أن ينشر * فصل * الصلاة عليه فرض كفاية
(وشروطها اسلام الميت وطهارته وأولى الناس بالتقدم فيها
السلطان ثم القاضي ثم إمام الحي ثم الولي الأقرب فالأقرب إلا الأب
فإنه يقدم على الابن (وللولى أن يؤذن لغيره فإن صلى خير من
ذكر بلا إذن إمام الولي إن شاء ولا يصلي غير الولي بعد صلاته
(وإن دفن بلا صلاة صلى على قبره ما لم يظن نفسه (ويقوم
حذاء الصدر للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة بثنى عقبيه ثم ثابته
بصلى على النبي عليه السلام بعدها ثم ثابته بدون نفسه والميت
والمسلمين بعدها ثم رابعة ويسلم عقبيه (وإن كبر جسا لا يتابع
(ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع يديه إلا الأولى (ولا يستغفر
أصبي ومجنون ويقول (اللهم اجعله لنا قريبا اللهم اجعله لنا
اجرا وفخرا واجعله لنا شافعا ومشفعا (ومن أتى بعد التكبير الإمام
لا يكبر حتى يكبر أخرى فيكبر معه (وقال أبو يوسف يكبر ولا ينتظر
كن كان حاضرا حال الترابية (ولا يجوز لأحد أن يمسها
(ونكره في مسجد جماعة إن كان الميت فيه وإن كان خارجا عنه
اختلف المشايخ (ولا يصلي على عضو ولا على غائب (ومن
استهل بعد الولادة غسل وسمى وصلى عليه والأفضل

مطلب صلاة
الجنائز

في المختار وادرج في خرقه ولا يصلي عليه (ولو سي صبي مع
احد ابويه فأت لا يصلي عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم هو
عاقلا او لم يسب احدهما معه (ولو مات لمسلم قريب كافر غسله
غسل الجحاسة ولفه في خرقه والقاء في حفرة او دفعه الى اهل دينه
(وسن في حيل الجنائز اربعة ان يبدأ فيضع مقدمها على يمينه
ثم مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها و يسر عوايه
دون الخشب (والشي خلفها افضل) واذا وصلوا الى قبره كره
الجلوس قبل وضعه عن الاعتناق ويحفر القبر ويحده ويدخل
البيت فيه من جهة القبلة ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة
رسول الله (ويسمى قبر المرأة لارجل ويوجه الى القبلة وتحمل
العقدة ويسوى عليه اللبن او القصب (ويكره الا جرو الخشب
ويقال عليه التراب ويسم القبر ولا يربع (ويكره بناؤه بالخص
والا جرو الخشب (ولا يدفن اثنان في قبر الا لضرورة ولا يخرج
من القبر الا ان تكون الارض منصوبة (ويكره وطئ القبر
والنوم والجلوس عليه والصلاة عنده *باب الشهيد* هو
من قتله اهل الحرب او البغي او قطع الطريق او وجد في المعركة
وبه اثر الجراحة او قتله مسلم ظلما ولم يجب بقتله دية فيكفن
ويصلي عليه ولا يغسل ويدفن بدمه وثيابه الاما لبس من جنس
الكفن كالقرو والخش والخف والسلاح (وزاد وينقص
مرأاة الكفن السنة وان كان صبيا او مجنونا او جنبا او حائضا
او نفسا يغسل خلافا لهما ويغسل ان قتل في المصروع لم يعلم
انه عمدا ظلما (وكذا ان ارتب بان اكل او شرب او هوج
او باع او اشترى او عاش اكثر يوم عند ابي يوسف خلافا لمحمد
او مضى عليه وقت صلاة وهو يحل او آوته خيمة او نقل من
المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابي يوسف وقال محمد ان اوصى

مطلب
الشهيد

باص

باصم اخروي لا يغسل (ومن قتل بخدا او قصاص فسل وصلي عليه
(لو قتل لبغي او قطع طريق فسل ولا يصلي عليه وقيل لا يغسل
ايضا ويصلي على قاتل نفسه خلافا لابي يوسف *باب الصلاة
في النكبة* صح فيها الفرض والنفل (ومن جعل فيها ظهره
الى ظهر امامه جاز ولو الى وجهه لا يجوز وكره ان يجلس ووجهه
الى وجهه (ولو تحلقوا حولها وهو فيها جاز) وان كان خارجها
جازت صلاة من هو اقرب اليها منه ان لم يكن في جانبه (وتجوز
الصلاة فوقها وتكره *كتاب الزكاة* هي تمليك جزء من المال
معين شرطا من فقير مسلم غيرها شئ ولا مولا مع قطع المنفعة
عن المملك من كل وجه لله تعالى (وشرط وجوبها العقل والبلوغ
والاسلام والحرية وملك نصاب حول فارغ عن الدين وحاجته
الاصلية تام ولو تقديرا ملكا تاما (فلا تجب على مجنون ولا صبي
ولا مكاتب ولا مديون مطالب من العباد بقدر دينه ولا في مال ضمير
وهو المفقود والساقط في البحر والمغصوب الذي لا يئنه عليه
والمدفون في بركة نسي مكانه وما اخذ مصادرة ودين نكاح
قديم ولا يئنه عليه بخلاف دين على مقرملى او معسر او مفلس
او باحد عليه يئنه او علم به قاض خلافا لمحمد في المفلس
وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه (وفي المدفون في الارض
او الكرم اختلاف (ويزكى الدين عند قبضه فهو بدل مال التجارة
عند قبض اربعين وبدل مال لبس كذلك عند قبض نصاب
وبدل مال لبس بمال عند قبض نصاب وحولان حول وقال يزكى
ما قبض منه مطلقا الا الدية والارش وبدل النكاح فعند قبض
نصاب وحولان حول (وشرط ادائها بنية مقارئة للاداء
او لعزل المقدار الواجب (ولو تصدق بالكل ولم يتوها سقطت
ولو بالبعض لا تسقط حصته عند ابي يوسف خلافا لمحمد (وتكره

مطلب
الصلاة في النكبة

مطلب الزكاة

الحيلة لاسقاطها عند محمد خلافا لابن يوسف (ولو اشترى طيدا للتجارة فتوى استخداه بطل كونه للتجارة وما نوى الخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه) وكذا ما ورث وان نوى التجارة في ما يملكه به او وصية او نكاح او خلع او صلح من قود كان لها عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقبل الخلاف بالعكس ولما تعين النادر للتصدق اليوم والدرهم والفقير * باب زكاة الجوام * الساعة التي تكتفي بالرعي في اكثر الجول وابس في اقل من خمس من الابل زكاة فاذا كانت نجسا ساعة ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين الى خمس وثلث بنت مخاض وهي التي طعت في الثانية وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طعت في الثالثة وفي ست واربعين الى ستين حقة وهي التي طعت في الرابعة وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة وهي التي طعت في الخامسة وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين الى مائة وعشرين حقتان ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلث حقتان ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلث حقتان وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلث حقتان وبنت لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقتان الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين واليخت والعرب سواء

* فصل * وليس في اقل من ثلثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلثين ساعة ففيها تباع وهو ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها من وهو ما طعن في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان يبلغ ستين وعند ابي حنيفة فيه بحسابة وفي ستين تبعان

مطلب زكاة السوائم

فصل

وفي

وفي سبعين مسببة وتبع وهكذا بحسب كل ما زاد عشر في كل ثلثين تباع وفي كل اربعين مسنة والجواميس كالبحر * فصل * وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة (فاذا كانت اربعين ساعة ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة ففيها ثلث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة والضأن والمغرس سواء) وادنى ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة التي وهو مائة مثله سنة منها * فصل * اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا ففيها الزكاة بخلاف ابيهما فان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومه او اعطى من قيمتها ربع العشر ان بلغت فصلا (واجنس في الذكور الخالص شيء اتعاقا وفي الاناث الخيل نصيب عن الامام رواه ثمان ولا شيء في الخيل والجمل والجمل مكن للتجارة) وبكذلك الفصلان والجملان والمجاهيل الا ان يكون معها كسيرة وعند ابي يوسف ففيها واحدة منها ولا في الجوامل والدواخل والعلوفه وكذا السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب كل منها نصيبا (ومن وجب عليه من قبل يوجد عنده دفع ادنى منه مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقبل الخيار الساعي) ويجوز دفع القيم في الزكاة والعشر والجراح والكفارات والصدقات والفقير (وتلحق الزكاة بهلاك المال بعد الجول وان هلك بغضه لم يملكه فطهره ويصرف الهالك الى العيو او لا ثم الى ان تصاب ببلية ثم وثم عند الامام (وعند ابي يوسف يصرف بعد العيو الاول الى النصاب شائعا) والزكاة تتعلق بالنصاب دون العيو وعند محمد بهذا (فلو هلك بعد الجول او بعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة وعند محمد نصف شاة) ولو هلك خمسة عشر من اربعين بغيرا تجب بنت مخاض (وعند ابي يوسف خمسة وعشرون نجرا

مطلب زكاة الغنم

مطلب زكاة الخيل

من سنة وثلثين بنت لبون (وعند محمد نصف بنت لبون أو ثمنها)
 (ويأخذ الساعي الوسط لا الأعلى ولا الأدنى) (ويأخذ البغاة
 زكاة السوائم أو العشر أو الخراج بفتى أربابها أن يعيدوها خفية
 أن لم يصرفوها في حقها إلا الخراج * باب زكاة الذهب والفضة
 والعروض * نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة
 مائتا درهم وفيهما ربع العشر (ثم في كل أربعة مثاقيل وأربعين
 درهما بحسابه) (وقال ما زاد بحسابه وإن قل) (والمعتبر فيهما الوزن
 وجويا وأداء وفي الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة
 منها وزن سبعة مثاقيل) (وما غلب ذهبه أو فضته فحكمه حكم
 الذهب والفضة الخالصين وما غلب فضته تعتبر قيمته لا وزنه
) وتشترط نية التجارة فيه كالعروض ونجب في تبرعها وحليهما
 وآتيتهما (وفي عروض تجارة بلغت قيمتهما نصابا من أحدهما تقوم
 بما هو أنفع للفقراء) (وتضم قيمتهما البهائم النصاب ويضم أحدهما
 إلى الآخر بالقيمة وعندهما بالأجزاء ويضم مستفاد من جنس
 نصاب إليه في حوله وحكمه) (وتقصان النصاب في أثناء الحول
 لا يضر أن كل في طرفيه) (ولو عمل ذو نصاب لسنتين أو لنصاب
 صحيح) (ولاشئ في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة منهم يجب ما على
 الرجل) * باب العاشر * هو من نصب على الطريق ليأخذ
 صدقات التجار (يأخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصفه
 ومن الحر في تمامه أن بلغ ماله نصابا لم يعلم قدره ما يأخذون
 منا وإن علم أخذ مثله لكن إن أخذوا الكل لا تأخذه بل ترك
 قدر ما يبلغه مأمنه وإن كانوا لا يأخذون شيئا لا تأخذ منهم شيئا
 ولا من القليل وإن أقربان في يته ما يكمل النصاب) (ويقبل
 قول من أنكر تمام الحول أو الفراغ من الدين أو ادعى الاداء إلى
 الفقراء بنفسه في المص في غير السوائم أو الاداء إلى عامر آخر

مطلب الزكاة

مطلب العشر

ان

أن وجد عاشر آخر مع يمينه ولا يشترط إخراج البراءة (ولا يقبل
 في أدائه بنفسه خارج المصرو ولا في السوائم ولو في المصير) (وما قبل
 من المسلم قبل من الذمي لامن الحربي إلا قوله لا مثمنه هي أم ولدي
 وإن من الحربي ثانيا قبل مضي الحول فإن مر بعد عوده إلى داره عشر
 ثانيا والإفلا) (ويعشر قيمة الخمر لقيمة الخنزير وعند أبي يوسف
 إن من يهما معا يعشرهما) (ولا يعشر مال ترك في المصرو ولا بضاعة
 ولا مضاربة ولا كسب مأذون إلا أن كان لادين عليه ومنعه مولاه
) (ومن من بالخوارج فعشروه عشر ثانيا * باب الركاز * مسلم
 أو ذمي وجد معدن ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص أو نحاس
 في أرض عشر أو خراج أخذ منه نجسه والباقي له إن لم تكن الأرض
 مملوكة والأفلاكها) (وما وجدته الحربي كله في وإن وجدته
 في داره لا ينجس خلافا لهما وفي أرضه روايتان) (وإن وجد كثر أفيه
 علامة الإسلام فهو كاللغطة) (وما فيه علامة الكفر نجس وباقيه
 له إن كانت أرضه غير مملوكة وإن كانت مملوكة فكذلك عند أبي
 يوسف) (وعندهما باقيه لمن ملكها أول الفتح إن علم والأفلاق صبي
 مالك عرفها في الإسلام) (وما أشبهه ضربه يجعل كافرا باق ظاهرا
 المذهب وقيل إسلاميا في زماننا) (ومن دخل دار الحرب بأمان
 فوجد في صحرائها كازا فكله وإن وجد في دار منهاره
 على مالكها) (وإن وجد ركاز متاعهم في أرض منها غير مملوكة
 نجس وباقيه له) (ولا نجس في نحو فيروزج وزبرجد وجد
 في جبل) (ويخمس زريق لؤلؤ وغيره وعند أبي يوسف بالعكس
 * باب زكاة الخراج * فبما سقت السماء أو سقى سبعا أو أخذ
 من ثمرة جبل العشر قل أو كثر بلا شرط نصاب وبقاء وعندهما
 إنما يجب فيما يبقى سنة إذا بلغ خمسة أوسق والوسق ستون صاعا
 وما لا يوسق إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يوسق عند

مطلب الركاز

مطلب
زكاة الخراج

ابن يوسف وعند محمد اذا بلغ خمسة امثال من اعلى ما يقدر به
توضعه واعتبر في القطن خمسة احوال وفي الزعفران خمسة امثال
(ولا شيء في حطب وقصب فارسية وحشيش وتبن وسعف
(وفي اسقى يغرب اودالبية اوسانية نصف العشر قبل رفع مؤن
الزرع) وفي العسل العشر قبل او كذا اذا اخذ من جبل او ارض
عشرية (وعند محمد اذا بلغ خمسة افراق والفرق ستة وثلاثون
وطلا (وعند ابن يوسف اذا بلغ عشر قرب) (ويؤخذ عشران
من ارض عشرية لتغلي (وعند محمد عشر واخذان كان اشترها
من مسلم (ولو اشترها منه ذي اخذ منه العشران) (وكذا
لو اشترها منه مسلم او اسلم هو خلافا لابن يوسف وقيل محمد عليه
(وعلى الصبي والمرأة منهم ما على الرجل (ولو اشترى ذي
عشرية مسلم فعليه الخراج (وعند محمد بقي على حالها
(فان اخذها منه مسلم بشفعه اوردت على البائع لفساد البيع
عاد العشر (وفي دار جعلت شيئا خراجا ان كانت لذى او لمسلم
سقاها بماء (وان سقاها بماء المشرف عشر (ولا شيء في السدور
والذي (وماء السماء والبئر والعين عشرى وماء النهار حقرها
الحجم خراجي (وكذا سيجون وجيجون ودجلة والفرات عند
ابن يوسف خلافا لمحمد (وايس في عين قير او نقط في ارض
عشرية شيء وان كانت في ارض خراج ففي خراجها الصالح
للزراعة الخراج لافيها (ولا يجمع عشر وخراج في ارض واحدة
* باب المصروف * هو الفقير وهو من له شيء دون نصاب والمساكين
من لا شيء له وقيل بالعكس والعاقل يعطى بقدر عمله واوغنيا
والمكاتب يعان في فك رقبته ومديون لا يملك نصيبا فاضلا
عن دينه ومنقطع الغزاة عند ابن يوسف والجمع عند محمد ان كان
فقيرا ومن له مال في وطنه لامعه (ويجوز دفعها الى كلهم والى

بعضهم (ولا يدفع لبناء المسجد او لتكفين ميت او قضاء دينه
او غن قن يعق ولا الى ذي وصح غيرهما ولا الى غني يملك نصيبا
من اي مال كان او عبده او طفله بخلاف ولده الكبير وامرأته
ان كانا فقيرين ولا الى هاشمي من آل علي او عباس او جعفر
او عقیل او الحارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا غلبها (قبل
بخلاف التطوع وبوالهيم مثلهم (ولا يدفع المزدكي زكاته الى اصله
وان علا او فرعه وان سفل او زوجته (وكذا لا يدفع الى زوجها
خلافا لهما ولا الى عبده او مكاتبه او مديره او ام ولده (وكذا
عبده المعتق بعضه خلافا لهما (ولو دفع الى من طلبه مصرفا
قبان انه غني او هاشمي او كافر او ابوه او ابنه اجزاء خلافا لابن
يوسف واويان انه عبده او مكاتبه لا يجزي (ونذبت دفع ما يغني
عن السؤال يومه (ويذكره دفع نصاب او اكثر الى فقير غير
مديون ونقلها الى بلد آخر الا الى قريبه او اخو ج من
اهل بلده (ولا يسئل من له ثوب يومه * باب صدقة الفطر *
هي واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل عن حوائجه
الاصلية وان لم يكن تاملا (وبه تحرام الصدقة وتجب الاصلية
عن نفسه وولده الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافر او كذا
مديره وام ولده لاهن زوجته وولده الكبير وطفله الغني بل من
مال الطفل والمجنون كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبده للنجارة
ولا عن عبد ابق الا بعد حوده ولا عن عبد او عبيد بين اثنين
وعندهما يجب على كل فطرة ما يخصه من الرأس دون الاستفاض
(ولو بيع بخبار فعلى من يتقرر المالك له (وتجب بطونع فجر يوم
الفطر (من مات قبله او اسلم او ولد بعد لا تجب فطرته (وصح
تجلبها بلا فرق بين مدة ومدة (ونذبت اخراجها قبل صلاة
العبد (ولا تسقط بالتأخير (وهي نصف صاع من بر او دقيق

او سويقه او صاع من تمر او شعير والزبيب كالبير (وعندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام) والصاع ما يسع ثمانية ارطال بالعراقي من نحو عدس او مج (وعند ابى يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل) ولو دفع منوى برصم خلافا لمحمد (ودفع البر في مكان تشتري به الاشياء فيه افضل وعند ابى يوسف الدراهم افضل * كتاب الصوم * هو ترك الاكل والشرب والوطى من الفجر الى الغروب مع نية من اهله وهو مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس (وصوم رمضان فريضة على كل مسلم مكلف اداء وقضاء (وصوم المنذور والكفارة واجب وغير ذلك نقل (وصوم العبدن وايام التشريق حرام) ويجوز اداء رمضان والنذر المعين بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار لاعنده في الاصح وبمطلق النية ونية النقل (وصوم رمضان بنية واجب آخر للصحيح المقيم لا النذر المعين بل عما نواه (ولو نوى المريض او المسافر فيه واجبا آخر وقع عما نوى وعندهما عن رمضان (والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار) والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح الا بنية معينة من الليل) ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلثين (ولا يصام يوم الشك الانطواعا وهو واجب ان وافق صوما بعثاده والا فيصوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار) وكره صومه عن رمضان او عن واجب آخر (وكذا ان نوى ان كان رمضان فعنه والافعن نقل او عن واجب آخر (وصح في الكل عن رمضان ان ثبت والا فبانوى ان يحرم ونفل ان تردد (وان قال ان كان رمضان فاصام عنه والا فلا لا يصح ولو ثبت رمضانته ولا يصير صائما (واذا كان بالسما علة قبل في هلال رمضان خير عدل ولو هذا اثنى او محمدودا في قذف ناب ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال الفطر وذى الحجة شهادة

مطلب الصوم

فصل

حرين

حرين او حر وحرين بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى وان لم يكن بالسما علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم بخبرهم وفي رواية يكتفى بأثنين (وقال الطحاوي يكتفى بواحد ان جاء من خارج البلد او كان على مكان مرتفع ولو صاموا ثلثين ولم يروه حل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين وان بشهادة واحد لا يحل (ومن رأى هلال رمضان او الفطر ورد قوله صام وان افطر قضى فقط (ويجب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان واذا ثبت في موضع لزم جميع الناس (وقيل يختلف باختلاف المظالم * باب موجب الفساد * يجب القضاء والكفارة ككفارة الظهار على من جامع او جموع في رمضان عمدا في احد السبيلين او اكل او شرب عمدا غدا او دواء (وكذا لو اخطئوا باضاب فظن انه افطر ففاكل عمدا (ولا كفارة باقتسام صوم غير رمضان ويجب القضاء فقط لو افطر خطأ او مكرها او اخطئ او استعط او افطر في اذنية او داوى جانيته او آمة فوصل الدواء الى جوفه او دماغه او ابلغ خصاة او حديدا او امتقيا ملائحة او تسحر بظنه ليلا والفجر طالع او افطر بظن الغروب ولم تغرب او اضعف ناسيا فظن انه افطر فاكل عمدا او صب في خلقه نائما او جمعت نائمة او مجنونة او لم ينو في رمضان صوما ولا فطرا وكذا لو اصبغ غير ناول للصوم فاكل (وعندهما تجب الكفارة ايضا ولو اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفطر (وكذا لو نام فاحتم او ازل بنظر او ادهن او اكحل او قبل او اغتاب او اخطئ او قلبه القى او تقيا قليلا او اصبغ جثبا او صب في اذنه ماء وكذا لو صب في اخيله دهن او غيره خلافا لابي يوسف (وان دخل خلقه غبار او دخان او ذباب لا يفطر ولو مطر او تلج افطر في الاصح (ولو وطى ميتة او بهيمة او في غير السبيلين او قبل او لمس ان ازل افطر

مطلب موجب الفساد

والا فلا وان ابتلع ما بين اسنانه فان كان قدر الخصة فمضى وان كان
دونها لا يقضى الا اذا اخرجته ثم اكله (وان اكل خمسة من الخارج
ان ابتلعها افطر وان مضغها فلا والتي من صلاة الفجر ان عاد
او اعيد يفسد عند ابي يوسف وان كان قليلا لا يفسد وعند
محمد يفسد باعادة القليل بعد الكثير (وكراه ذوق لحي ومضغه
لا عذر ومضغ العلك والقبالة ان لم يأمن على نفسه لان اكل
ولا الكحل ودهن الشارب والسواك ولو غشيا ومضغ طعنام
لا بد منه اغتسل ولا الحمامة (ويكره عند الامام الاستنشاق للبرد
وكذا الاغتسال والتلفف بثوبه (ولا يكره ذلك عند ابي يوسف
وقيل تكره المضغ غير عذر والمباشرة والمعاينة والمضغ
في رواية ويمنع السجود وتأخيرها ويجوز الفطر * **فصل** *
يساح الفطر لمريض خاف زيادة مرضه بالصوم والتمتع اقل
وصومه احب ان لم يضره ولا فضله ان ما اتصل به حاله ما (ويجب
يقدر ما فاتهما ان صح اولاهما يقدره ولا لا يقدر الصائم الاقامة
(فيطعم عنه ولله اكل يوم كالفطرة ويلزم من الثلث ان اوصى والا
فلا لزوم وان تبرع به صح والصلاة كالصوم وفدية كل صلاة كصوم
يوم هو الصحيح ولا يصوم عنه ولله ولا يصلي وقضاء رمضان ان شاء
فرقه وان شام تلاعبه فان اخره حتى جله اخر قدم الا انه ثم قضى ولا
قدية عليه والشيخ الفاني اذا عجز عن الصوم بفطره ويطعم لكل
يوم كالفطرة وان قدر بعد ذلك لزمه القضاء ونحوه او مضغ
خافتم على نفسه او ولدها ففطر وتقتضى بلا فدية ويلزم صوم ثقل
شرع فيه الا في الايام المنهية ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح
بعذر الضيافة ويلزم القضاء ان افطر ولو نوى المسافر الفطر
ثم اقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك ان كان في رمضان
اكثر من ثلثه فمضى ساقر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيهما

مسألة
مطلب
اياحة الفطر

فصل

ومن

ومن اعنى عليه اياما قضياها الا يوما حدث فيه اوفى ليلته ولو جن
في كل رمضان لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى
سواء بلغ مجنونا او عرض له بعده في ظاهر الرواية (ولو بلغ صبي او
اسلم كافرا واقام مسافرا وظهرت حايط في يوم من رمضان لزمه
امساك بقية يومه ولا يلزم الاولين قضاء بخلاف الآخرين * **فصل** *
نذر صوم يومي العيد وايام التشريق صح وافطر وقضى (وكذا
لو نذر صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهدا لوصاياهما
ثم ان نوى النذر فقط (او نواه او نوى ان لا يكون يمينا او لم ينو
شيئا كان نذرا فقط (وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان
يمينا فوجب بالفطر كفارة اليمين لا القضاء (وان نواهها
او نوى اليمين فقط كان نذرا او يمينا فوجب القضاء او الكفارة
ان افطر وعند ابي يوسف نذر في الاول ويمين في الثاني (ولا يكره
اتباع الفطر بصوم سنته من شوال وتفرقها بعد عن
الكراهة والتشبه بالنساري * **باب الاعتكاف** * هو سنة
مؤكدة (ويجب بالنذر وهو البث في مسجد بجاعة مع النية واقله
يوم عند الامام واكثره عند ابي يوسف وساعة عند محمد
والصوم شرط في الاعتكاف الواجب (وكذا في النفيل في رواية
والمرأة تعتكف في مسجد بيتها (ولا يخرج المعتكف الحاجة
الانسان او الجمعة في وقت يتركها مع سنتها ولا يلبث في الجامع
اكثر من ذلك فان لبث فبلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر
فسد وعندهما لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكله وشربه
ونومه فيه ويجوز له ان يبيع ويشتري فيه بلا احتساب السلعة
ولا يجوز لغيره (ويحرم عليه الوطى اودوا عيه ويفسد بوطئه
ولو ناسيا اوفى الليل وبالمس والقيلة والوطى في غير فرج
ايضا ان ازل والا فلا (ويكره له الصمت والكلام بالبحر

مطلب

مطلب الاعتكاف

ومن نذر اعتكاف أيام لزمته بلياليها وان نذر يومين لزمنا بلياليتين
 خلافا لابي يوسف في البسطة الاولى منهما (وان نوى النهر
 خاصة صحت ويلزم التسابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع
 الا عند محمد * كتاب الحج * هو زيارة مكان مخصوص في زمان
 مخصوص بفعل مخصوص فرض في العمر مرة على الفور
 خلافا لمحمد بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة
 وقدرة زاد وراحلة ونفقة ذهابه وايابه فضلت عن حوائجه
 الاصلية ونفقة عياله الى حين عوده مع امن الطريق (وزوج
 او محرم للمرأة ان كان ينهها وبين مكة مسافة سفر ولا حج
 بلا احدهما وشروط كون المحرم عاقلا بالغ غير مجوس ولا فاسق
 ونفقته عليها وحج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلو احرم
 صبي او عبدا فبلغ او اذن حتى لا يجوز عن فرضه فان جدد
 الصبي احرامه للفرض صح بخلاف العبد (وفرضه الاحرام
 وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيادة وهما ركعتان
 وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ورعى
 الجمار وطواف الصفا والافاق والخلق او التقصير وكل ما يجب
 بتركه الدم وغيره من سنن وآداب (واشهره شوال وذو القعدة
 والعشر الاول من ذي الحجة ويكره الاحرام له قبلها والعمره
 سنة (والمواقيت للمدنيين ذوالحليفة والبناتيين جمعة والعراقين
 ذات عرق والمجديين قرن واليمنيين يلم لاهلها ولمن من بها
 ويحرم تاخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة وجران التقديم
 وهو افضل ويحصل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم
 ووقته الحل والمكي في الحج الحرام وفي العمرة الحل * فصل *
 واذا اراد الاحرام نذر ان يقل الطهارة ويقص شاربه ويخلق
 عاتقه ثم يتوضأ او يغسل وهو افضل ويلبس ازارا ورداء

مطلب
كتاب الحج

مطلب
دخول الاحرام

جديدين ايضاين وهو افضل ولو كانا غسيلين او لبس
 ثوبا واحدا يستر عورته جازو يتطيب ويصلي ركعتين فان كان
 مفردا بالحج يقول عقيبهما اللهم اني اريد الحج فبسر لي وتقبله مني
 وان نوى بقلبه اجزا ثم يلبي فيقول ليك اللهم ليك لاشريك
 لك ليك ان الحمد والتعظيم لك والملك لاشريك لك ولا ينقص
 منها ويجوز الزيادة فاذا لبي ناولا فقد احرمت فليتنق الرقت والفسوق
 والجدال وقتل صيد البر والاشارة اليه وقتل القمل والدلالة عليه
 والتطيب وقسم الظفر وحلق شعر رأسه او بدنه وقص لحينه
 وستر رأسه او وجهه وغسل رأسه او لحيته بالخطم وليس قبص
 او سراويل او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجد نعلين
 فيقطعهما من اسفل الكعبين وليس ثوب صبيغ برعفران او ورس
 او عصفر الا ما غسل حتى لا ينفص (ويجوز له الاغتسال ودخول
 الحمام والاستنطلال بالبيت والمحمل وشدة الهيمان في وسطه
 ومقاتلة عدوه (ويكره التلبية رافعا بها صوته عقيب الصلوات وكما
 علا شرفا او هبطا وادبا او لقي ركبا ولا اسحار * فصل * فاذا
 دخل مكة ابتداء بالسجدة (فاذا عاين البيت كبر وهلل (وابتداء
 بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة
 ويقبله ان استطاع من غير اداء او يستلمه او يمسه شيئا في يده
 ويقبله او يشير اليه مستقبلا مكبرا مهللا حامدا لله ومصليا
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (ويطوف اخذا عن يمينه
 بمائل الباب وقد اضطلع رداءه بان جعله تحت ابطنه الايمن
 والقي طرفه على كتفه الايسر ويجعل طوافه وراء الخطيم
 سبعة اشواط برمل في ثلثة الاول منها (ويمشي في الباقي على هيئته
 ويسلم الحجر كلما مر به ويختم طوافه بالاستلام (واستلام الركن
 اليماني كلما مر به حين ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث تيسر

مطلب دخول مكة

من المسجد وهما واجبتان بعد كل استبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم بمكة يعود ويستلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي عليه السلام رافعا يديه للدعاء ويدعو بما شاء ثم ينحط نحو المروة ويمشي على مهل (فاذا بلغ بطن الوادي بين الميادين الاخضرين يسعى سعيا حتى يجاوزهما ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط فسعى بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة محرما ويطوف بالبيت نفلا ما اراد) فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع بعرفات وفي الحادي عشر بمكة (فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج الى منى فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفة ثم توجه الى عرفات) فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيهما المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا باذان واقامتين (وشرط الجمع صلاتهما مع الامام خلافا لهما وكونه محرما فيهما) ثم وقف راكبا مع الامام بوضوء او غسل وهو السنة في قرب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الابطن عزته (ويستقبل القبلة رافعا يديه باسطا يدا مكررا مهللا مليا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بحاجته بجهد) ويقف الناس وراء الامام بقربه مستقبلين سامعين بقوله (ثم يقضون مع الامام بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل قروح) ويصلي المغرب والعشاء باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اقامتها ما لم يطلع الفجر خلافا لابن يوسف (ويبين مزدلفة فاذا طلع الفجر صلى بغسل ووقف بالمشر الحرام وصنع كافي عرفة) ومزدلفة كلها موقف الاوادي محسر (فاذا اسفر نقر قبل طلوع الشمس الى منى

(فيبدأ فيها رمي جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة ويقطع التلبية باولها ولا يقف عندها ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقصر وقد حل له غير النساء) ثم يذهب من يومه او الفد او بعده الى مكة (فيطوف للزيارة بالارمل ولا يسعى ان كان قدمهما والارمل فيه وسعى بعده وقد حل له النساء) ووقته بعد طلوع فجر البحر وهو افضل (وكره تأخيره عن ايام البحر) ثم يعود الى منى فيرمي الجمار الثالث في اليوم الثاني بعد الزوال (يبدأ بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم بالتي تليها كذلك) ثم يحمر العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها (ثم يغسل في اليوم الثالث كذلك) ثم ان شاء نقر الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لابعثه حتى رمى (وان شاء اقام بمكة فرمى كما تقدم وهو احب) وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلافا لهما (وجاز الرمي راكبا وغير راكب افضل في غير جرة العقبة) ويبين ليالي الرمي بمكة (وكره تقديم ثقله الى مكة قبل نقره فاذا نقر الى مكة نزل بالخصب ولو ساعة) فاذا اراد الطعن عنها طاف للصدقة سبعة اشواط بالارمل ولا يسعى وهو واجب الا على المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب (ثم يأتي الباب ويقبل العتبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على الملتزم ما بين الباب والحجر الاسود) ويتشبه بالاستار ساعة ويدعو بمجتهدا ويكبي ويرجع الفقهري حتى يخرج من المسجد * فصل * ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه (ومن وقف واجتاز بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج واوثما او معنى عليه ولم يعلم انها عرفة) (ومن فاته ذلك

فقد فاته الحج فيطوف ويسعى ويتحلى ويقضي من قابل ولادم عليه (ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اغنامه ففعل صحيح وكذا ان فعل بلا امر خلا فالحج) والمرأة في جميع ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها لاراسها (ولو سدت على وجهها شيئا وجافته جاز) ولا تجهر بالتلبية ولا ترمل ولا تسعى بين الميادين ولا تعلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عند رجال (ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت واتت بجميع المناسك الا الطواف) وان حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لتركه كما يسقط عن من اقام بمكة ولو بعد التفرغ عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعده (ومن قلده بدنة تطوع او نذر او جزاء عبيد او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقيد احرم وان لم يلب فان بعث بها ثم توجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة المتعة فان جلاها او اشعرها او قلدها لا يكون محرما والبدن من الابل والبقر * باب القران والتمتع * القران افضل مطلقا وهو ان يهمل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول بعد الصلاة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني (فاذا دخل مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سبعين جاز وان شاء ثم حج كما امر فاذا رمى جرة العقبة يوم النحر ذبح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة (فان عجز عنه صيام ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل صكون اخرها يوم عرفة وسبعة ايام اذا فرغ ولو بمكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد رخصها فعليه دم لرفضها ويقضيها وسقط عنه دم القران (والتمتع افضل من الافراد وهو ان ياتي بالعمرة في اشهر الحج ثم يحج من عامه فيحرم بها

مطلب القران
والتمتع

من الميقات ويطوف لهما ويسعى ويتحلى منها ان لم يسق الهدى (ويقطع التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التزوية وقبله افضل وحج ويذبح كذا القارن فان عجز فكبحه وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام بها لا قبله فان شاء يسوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو اولى من قوده وان كان بدنة قلدها بمزادة او نعل وهو اولى من التحليل والاشعار جاز عندهما وهو شق ستامها من الایسر وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من الایمن ويكره عند الامام ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلى ويحرم بالحج كما مر (فاذا خلق يوم النحر حل من احراميه (ولا تمتع ولا قران لاهل مكة) ومن هو داخل المواقيت (فان رجع الممتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا (ومن طاف للعمرة قبل اشهر الحج اقل من اربعة ايام بعد دخولها وحج كان متمما وان كان طاف اربعة فلا) ولو اعتمر ككوفي في اشهر الحج وتحلل واقام بمكة وحج صح تمتعه (وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح عندهما (ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضياها وحج لا يصح تمتعه الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بهما وعندهما يصح وان لم يعد (وان بقي بعد الافساد بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح تمتعه انفاقا (وما افسده الممتع من عمرته او حجه مضى فيه وسقط عنه دم التمتع (ومن تمتع فضحى لانه لم يذبح عن دم التمتع * باب الجنائيات * ان طيب المحرم عضوا لزمه دم وكذا لو ادهن برئت (وعندهما صدقة (ولو خضب رأسه بخناء او ستره يوما كاملا فعليه دم (وكذا لو لبس مخيطا يوما كاملا او خلق ربع رأسه او طينته او خلق رقبته او ابطنه او احدى ارجلته او عاتقه (وكذا لو خلق محاجة وعندهما صدقة (وان قص

مطلب الجنائيات

اطافير يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم (وكذا لو قص
اطافير يد واحدة او رجل (وان قص اطافير يديه ورجليه
في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعند محمد دم واحد (وان طيب
اقل من عضو او ستر رأسه او لبس الخيط اقل من يوم فعليه
صدقة (وكذا لو حلق اقل من ربع رأسه او طينه او حلق
بعض رقبته او عاتقه او احدى ابطنيه او رأس غيره او قص اقل
من خمسة اطفار اخسة متفرقة وعند محمد في الخمسة
المتفرقة دم (وان طيب او لبس او حلق لعذر خير ان شاء ذبح شاة
وان شاء تصدق بثلاثة صوع على سنة عينا كين وان شاء صيام
ثلاثة ايام (ولو ارتدى او اشبح بالقبض او اتر بالسر او يل فلا
باس به (وكذا لو ادخل منكبه في القباء ولم يدخل يديه
في كبه * فصل * وان طاف للقدم او للصدر جنباً فعليه دم
(وكذا لو طاف للركن محدثاً طواف الصدر او اربعة منه
او دون اربعة من الركن او افاض من عرفته قبل الامام او ترك
السعي او لو قوف بمزدلفة او رمى الجمار كلها او رمى يوم واحد او رمى
جرة العقبة يوم التمر او اكثره (ولو طاف للقدم او للصدر محدثاً
فعليه صدقة (وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر او رمى احدى
الجمار الثلاث (ولو ترك طواف الركن او اربعة منه بقى محرماً ايده حتى
يطوفها (وان طافه جنباً فعليه بدنة والافضل ان يعيده مادام
بمكة ويسقط الدم (ولو طاف للصدر مظهر في آخر ايام التشريق
بعد ما طاف للركن محدثاً فعليه دم (ولو كان بعد ما طاف له
جنباً فدمان وعند همام فقط ايضا (وان طاف لعمرته وسعي
محدثاً يعيدهما (فان رجع الى اهله ولم يعيدهما فعليه دم ولا شيء
لو اعاد الطواف فقط هو الصحيح (وان جامع المحرم في احد السبيلين
قبل الوقوف بعرفة ولو ناسيا فسد حججه وبمضى فيه ويقضيه

وعليه دم (وليس عليه ان يفترق عن زوجته في القضاء وان جامع
بعنه الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة (ولو بعد الحلق
قبل طواف الزيادة فعليه دم (وكذا لو قبل او لم يشهوه
وان لم يزل (توكله الواضع في عمره قبل طواف الاكثر فسدت
وقضياها (وان بعد طواف الاكثر لم يدم ولا يفسد (ولا شيء
للبدنة لو نظر ولو الى فرج (وان اخرج الحلق او طواف الزيادة
من ايام التمر فعليه دم بخلافها (وكذا الخلاف لو اخرج الرمي
او قدم نسكا على نسك هو قبله (وان حلق في غير الحرم الحج او عمره
فعليه دم بخلافه لانه يوسف (فلو صار المعتمر بعد خروجه فقصر
فلا دم احسب (ولو حلق القارن قبل الذبح لم يدمان وعند همام
(والنسك حيث في كبر شاة يجزئ في الاضحية (والطبيدفة
ما يجزئ في الفطر * الفصل * ان قل حرم صيد راودل عليه
من قتله فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد يتقويم بعد السنين في موضع
قتله او في اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة (ثم ان شاء اشترى
بها هدنيا ان بلغت فذبحه بالحرم (وان شاء اشترى طعاما فصداق به
على كل فقير نصف صاع من اوصاع تمر او شعير لا اقل (وان شاء
صيام عن طعام كل فقير يوما (فان فضل اقل من طعام فقير
نصفه قبه او صيام عنه يوما كاملا (وعند محمد الجزاء نظير
الصيد في الجنة في ماله نظيره (وفي الظبي شاة وفي الضبع شاة
وفي الارنب عناق وفي البرجوع جفنة وفي النعامة بدنة وفي الجمل
الوحش بقرة وما لا نظير له فكقولهما (والعامد والتابي والعمامة
والمنبدي في ذلك سواء (وان جرح الصيد او قطع عظمه
او نكف شعره ضمن ما نقص من قيمته (وان نكف ريشه او قطع
قوائمه فخرج عن جنس الامتناع فعليه فدية كالماله (وان حلبه
فقيدة لبسه (وان كسرت بيضه فقضية البيض (وان اخرج

من البصل قرخ ميت فقيمة القرخ (وان قتل الحلال صيد الحرم فعليه
 قيمته والتصدق متعين في هذه الاربعة ولا يجزئ الصوم) ولا شيء
 يقتل خرابا ولا حشدا ولا ذئب وحيد وعقرب وفارة وكلب عقور
 وبغوض ونمل وبرغوث وفراد وسلحفا (وان قتل قلة او جرادة
 تصدق بماشاء وعمرة خير من جرادة ولا يجاوز شاة في قتل السبع
 (وان صار فلا شيء يقتله) وان اضطر الحرم الى قتل الصيد فقتله
 فعليه الجزاء (والحرم ذبح شاة وبقرة وبغيره ذباج وبطل اهل
 وصيد سمك وعليه الجزاء ببيع حمام مسرول او طي مستأنس
 (ولو ذبح صيدا فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء
 بخلاف محرم آخر اكل منه) ويحل للمحرم لم صيد صاده حلال
 وذبحه ان لم يذله عليه ولا امر بصيده ولا اعانه (ومن دخل الحرم
 وفي يده صيد فعليه ارساله فان باعه رد البيع ان كان باقيا
 وان فات لزمه الجزاء (ومن احرم وفي يده او في قفصه صيد
 لا يلزم ارساله) وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فارسله اخذ ضمن
 المرسل قيمته بخلاف ما اخذه محرم فان قتل ما اخذه المحرم محرم
 آخر ضمنا ورجع اخذه على قاتله (وان قتل الحلال صيد الحرم
 فعليه قيمته وان حلبه فقيمة لبنه (ومن قطع حشيش الحرم
 او سجره غير منبت ولا من ما ينبت الناس ضمن قيمته الا ما جف
 (والتصدق متعين في هذه الاربعة ولا يجزئ الصوم) وحرم رمي
 حشيشه وقطعه الا الاخر (وكل ما على المفردة دم فعلى
 القارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير محرم) وان قتل محرمان
 صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل (وقتل غير محرم حلالا لان صيد
 الحرم فعليهما جزاء واحد) ويبطل بيع الحرم الصيد وشراؤه
 (ومن اخرج ظبية الحرم فولدت وماتا ضمنها وان ادى جزاءها
 ثم ولدت لا يضمن الولد * باب مجاوزة الميقات بلا احرام * من جاوز

مطلب تجاوز
 الميقات بلا احرام

الميقات

الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم فان عاد اليه محرما لم يمسقط
 نعمته هما يسقط بعوده محرما وان لم يلب (وان عاد فقتل ان احرم
 فاحرم منه سقط) وكذلك الواحرم بعمره ثم افسدها وقضاهما
 وان عاد لم يمسقط ما شرب في الطواف لا يسقط (ولو دخل كوفي
 البستان لحاجة فبطل دخول حكمة غير محرم وميقاته البستان
 (ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة (فلو عاد واحرم بحج
 الاسلام في عافه سقط اما لزمه بدخول حكمة ايضا وان بعد طوافه
 لا يسقط) وان جاوز مكة او متنع الحرم غير محرم فهو بمن جاوز
 الميقات ووقوفه كطوافه * باب اضافة الاحرام الى الاحرام * مكى
 طواف لعمرته شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاه حج
 وعمره فلو اتمها صح وعليه دم (ومن احرم بحج ثم باخر يوم
 الحرفان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولادم عليه والارز
 وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر) وعندهما
 ان لم يقصر فلا دم عليه (ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم
 باخرى لزمه دم) ولو احرم اقامي حج ثم بعمرته زما (فان وقف
 بعرفة قبل افعال العمرة فقد رفضها لا لوتوجه ولم يقف
 (فان احرم بها بعد طوافه للحج نذب رفضها ويقضيها وعليه دم
 فان مضى عليها صح ولا يدم وهو دم جزئي الصحيح (وان اهل
 الحجاج بعمرته يوم الحج وايام التشريق لزمه رفضها
 وقضاؤها او دم فان مضى عليها صح وعليه دم) ومن فاته الحج
 فاحرم بحج او عمرة لزمه الرقص والقضاء والدم * باب الاحتصار
 والقوات * ان حصر الحرم بعد واو من مضى او عدم محرم او من باع
 نفقه فله ان يبعث شاة تدفع عنه في الحرم في وقت معين (ويحل
 بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير خلافا لما لا يوجب وان كان
 قارنا يبعث مدين (ويجوز ذبحها قبل يوم النحر لا في الحيل

مطلب
 اضافة الاحرام
 الى الاحرام

مطلب
 الاحتصار

وعند هذا لا يجوز قبل يوم النحر ان كان محضرا بالحج (وعلى المحضر
 بالحج اذ لم يحل قضاء الحج وعمره على المقترعة وعلى القارن حجة
 وعمرتان) فان زال الاخصار بعد بيعت الدم وامكنه ادراكه
 قبل ذبحه وادرك الحج لا يجوز له التحلل ولزم الحضي (وان امكن
 ادراكه فقط تحلل) (وان امكن ادراك الحج فقط لجاز التحلل
 استحيانا) (ومن منع بمكة عن الزكيتين فهو محضر) (وان قدر
 على اجد هما فانس محضرا) (ومن فاته الحج بذوات الوقوف
 بعرفة فليتحلل بافعال العمرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه
 ولا فوات للعمرة وهي احرام وطواف وسعي ويجوز في كل البنية
 وتكره يوم عرفته والحر واليوم للتشريق ولو قطع التلبية فمما
 باول الطواف * باب الحج عن الصغير * يجوز النيابة في العطايات
 المالية مطلقا ولا يجوز في البدنية بحال وفي المركب فمما كالحج
 تجوز عند العجز لا عند القدرة (ويشترط الموت او العجز الدم
 الى الموت) (وانما شرط العجز للحج الغير من لا النقل) (فنحرم ما حج
 صحيح ويقع عنه) (وينوي النائب عنه فيقول ليك بحجة عن فلان
 ويرد ما فضل من النفقة الى الوفاي او الورثة) (ويجوز ان يحل
 الضرورة والمرأة والعبد وغيرهم اول) (ومن امره وجعلان
 فاحرم بحجة عنهما ضمن نفقتهما واجبة) (وان ابيهم الاحرام ثم عين
 احدهما قبل المضي صحيح خلافا لابي يوسف وبعده لا) (ودلهما
 والقران على المأمور) (وكذا دم الجنيابة) (ودم الاخصار على
 الامر خلافا لابي يوسف) (وان كان ميتا في ماله) (وان جامع
 قبل الوقوف ضمن النفقة) (وان مات المأمور في الطريق بحج
 من منزل آخره من ثلث ما بقى من ماله وصنفهما من حيث مات
 المأمور) (لكن عند ابي يوسف بما بقى من الثلث وعند محمد
 بما بقى من المال المدفوع) (ومن اعتل بحجة عن ابويه ثم عطل

مطلب الحج
من الغير

احدهما سائلا) (وللانسيان ان يجعل ثواب عملة الغيرة في جميع
 العبادات * بابا الهدي * هو من ابل او بقرا او ظن واهله شاة
 ولا يجزئ تغريفة) (ويجزي فيه ما يجزي في الاضحية) (وتجزئ
 الشاة في كل موضع الا اذا خاف للرياسة نجسا او جامع بعد وقوف
 عرفه قبل المطلق) (ولا يجزي فيها الا البدنة) (ولا ياكل من هدي
 التطوع والنعمة والقرا لا من غيرها) (وخص ذبح هدي
 للثقة والقران باليوم النحر دون غيرها والسكر بالحرم) (ويجوز
 ان يتصدق به على فقير الحرم وغيره) (ويصدق بحله وخطامه
 ولا يضمن اجرا لمزاول غيره ولا يركب الا عند الضرورة) (فان نقص
 بركونه ضعه ولا يجلد) (فان حله يتصدق به ويضج ضرعه
 بالله ليلسار دابة طلع لبيته) (فان غلب الهدي الواجب او تعبت
 فاجبا اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ما مثله) (وان غلب التطوع
 فحرمه وصنع الله بدمه وطهر بدمه صبيحة) (ولا ياكل منه هو ولا غنى
 ولا يسل عليه غيره) (وتفقد البدنة للتطوع والقران لا غير
 * مسائل مشورة * شهدوا ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم
 النحر بطسطة) (والشهادة واليوم التروية بحمت) (ومن ترك
 النحر الاولي في اليوم الثاني) (فان شابه ماها فقط والاولي ان يرى
 الضكل) (ومن نذر ان يحج ماشيا يمشي من بيته حتى يطوف) (وقيل
 من نذر ان يحرم فانه كمن لم يدم) (خلال اشترى امة محرمة بالاذن
 فله ان يحللها والاولي تحليلها بقص شعرها او طفرها قبل
 الجماع * كتاب النكاح * هو عقير له على ملك للثقة قصده
 يجب عند التوقان) (ويكره عند خوف الجود) (ويضمن مؤثما
 حاله الاعتدال) (ويعقد بالحياب وقول كلاهما يلفظ الماضي
 او احدهما كزوجي فيقول زوجتوان لم يعلما معا هما) (ولو قال
 نأدي او نذرفني فقال نأد او نذرفت بلا ميم صحيح وشراء

مطلب الهدي

مطلب
مسائل مشورة

مطلب النكاح

واوقالا عند الشهود مازن وشويم لا ينعقد (واغدا يصح
 بلفظ نكاح وتزوج) وما وضع لتليك العيين في الخال كبيع وشراء
 وهبة وصدقة وتليك لاجارة واباحة وامارة ووصية (وشترط
 سماع صكل من العاقدين لفظ الآخر) وحضور جرتين او جرتين
 ومكلفين مسلمين ان كانت الزوجة مسلمة مسلمة فاما غيرهما
 لفظهما فلا يصح ان سمعا متفرقين (وتباركونهما فاعقبن
 او محجودين في قذف) او اعمين او ابني العاقدين او ابني احدتهما
 (ولا يظهرا بشهادتهما عند دعوى القريب) (وصح تزوج مسلم
 ذمية عند ذميين خلافا لمحمد) (ولا يظهرا بشهادتهما ان ادعت
 ومن امر رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل صحيح ان كان
 الاب حاضرا والا لا) (وكذا لو زوج الاب بالغة عند رجل
 ان حضرت صح والا فلا) * باب المحرمات * يحرم على الرجل
 امه وجدته وان علت (وبنته وبنت ولده وان سقطت) واخته
 وبنتها وبنت اخيه وان سقطت وعمته وخالتها وام امرأته مطلقا
 (وبنت امرأة دخل بها) وامرأة ابنة وان عتلا (وابنه وان سقطت
 والكل رضاعا) (والجمع بين الاختين نكاحا ولو في عدة من يان
 اورجعى او وطئا بملك عمن) (فلو تزوج اخت امته التي وطلها
 لا يبطا واحدة منهما حتى تحرم الآخر) (ولو تزوج اختين في عقدين
 ولم تعلم الاولى فرق بينهما وبينهما نصف المهر) (والجمع
 بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكر المحرم عليه الاخرى
 بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها الا انها (والزنا يوجب
 حرمة المصاهرة) (وكذا المس بشهوة من احد الجنائين) (وكذا
 نظره الى فرجها الداخل ونظرها الى ذكره بشهوة ومادون
 تسع سنين غير مشتبهة به يفتى) (ولو ازال مع المس لا يثبت الحرمة
 هو الصحيح) (وصح نكاح الكتابية والصابغة المأمنة بشي المقررة

بكتاب لاجابة كوكب) (وصح نكاح المحرم والمحرمه) (والامة المسلمة
 والكتابية ولو مع طول الحرية) (والحرمة على الامة واربع فقط للحر
 من حرار واماء وللعبد ثتان وحلي من زنا خلافا لابي يوسف
 ولا توطأ حتى تضيع وموطوءة سيدها اوزان) (ولو تزوج امرأتين
 بعقة واحد احدتهما محرمة صح نكاح الاخرى والمسمى كله لها
 وعندهما يقسم على مهر مثلها) (ولا يصح تزوج امته او سيده
 او محجوبة او وثية) (ولا حاشية في عدة رابعة ابنتها) (ولامة على
 حرة اوفى عدتها خلافا فيما اذا صككت عدة البائن) (ولا حامل
 من سبي او حامل ثبت نسب حملها ولو من سيدها) (ولانكاح
 المتعة والموقت) * باب الاولياء والاكفاء * نقد نكاح حرة مكلفة
 بلاولى وله الاعتراض في غير الكفو (وروى الحسن عن الامام
 عديم جوازه وعليه فتوى قاضيهان) (وعند محمد ينعقد موقوما
 ولو من كفو) (ولا يجزى بالغة ولو بكر) (فان استأذن الولي
 البكر فسكتت او ضحك او بكت بلا صوت فهو اذن ومع
 الصوت رد) (وكذا لو زوجها قبلها الطير وشترط فيهما تسبحة
 الزوج لا المهر هو الصحيح) (ولو استأذنها غير الولي الاقرب فلا بد
 من القول) (وكذا لو استأذن الثيب) (ومن زالت بكارتها بوثية
 او حيضة او جراحة او تعفيس فهي بكر) (وكذا لو زالت بركا خفي
 خلافا لهما) (ولو قال لها الزوج سكنت وقالت رددت ولا ينفذ له
 فالقول لها) (وتحلف عندهما لا عند الامام) (وللولي انكاح المجنونة
 والصغيرة والصغيرة ولو ثيبا) (فان كان ابنا او جد الزم
 وان كان هما فلهما الخيار اذا بلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ
 خلافا لابي حنبل) (وسكوت البكر رضا ولا يمتد خيارها الى
 آخر المجلس وان جهلت ان لها الخيار بخلاف المتعة وخيار
 القلام والثيب لا يبطل) (ولو قاما عن المجلس ما لم يرضيا جريحا

أودلالة (وشرط القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار خيارد العتق
 (فان مات أحدهما قبل قبض الثمن بقا لغيره لا لأخيه ولا لغيره ولا
 (والولي هو العصبة نسبيا أو نسبيا على ترتيب الارث وابن المجنون
 مقدم على ابنه خلافا لمحمد (ولا ولاية للعبد ولا صغير ولا مجنون
 ولا كافر على والده المسلم (فان لم يكن نصيبه فلا م ثم للاخت
 لا بولي ثم للاخت لا ب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام الاقرب
 فالأقرب الزوج بعينه الامام خلافا لمحمد (واليوسف مع محمد
 في الاشهر (ثم لولي المولات ثم لقاض في مشورة ذلك (واللاستد
 الزوج اذا كان الأقرب غائبا بحيث لا ينتظر اليكفو الحيلطين
 جوابه (وقيل مساقاة السفر (وقيل بحيث لا تصل القواقل البتة
 في السنة الامرية ولا يطول بعوده (ولو تزوجها وليان منها رويان
 فالعيرة للاسبق وان كانا معا بطلا (ويصح كون المرأة وكيلة
 في النكاح * فصل * تعتبر الكفاءة في النكاح نسبيا فقر يش بعضهم
 اكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس كفوا لهم بل بعضهم اكفاء
 بعض (ورواها مسلم ليسوا كفوا غيرهم من العرب (ويصير
 في العجم اسلاما وحرية فسلم او حر ابوه كافر او رقيق غير كفؤ
 لمن لهساب في الاسلام او الطرية (ومن له اب فيه او قبها غير
 كفؤ لمن لها ابوان خلافا لابي يوسف (ومن له ابوان كفؤ لمن
 لها آباء وتعتبر يانته خلافا لمحمد فليس قاسق كفوا لبتة صالح
 وان لم يعلن في اختيار الفضلي وتعتبر مالا (فالعاجز عن المهر
 المجمل والنفقة غير كفؤ للفقيرة والفساد عليهما كفؤ لذات اموال
 عظام عند ابي يوسف خلافا لهما (وتعتبر حرفة عندهما
 (وعن الامام روايتان فائلك او حجام او كاس او دباغ غير كفؤ
 اعطسار او برار او صراف به يفتي (ولو تزوجت غير كفؤ فلولي
 ان يفرق بينهما (وكذا لو تفتت عن مهر مثلها ان يفرق

ان لم يتم خلافا لهما وقبضه المهر وجهه وظله بالنفقة
 رضى لا سكونه (وان رضى اخذ الاولياء فليس لغيره الاعتراض
 * فصل * ووقف تزويج فضولي او فضولين على الاجازة
 ويتولى طرفي النكاح واخذ بان مكان وليا من الخباين او وكلا
 منهما او وليا واصيلا او وليا ووكلا او وكلا واصيلا ولا يتولى هب
 فضولي ولو من جانب خلافا لابي يوسف (ولو امره بان يزوجه
 المرأة فزوجته امه لا يصح عندهما وهو الاستحسان (وعند
 الامام يصح (ولو تزوج امرأتين في عقدة لا يلزم واحدة
 منهما ولو زوج الاب والابنة الصغير او الصغيرة فحين فاحش
 في المهر او من غير كفؤ جاز خلافا لهما وليس ذلك لغير الارث
 والجد * باب المهر * يصح النكاح بلا مهر ومع نفقة واقفه
 عشرة دراهم فلو سمي دونها زمت العشرة وان سمي اواكثر
 لزم المسمى بالدخول او موت أحدهما وتنفقه بالطلاق قبل
 الدخول والخلوة الصحيحة (وان سكنت عنه او نفقه لزم مهر المثل
 بالدخول او الموت (وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متعنة معتدة
 بحاله في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا ترادف على نصف
 مهر المثل وهي درع وخمار وملحمة (وكذا الحكم لو تزوجها
 بخمر او خنزير او بهذا الدن من الخيل فاذا هو خير خلافا لهما
 وعندهما لها مثل وزن الخمر خلافا لابي يوسف فاذا هو
 خير خلافا لابي يوسف او بثوب او ثيابا لم يمين خنثيهما او بتعليم
 القرآن او بخدمة الزوج الحر لها سنة وعند محمد ثلثها فحمة الخدمة
 وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو ان يزوجه بنته على ان يزوجه
 بنته او اخته معاوضة بالعقد دين (ولو تزوجها على خدمته
 لها سنة وهو عيب فلها الخدمة ولو اعتق امه على ان يزوجهها
 وعتقها صداقها عند ابي يوسف (وعندهما لها مهر المثل

مطلب

مطلب المهر

مطلب

ولو ايت ان تزوجه فليها قيمته اجمالا وللنفقة ما فرض
 ايها بعد العقد ان دخل او مات والمتعة ان طلق قبل الدخول
 وعند ابى يوسف نصف ما قرض (وان زاد في مهرها
 بعد العقد لامت وتسقط بالطلاق قبل الدخول وعند
 ابى يوسف تنصف ايضا وان حطت عنه من المهر صح
 واذا خلا بها بلا مانع من الوطى حسا او شرعا او طبعيا كمرض
 يمنع الوطى ورتق وصوم رمضان واحرام فرض او نقل
 وحض ونفاس لزم تمام المهر ولو كان خصيا او عتبا
 (وكذا لو كان مجبوا خلافا لهما وصوم القضاء غير مانع
 في الاصح) وكذا صوم التذريق رواية وفرض الصلاة مانع
 * والعدة يجب بالخلوة ولو منع المانع احتياطيا (والمتعة واجبة
 لمطلقة قبل الدخول لم ينم لها مهر ومستحبة لمطلقة بعد
 الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي لها مهر (ولو سمي
 لها الفا وقبضته ثم وهبته ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها
 بنصفه وكذا كل مكبل وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت
 الكل او الباقي لا يرجع خلافا لهما (ولو وهبت اقل من النصف
 وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف وعندهما بنصف
 المقبوض ولو لم تقبض شيئا فوهبته لا يرجع احدهما على الآخر
 وكذا لو كان المهر عرضا فوهبته قبل القبض او بعده
 (وان تزوجه بالف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج
 عليها فان وفي قلها الالف والا فخر المثل (ولو تزوجهما
 على الف ان قام بها وعلى الفين ان اخرجها فان اقام قلها
 الالف والا فخر المثل لا يراد على الفين ولا ينقص عن الف
 وعندهما الالفان ان اخرجها (ولو تزوجهما بهذا العبد او بهذا
 العبد قلها الا على ان كان مثل مهر مثلها او اقل (والادنى

ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما (وعندهما
 ايها الادنى بكل حال (وان طلقها قبل الدخول قلها نصف
 الادنى اجمالا (وان تزوجهما بهذين العبدن فاذا احدهما
 حرقلها العبد فقط عند الامام ان ساوى عشرة (وعند ابى يوسف
 العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا (وعند محمد العبد ومتمام
 مهر المثل ان هو اقل منه (وان تزوجهما على فريس او ثوب
 هروي بالغ في وصفه او لاخير بين دفع الوسط وقبضته (وكذا
 لو تزوجهما على مكبل او موزون بين جنسه لاصفته (وان بين
 صفته ايضا وجب هو لا قبضته (وقيل الثوب مثله ان بولغ في وصفه
 (وان شرط البكارة فوجدتها نيسا لزمه كل المهر (وان اتفقا
 على قدر في السر واعلنا غيره عند العقد فالمعتبر ما اعلناه
 وعند ابى يوسف ما السراء ولا يجب شيء بلا وطي في عقد فاسد
 وان خلا (فان وطى وجب مهر المثل لا زاد على المسمى
 وعليها العدة وابتدائها من حين التفريق لامن اخر الوطئات
 هو الصحيح (ويثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول
 عند محمد وبه يفتى (ومهر مثلها يعتبر يقوم ايها ان تساويا
 سنا وجمالا ومالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة او ثيابة
 (فان لم يوجد منهم فن الاجابة فان لم يوجد جميع ذلك
 فما يوجد منه (ولا يعتبر بالمال او خالته ان لم تكونا من قوم
 ايها وصح ضمان وليها مهرها وتطالب من طالت منه
 ومن الزوج (ويرجع الولي على الزوج اذا ادعى ان ضمانه بامر
 والا فلا وللرأة منع نفسها من الوطى والتفريق حتى يوفيهما
 قدر ما بين نجيته من مهرها كلا او بعضا وليها السفر والخروج
 من المنزل ايضا ولها النفقة لو منعته لذلك وهذا قبل الدخول
 وكذا بعده خلافا لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير ضريبة

ولا مجنونة وان لم يبين قدر المعجل فقد ما يعجل من مثله هرقا
غير مقدر بربع ونحوه وليس لها ذلك لو اجل ككله خلافا
لابي يوسف (واذا اوقاها ذلك قبله نقلها حيث علم
مادون السفر) وقبل له السفر بها في ظاهر الرواية والقوى على
الاول (وان اختلفا في قدر المهر فالقول لها ان تكان مهر
مثلا كما قالت او اكثر) وله ان تكان كما قال او اقل (وان كان بينهما
تحالفا ولزم مهر المثل (وفي الطلاق قبل الدخول القول لها
ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت او اكثر) وله ان كانت كنصف
ما قال او اقل (وان كانت بينهما تحالفا ولزم المتعة) وعند
ابي يوسف القول له قبل الدخول وبعبء الا ان يذكر ما لا يتعارف
مهرها ايها برهن قبل (وان برهنها فينته اولى حيث يضمن
القول لها او ييتها اولى حيث يكون القول له) (وان اختلفا
في اصله وجب مهر المثل وموت احدهما كيانهما وفي موتها
بعد الدخول (ان اختلف الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج
عند الامام ولا يستثنى القليل (وعند محمد كالحية) (وان اختلفوا
في اصله يجب مهر المثل عندهما وبه يفتي (وعند الامام القول
لمنكر التسمية ولا يجب شيء (وان بعت اليها شيئا فقالت هو
هدية وقال هو مهر فالقول له في غير ما هي للاكل (وان تكح ذفي
ذمية او حر بي ثمة على عتبه او بلا مهر وذلك جائز في دينهم
فلا شيء لها خلافا لهما سواء وطئت او طلقت قبله او مات احدهما
(وان تكحها بخمر او خنزير معين ثم اسلا او اسلم احدهما قبل
القبض قلها ذلك (وان كان غير معين فقيمة الخمر ومهر المثل في
الخنزير) وعند ابي يوسف مهر المثل في الوجهين (وعند محمد القيمة
فيهما (وفي الطلاق قبل الدخول يجب المتعة عند من اوجب
مهر المثل ونصف القيمة عند من اوجها * باب نكاح الرقيق *

مطلب
نكاح الرقيق

نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد
موقوف فان اجاز نفسه وان رجع طيل (وقوله طلقها رجعية
اجازة لا طلقها او فازقها (فان نكحوا باذنه فالمرح عليهم يساع
العبد فيه (ويسعى المدير والمكاتب ولا يساعان (واذنه لعبد
بالمكلاخ يشمل جازة وفاسدة (فبياع في المهر ان نكح فاسدا
فوطئ ويتم الاذن به حتى لو نكح بعبد جازا توقف على
الاجازة (وان زوج بعبد المأذون المديون صح وهي اسوة
الغرماء في مهر مثلها (ومن زوج امته لا يلزمه تبوها وبطأ
زوج متى ظفر ولا نفقة عليه الا بالتبوة وهو ان يحل بينهما
وبين الزوج في مثله ولا يستخدمها (فان بواها ثم رجع صح
وسقطت النفقة وان خدمته بلا استخدام لا تسقط (وان زوج
امته ثم قلها قبل الدخول سقط المهر (بحلاف ما لو قلنت
الحرمة نفسها قبله (والاذن في القول عن الامة للسيد وعندهما
لها (وان تزوجت امه او مكاتبه بالاذن ثم صفت قلها الخيار
في الفسخ حر اكان زوجها او عبدا (وان تزوجت بلا اذن
فعتقت نفذ (وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى للسيد ان وطئت
قبل العتق ولها ان وطئت بعبد (ومن وطئ امه ابنة فولدت
فادعاء ثبت نسبته منه ولزمه قيمتها لامهرها ولا قيمته ولدها
وتصير ام ولده (والجحد كالب بعد موته لاقبله (وان زوج امته
اباه جاز وعليه مهرها لاقبحتها فان انت بولد لا تصير ام ولد
وهو حر بقرابته (حرمة قالت لسيد زوجها اعتقه حتى بالف
ففعل ففسد النكاح ولزمها الالف والولاء لهما (ويصح عن
كفارتها لو توت به (وان لم تقل بالف لا يفسد والولاء له خلافا
لابي يوسف (والمولى اجبار عبده وامته على النكاح دون مكاتبه
ومكاتبته * باب نكاح الكافر * واذا تزوج كافر بلا شهود

مطلب
نكاح الكافر

أوفي عدة كافر آخر وذلك جاز في دينهم ثم أسلموا فقرأ عليه
 خلافا لهما في العدة (ولو تزوج المجوسي محرمة ثم أسلموا وأخذهما
 فرق بينهما) وكذا لو تزاعا النسا وجماعة أحدهما لا يفرق
 خلافا لهما (والطفل مسلم إن كان أحداً بويه مسلماً أو أسلم أحدهما
 وكتاني إن كان بين ككتاني ومجوسي) ولو أسلمت زوجة الكافر
 أو زوج المجوسية عرض الإسلام على الآخر فإن أسلم وهي له
 والآخر بينهما (فإن أبى الزوج فالفرقة طلاق خلافاً لابي يوسف
 لأن ابنت هي ولها المهر لو بعد الدخول والاقتصافه لو أبى
 ولا شيء لو أبى (ولو كان ذلك في درهم لا تبين حتى تحيض ثلثاً
 قبل إسلام الآخر) وإن أسلم زوج الكتانية بقي نكاحهما وتبين
 الدارين سبب الفرقة لا السبب (فلو خرج أحدهما النسا مسلماً
 أو أخرج مسيئاً بآنت وإن سبياً معالاً) ومنها جرت النسا بآنت
 ولعدة عليها خلافاً لهما (وارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال
 وعند محمد ارتداد الرجل طلاقاً وللوطوء المهر ولغيرها نصفه
 إن ارتد ولا شيء لهما إن ارتدت (وإن ارتد معها وأسلمت معها لا تبين
 وإن أسلمت معاً بآنت) ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة أحداً
 باب القسم يجب العدل فيه بينونة لاوطئاً (والبكر والثيب
 والجديدة والقديمة والمسلمة والنكائية فيه سواء والأمة والمكائنة
 والمذبرة وأم الولد نصف الحرة) ولا قسم في السر فيسافر بمن
 شاء (والفرقة أحب وإن وهبت قسمهما لغيرها صح ولها
 أن ترجع * كتاب الرضاع * هو من الرضيع من ثدي الأمومة
 في وقت مخصوص ويثبت حكمه بقليله وكثيره في ملته لا بعدها
 (وهي حولان ونصف) وعندهما حولان فيحرم به ما يحرم
 من النسب (الأجدة ولده وأخت ولده وعمه ولده وأم أخيه
 وأخته وأم عمه أو عمته أو خاله أو خالته والأخا ابن المرأة لهما

مطلب
 مطلب القسم

مطلب
 كتاب الرضاع

رضاعاً

رضاعاً وقس عليه (وتحل أخت الأخ رضاعاً ونسباً كإنه من الأب له
 أخت من أمه تحل لأخيه من أبيه) ولا حل بين رضيعي ثدي
 وإن اختلف زمانهما (ولا بين رضيع وولد مرضعته وإن سفل
 (ولو تزوج إنيهما منه فهو أب للرضيع وأبنة أخ وبنته أخت
 وأخوه عم وأخته عمه) ولا حرمة للرضع من شاة أو رجل
 ولا في الاحتقان بلبن المرأة ولبن البكر والمبنة محرم (وكذا
 الإسقاط) واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم خلافاً لهما عند غلبة
 اللبن (ويعبر الغالب لو خلط بماء أو دواء أو لبن شاة) وكذا
 لو خلط بلبن امرأة أخرى (وعند محمد تنطق الحرمة بهما
 (وإن الرضعت ضرتهما جرمتهما ولا مهر للكثرة إن لم توطأ وللصغيرة
 نصفه ويرجع به على الكبيرة إن علمت بالنكاح وقضيت الفساذ
 لأن لم تعلم به أو قضيت دفع الجوع والهلاك أو لم تعلم أنه
 مفسد والقول قولها فيه (وإنما يثبت الرضاع بما يثبت به المال
 (ولو قال لهذا أختي من الرضاع ثم ادعى الخطاء مندى
 * كتاب الطلاق * هو رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح (أحسنه
 تطليقها واحدة في طهر لأجماع فيه وتركها حتى يحض عدتها
 (وحسنه وهو من تطليقها ثلثاً في ثلاثة أطهار لأجماع فيها
 إن كانت مدخولاً بها ولغيرها طلقة وأوفي الحيض والأيسة
 والصغيرة والحامل يطلقن للسنة عند مكال شهر واحدة
 (وعند محمد لا تطلق الحامل للسنة إلا واحدة وبجاز طلاقهن
 عقب الجماع) وبدعيه تطليقها ثلثاً أو ثنتين بكلمة واحدة
 أوفي طهر واحد لأربعة فيه إن كانت مدخولاً بها أوفي طهر
 جامعاً فيه (وكذا تطليقها في الحيض وتجب مراجعتها في الأصح
 وقيل تسحب فإذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها إن شاء
 (وقيل يجوز أن يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة

مطلب
 كتاب الطلاق

(واو قال الموطوءة انت طالق ثلاثا السنة وقع منه كل ظهر والحسنه
وان نوى الوقوع جلة صحت نيته (و يقع طلاق كل زوج عاقل
بالغ ولو فكر هذا او سكران او اخرج من اشارة الممهوره) لا طلاق
صبي ومجنون وثام وسببه على زوجة عبدة والعجبار بالقبضه
(وطلاق الحرة ثلاث ولو نكحت عبدة (وطلاق الامة شكان ولو نكحت
حر * باب ابتاع الطلاق * من يملك ما يستعمل فيه خاصية
ولا يحتاج الى نية (وهو انت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكل منها
واحدة رجعية وان نوى اكثر او بانية (وقوله انت الطلاق او انت
طالق الطلاق او انت طالق طلاقا يقع بكل منها واحدة رجعية
وان نوى اثنين او بانية (وان نوى بانت طالق واحدة
(وبطلاق اخرى وقتها (وان نوى بالثلاث وقمن وتقع باضافته
الى جلته كامر (او الى ما يعبر به عن الجلة كالعرق والغرق
والرأس والوجه والروح والبيدن والجسد والفرج (او الى جزء
شايع منها كنصفها وثلاثها لا يضافته الى هذا او جلها
او ظهرها او بطنها او او طلقها نصفاً تطليقة او سدسها
او ربعها طلقت ويقع في انت طالق ثلاثة اقسام تطليقتين
ثلث وفي ثلثة اقسام تطليقة ثنتان وقيل ثلث وفي من
واحدة الى اثنين او ما بين واحد الى اثنين واحدة (وعندهما
ثنتان وفي الى ثلث ثنتان وعندهما ثلث وفي واحدة في ثنتين
واحدة ان لم يوشى او نوى الضرب والخصاب (وان نوى
واحدة وثنتين او مع ثنتين ثلث (وفي غير الموطوءة واحدة
مثل واحدة وثنتين وان نوى واحدة مع ثنتين ثلث فيها ايضا
(وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى الضرب (وفي انت طالق
من هنا الى الشام فواحدة رجعية (وفي انت طالق بمكة او في مكة
تطلق في الحال حيث كانت (ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك

مطلب
ايقاع الطلاق

لا يقع

لا يقع ما لم تدخلها وسكنها الدار * فصل * قال انت طالق
غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى الوقوع وقت العصر
صحت ديانته وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما (ولو قال انت
طالق اليوم غدا لم يقع اليوم يعتبر الاول ذكرا (ولو قال
انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو (وكذا انت طالق امس
وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس وقع الان
(ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم
اطلقك وسكت طلقت للرجال حتى او علق الثلث وقمن بسكوته
(وان وصلت انت طالق وقع واحدة (ولو قال ان لم اطلقك
فانت طالق لا يقع ما لم يمت احدهما (واذا بلاية مثل
ان وعندهما مثل متى ومع ليلة الشرط او الوقت فان نوى
واليوم للنهار مع فصل ممتد ولم يعلق الوقت مع فصل لا يمتد
(فلو قال امرك بينك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لا تخير (ولو قال يوم
ازوجك فانت طالق فنكحها ليلا وقع (ولو قال لهما انا منك
طالق فهو لغو وان نوى (ولو قال انا منك بائن او عليك حرام
بانت ان نوى (ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك فهو لغو
(وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمحمد في رواية
(وان ملك امرأته او شقة معها او مذكته او شقصه بطل
العقد فلو طلقها بعد ذلك انما (ولو قال لهما وهي امة انت طالق
ثنتين مع اعتاق مدينتك اياك فاعتقهما ملك الرجعة (وان علق
طلقيتها بمجيء الغد وعلق مولاها عتقها به فجاء لا يخل له
الا بعد زوج اخر وعند محمد يملك الرجعة وتعد كالحرة
اجاما * فصل * قال لهما انت طالق هكذا مشرا باصابعه
وقع بعدها فان اشار ببطونها تعتبر المنشورة وان بظهرها
تعتبر المضمومة (ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة

مطلب

مطلب

بان قال انت طالق يان او البينة او الخش الطلاق او اخيه
 او اشده او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل او كالف
 او ملا البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة
 بآية بلائية (وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة
 وبقوله يان او البينة اخرى فيقع يانان وصحت بية الثلث في الكل
 ■ فصل * طلق غير المدخول بها ثلثا وقعن وان فرق بآية
 بالاولى ولا تقع الثانية (ولو قال انت طالق واحدة وواحدة
 وقع واحدة) وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة
 (ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة
 فثنتان وفي الموطوءة ثنتان في الكل) ولو قال ان دخلت الدار
 فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت يقع واحدة وعندهما ثنتان
 (ولو اخر الشرط فثنتان اتفاقا ويقع بعدد ما قرن بالطلاق
 لآيه) فلو ماتت قبل ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة
 لا تطلق * فصل * وكسائته ما احتمله وغيره ولا يقع بها
 الابنية او دلالة حال فيها اعتدى واستبرى رجلك وانت واحدة
 يقع بكل منها واحدة رجعية وما سواها يقع بها واحدة بآية
 الا ان ينوى ثلثا فيقعن به (ولا تصح بية الثنتين وهي يان
 بية بية بيلة حرام خلية بية حبلك على فاركك الحق باهلك
 وهبك لاهلك سرحتك فارقتك امرك يسدك اختاري انت
 حرة تقني نخمري استمري اضربي اخري اذهبي قومي ابني
 الازواج فلو انكر النية صدق مطلقا حالة الرضاء (ولا يصدق
 قضاء عند مذكرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند
 الغضب في ما يصلح للطلاق دون ذلك الرد والشم ويصدق ديانة
 في الكل) ولو قال ثلث مرات اعتدى ونوى بالاولى طلاقا وبالباقى
 حيضا صدق وان لم ينو بالباقى شيئا وقع الثلث وتطلق بلسنك

بامرأة

مطلب

مطلب الكتابات

بامرأة وليست لك بزواج ان نوى الطلاق والصرح بالحق الصريح
 والبيان والبيان بالحق بالصرح لا البيان الا اذا كان معلقا بالشرط
 * باب التفويض * واذا قال لها اختاري بنوى الطلاق
 فاختارت نفسها في مجلسها الذي علمت به فيه بآية واحدة
 (ولا تصح بية الثلث وان قامت منه او اخذت في عمل آخر بطل
 خيارها ولا بد من ذكر النفس او الاختيار في احد كلامهما) وان
 قال لها اختاري فقالت انا اختار نفسي او اختارت نفسي تطلق
 (وان قال لها ثلث مرات اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى
 او الاخيرة يقع الثلث بلائية وعندهما واحدة بآية) ولو قالت
 اخترت اختارة وقع الثلث اتفاقا (ولو قالت طلق نفسي
 او اخترت نفسي بتطليقة بآية بواحدة في الاصح وقيل بملك
 الرجعية) ولو قال امرك بيدك في تطليقة او اختاري تطليقة
 فاختارت نفسها وقع واحدة رجعية (ولو قال امرك بيدك بنوى
 ثلثا فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمرة واحدة وقع الثلث
 (وان قالت تطلق نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطليقة
 فواحدة بآية) ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل
 الليل وان ردت اليوم لا يرد بعد غد (وان قال اليوم وغدا يدخل
 الليل وان ردت اليوم لا يبقى غدا) ولو مكثت بعد التفويض
 يوما ولم تقم او كانت قائمة فجلست او جالسة فانكأت او متكئة
 فقعدت او على دابة فوقففت او دعت اباهما للمشورة او شهودا
 للاشهاد لا يبطل خيارها (وان سارت دابتهما بطل لا يسير فلك
 هي فيه) ولو قالها طلقني نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت
 وقعت رجعية (وكذا لو قالت انت نفسي وان طلقك ثلثا ونوا
 وقعن ولفث بية الثنتين (ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق ولا يملك
 الرجوع بعد قوله طلقني نفسك ويتقيد بالمجلس الا اذا قال

مطلب التفويض

مطلب

متى شئت (ولو قال لها طلقى ضربك اولا آخر طلقى امرأتى بملك
الرجوع ولا يتقيد بالمجلس الا اذا زاد ان شئت (ولو قال لها
طلقى نفسك ثلثا فطلقت واحدة وقع واحدة وفي عكسه لا يقع
شيء وعندهما يقع واحدة (وفي طلقى نفسك ثلثا ان شئت فطلقت
واحدة لا يقع شيء) وكذا في عكسه وعندهما يقع واحدة
(ولو امرها باليسان او الرجعي فعكست وقع ما امر) (ولو قال انت
طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت فقال شئت بنوى الطلاق
لا يقع (وكذا لو علق المشية بمعدوم وان علق بموجود وقع
(ولو قال انت طالق متى شئت اومتى ما شئت او اذا نيت او اذا ما
شئت فردت الامر لا يزيد ولها ان تطلق واحدة متى شاءت
ولا تزيد (ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلم ان تطلق ثلثا
منفردا لا مجموعا ولا بعد زوج آخر (ولو قال انت طالق حيث
شئت او اين شئت لا تطلق مالم تشأ في مجلسها (ولو قال انت
طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لبنته رجعية او ابنته او ابنتها
وقع كذلك وان تخالفها يقع رجعية (وكذا ان لم تشأ وعندهما
لا يقع شيء (وان لم يكن له نية يقع ما شاءت (ولو قال انت طالق
كم شئت او ما شئت طلق ما شاءت في المجلس لا بعده (وان قال
طلقى نفسك من ثلث ما شئت فلها ان تطلق ما دون الثلث لا الثلاث
خلافهما * باب التعليق * انما يصح في الملك كقوله لمنكوحته
ان زدت فانت طالق او مضافا الى الملك كقوله لاجنبيه ان تكحنتك
فانت طالق فيقع ان تكحنها (ولو قال لاجنبيه ان زدت فانت طالق
فكحنها فزارت لا تطلق (والفاظ الشرط ان واذا واذا ما
وكل وكما ومتى ومتى ما في جميعها اذا وجد الشرط
انتهت اليمين الا في كلما فانها تنهى فيها بعد الثلث
مالم تدخل على الزوج (فلو قال كلما تزوجت امرأه فهي طالق

تطلق

مطلب التعليق

تطلق بكل تزوج ولو بعد زوج آخر (وان قال كلما دخلت الدار
فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج آخر (وزوال الملك لا يبطل
اليمين والملك شرط لوقوع الطلاق لا انحلال اليمين (فان وجد
الشرط فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع
(وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت وفي ما
لا يعلم الا منها القول لها في حق نفسها لا في حق غيرها (فلو قال
ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقته هي لا فلانة
(وكذا لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق
وعبدى حر فقالت احب طلقك ولا يعتق (ولا يقع في ان حضت
مالم يسر الدم ثلثا فاذا استمر وقع من ابتدائه (ولو قال ان حضت
حائضه يقع اذا طهرت (ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق
واحدة وان ولدت انثى فانت طالق ثنتين قولدهما ولم يدر
الاول تطلق واحدة قضاء وثنتين تنزها وتنقض العدة (ولو علق
بشرطين شرط للوقوع وجود الملك عند آخرهما فان وجدا
او آخرهما فيه وقع (وان وجدا او آخرهما لا فيه لا يقع (ويبطل
تخير الثلث تعليق فلو علقها بشرط ثم نجزها قبل وجوده
ثم تزوجها بعد التخييل فوجيد لا يقع شيء (ولو علق الثلث
او العلق بالوطي لا يجب المقر بالثبث بعد الإبلاج ولا بصريه
مراجعا في الرجعي مالم يزرع ثم يولج خلافا لابي يوسف (ولو قال
ان تكحنها عليك فهي طالق فكحنها عليها في عدة البتة
لا تطلق (وان وصلي بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او
ان لم يشاء الله او ما شاء الله او ما لم يشأ الله اولا ان يشاء الله
لا تطلق (وكذا لو مات قبل قوله ان شاء الله (وان مات هو يقع
(وفي انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثنتان (وفي الاثنين واحدة
وفي الا ثلثا ثلث * باب طلاق المريض * انما هو الذي يصير

مطلب
طلاق المريض

الرجل فإرا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها إلا من الثلث ما يغلب
 فيها الهلاك كرض بمنعه عن إقامة مصالحه خارج البيت
 ومبارزته رجلا وتقدمه ليقبل في قصاص أو رجم (فلو بان
 امرأته وهو بتلك الحال ثم مات عليها بذلك السبب أو غيره
 وهي في العدة ورثت) وكذا لو طلت رجعة فطلقها ثلثا
 ومبانة قبلت ابنه بشهوة (ولو بانها وهو محصور أو في صف
 القتال أو محبوس لقصاص أو رجم أو بقدر على القيام بمصالحه
 خارج البيت لكنه مشك أو محبوس لا رث) وكذا المختلعة أو محجرة
 اختارت نفسها (ومن طلقت ثلثا بامرها أو بغير أمرها لكنه
 صح ثم مات) ومن ارتدت بعد ما بانها ثم أسلمت (وكذا مفرقة
 بسبب الجلب أو العنة أو خيار البلوغ أو العتق ولو فعلت ذلك
 وهي من رضة لا تقدر على القيام بمصالح بينهما ثم ماتت وهي
 في العدة ورثها) ولو بانها بامرها في مرضه أو تصادقا أنها كانت
 حصلت في صحته ومضت العدة ثم أوصى لها أو أقر بدين قلها
 الأقل من أرثها ومما أوصى أو أقر (وإن علق الطلاق بفعل اجنبى
 أو بمجيء الوقت فوجد فإن كان التعليق والشرط في مرضه
 ورثت وإن كان أحدهما في الصحة لا رث) وإن علق بفعل نفسه
 وهما في المرض أو الشرط فقط ورثت (وكذا لو علق بفعلها
 لا بد إمامته وهما في مرضه) وكذا لو كان الشرط فقط فيه
 خلافا لمحمد وإن كان لها منه بد لا رث على كل حال (وإن قذفها
 ولا عن وهو مريض ورثت) وكذا لو كان القذف في الصحة
 واللعان في المرض خلافا لمحمد (وإن آلى منها وبانت به فإن كانا
 في المرض ورثت وإن كان الإبلاء في الصحة لا) وفي الرجعي رث
 في جميع الوجوه إن مات وهي في العدة والا لا * باب الرجعة *
 هي استدامة النكاح القائم في العدة (فن طلق مادون الثلث

يطلب الرجعة

بصريح

بصريح الطلاق أو الثلث الأول من كتاباته ولم يصفه بضرب
 من الشدة ولم يكن بمقابلة مال فله أن يراجع وإن أبت مادامت
 في العدة بقوله راجعتك أو راجعت امرأتى أو بفعل ما يوجب
 حرمة المصاهرة من وطئ ومس ونحوه من أحد الجانبين (ونذب
 الأشهاد عليها وإعلامها بها) ولو قال بعد العدة كت راجعتك
 فيها قصدته صحت والأفلا (أو قال راجعتك فقالت مجيبة له
 انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح الرجعة خلافا لهما) وإن قال
 زوج الأمة بعد العدة كت راجعت فيها فصدقه سيدها
 وكذبته فالقول لها (وعندهما للسيد وفي عكسه القول للسيد
 اتفاقا في الصحيح) وإن قال راجعتك فقالت مضت عدتي
 وانكر فالقول لها (وإذا ظهرت من الحيض الأخضر لعشرة
 انقضت الرجعة وإن لم تغسل) وإن انقطع لاقلا ما لم تغسل
 أو يمضي عليها قت صلاة أو نعيم وتصلى وعند محمد تنقطع
 بالنيهم وإن لم تصل (وفي البصائية بمجرد الانقطاع اتفاقا
 ولو اغتسلت ونسبت أقل من عضو انقطعت وإن نسبت عضوا لا
 (وكل من المضمضة والاستنشاق كالأقل وفي رواية عن
 أبي يوسف كتمام العضو) ولو طلق حاملا أو من ولدت منه
 وانكر وطئها له أن يراجع وإن طلق من خيلا بها وانكر وطئها
 فليس له أن يراجع (فإن راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لأقل
 من عامين صحت الرجعة) وأو قال لامرأته إن ولدت فانت طالق
 فولدت ولدًا آخر من بطن آخر فهو رجعة (وإن قال كلما ولدت
 فانت طالق فولدت ثلثة في بطون فالثاني والثالث رجعة وتم
 الثلث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء) والمطلقة الرجعية
 تشوف وتزني (ونذب أن لا يدخل عليها حتى يعلمها أن لم يقصد
 رجعتها) وليس له أن يسافر بها حتى يراجعها (والطلاق الرجعي

لا يحرم الوطى (وله ان يزوج ابنته بمادون الثلث في العدة
وبعدهما) ولا تحل الحرة بعد الثلث ولا الامة بعد الثلثين الا بعد
وطى زوج آخر بنكاح صحيح ومضى عدته ولا تحل له بملك يمين
ويحلها وطى المراهق لا السيد والشرط الا بلاج دون الازال
(فان تزوجها بشرط التحليل كره) وتحل للاول وعن ابي يوسف
ان النكاح فاسد ولا تحل للاول وعن محمد انه صحيح ولا تحل
للاول (والزوج الثاني يهدم مادون الثلث ايضا خلافا لمحمد
فمن طلق دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلث وعنده بما بقى
(ولو قالت مطلقا الثلث انقضت عدتي منك وتحلت وانقضت
عدتي والمدة تحتمل ذلك فله تصديقها ان غلب على طنة
صدقها * باب الايلاء * هو الحلف على ترك وطى الزوجة
مدة وهي اربعة اشهر للحرة وشهران للامة فلا ايلاء او حلف
على اقل منهما (وحكمه وقوع طلقة بانه ان برز ولم التكفارة
او الجزاء ان حدث) فلو قال زوجته والله لا اقربك او قال والله
لا اقربك اربعة اشهر كان موليا (وكذا لو قال ان قربتك فعلى
جميع اوصوم او صدقة او فاقط طالق او عدته حر فان قربها
في المدة حدث وسقط الايلاء والابانك بمضيها وسقط اليمين
ان حلف على اربعة اشهر وبقيت ان اطلق (فلو نكحها
ثانيا عاد الايلاء فان مضت مدة اخرى بلا وطى بانت باخرى
(فان نكح ثانيا فسد ذلك فان تزوجها بعد زوج آخر فلا ايلاء
واليمين باقية) فان وطى لزم الكفارة او الجزاء ولا يمين بمضى
المدة وان لم يطق (وكذا لو اكل من اجنبية ومن مبنته اما الرجعية
فكان زوجه) ولا ايلاء فيما دون اربعة اشهر (فان قال والله
لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما كان ايلاء ولو مكث يوما ثم قال
لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء) (وكذا

مطلب الايلاء

لو قال

او قال لا اقربك سنة الا يوما فان قربها وقد بقي من السنة
اربعة اشهر صار ايلاء (ولو قال لا ادخل بصره وامرأة فيها
لا يكون موليا) وان عجز المولى عن وطئها اجبر حبه او مرضها
او رفقها او صغرهما او جبه اولاد بينهما وبينه مسافة اربعة اشهر
فقبوه ان يقول فيث اليها (ان استمر العتد من وقت الحلف
الى آخر المدة) فلو زال في المدة تعين التي بالوطى (وان قال لم
انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم او لم ينو شيئا) وان
نوى طهارا فطهار (وان نوى الكذب فكذب) وان نوى الطلاق
فباين (وان نوى الثلث فثلث والفتوى على وقوع الطلاق به وان
لم يبر) وكذا بقوله كحل كل حل على حرام او حرجه بدعت راسيت
كبرم يروى احرام للعرق * باب الخلع * هو الفسخ من النكاح
وقيل ان يفتدى المرأة نفسها بما لخصها به (ولا بأس به عند
الحنف) (وكرهه) اخذتني وان شئت واخذتني مما اعطتني
ان فسختني (والواقع به وبالطلاق على ماك باين) (ويلزم المال
المسمى او ما صلح به من اصلح به لا الخلع) (وانما يطل العاوض فبسته
تقع باين والطلاق يقع الرجعية بلا شيء كما اذا خالعهما او طلقها
وهو مسلم على بخير او خيرا او مبيتا (واقالت طالعتي على ما في يدي
ولا شيء في يدي) (وان قالت غيب على ما في يدي امن برأهم ولا شيء
فيها برأهم) (وان قالت من ملك برأهم مستلزم مهرهما
(وان خالعهما على حبه دنا الا بقى على اهلك برأهم حتى ضمانه لا تبرا
ولزمهما تسليما ان احكن والا فميتة) (ولو قالت طلقني ثلثا
بالت فطلقت واخيرة فله ثلث الا ان يوافي طلق بقدر رجعي
بلا شيء او عتدها فله الباين (ولو قال لهما طلقني ففدك ثلثا
بالت او على الف فطلقت واخيرة لا يقع شيء) (ولو قال انت
طالق بالت او على الف فطلقت بابت ولزمها المال) (وان قال انت

مطلب الخلع

لو قال

طالق. وعليك الف اوقال لعبدك انت حر وعليك الف طلقت
وعتق مجانا وان لم يقبل وعندها لا ما لم يقبل واذا قبل لازم
المساك (والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله
بعد ما اوجبت وشرط الخيار لها ويطل بالقيام عن المجلس
قبل قبوله ويمن في حقه فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط
الخيار له ولا يطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها (وجانب العبد
في العتق على مال كتابها) (ولو قال لها طلقك امس بالف
فلم تقبل فقالت بل قبلت فالقول له) (ولو قال البائع كذلك
فالقول للمشتري) والمباراة كالخلع ويسقط كل منهما كل حق
لكل واحد من الزوجين على الآخر بما يتعلق بالنكاح فلا تطالب
هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة مجلها ولم تمض
مدتها لا بمهر سله وخلع قبل الدخول (وعند محمد لا يسقط الا
ما ميا فيها وابو يوسف مع الامام في المأنة ومع محمد في الخلع
(ولو خلع صغيرة من زوجها بماله لا يلزم المسال ولا يسقط مهرها
وطلقت في الاصح (وفي الكبيرة توقف على قبولها ولو على انه
ضامن لزمه المال وطلقت ولو شرط المال عليها طلقت بلا شيء
ان قبلت والا فلا تطلق (وخلع المريضة في مرض الموت معتبرة
من الثلث * باب الطهارة * هو تشبيه زوجته او عضو منها
يعبر به عن جلستها او جزئها منها بغضو يحرم عليه النظر اليه
من محارمه ولو رضاعا (ولو قال لها انت على كظهر امي اوراسك
ونحوه او نصفك وشبهه او كيطنها او كتحذها او كظهر اخي
او عني ونحوهما حرم عليه وطؤها وادوا عيه حتى يكفر (فلو وطئ
قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة الاولى (ولا يعود
حتى يكفر (والعود الموجب للكفارة مزمه على وطئها (وبني
لها ان تمنع نفسها منه وتطالبه بالكفارة ويجبره القاضي عليها

(واللفظ المذكور لا يحتمل غير الطهارة (ولو قال انت على مثل امي
او كامي فان نوى الكرامة صدق او الطهارة فظهر او الطلاق
فبان وان لم ينو شيئا فليس بشيء (ولو قال انت على حرام كامي
ونوى طهارة او طلاقا فكما نوى (ولو قال حرام كظهر امي
ونوى طلاقا او ابلاء فهو طهارة وعندها ما لوى (ولا طهارة الا
من الزوجة (فلا طهارة من امته ولا من نكحها بلاحرها وظاهر
منها فاجازت النكاح (ولو قال لنسائه انتن على كظهر امي كان
مظاهرا ممتن وعليه لكل واحدة كفارة (وان طاهر من واحدة
مرارا في مجلس او مجلس فعليه لكل طهارة كفارة وهي عتق
رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والانثى والصغير والكبير
والاعور والاصم الذي اذا صبح يسمع ومقطوع اخدى اليدين
واحدى الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئا (ولا يجوز
الاعنى والاصم الذي لا يسمع اصلا والاخرس ومقطوع اليدين
او ابهامهما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد ويجوزون
مطبق ومندبر وام ولد ومكاتب ادى بعضا وعتق بعضه
(ولو اشترى قربه بنيتها صح (وكذا لو حرر نصف عبده
عنها ثم باقيه قبل وطئ من طاهر منها (ولو حرر نصف عبده
مشرك ومن باقيه لا يجوز خلافا لهما (وكذا لو حرر نصف
عبده ثم جامع المظاهرة منها ثم حرر باقيه (فان لم يجد ما يعتق
صيام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا شيء من الايام
المنهي (فان وطئها فيها ابلا عاندا او نهاها ناسيا استأنف
خلافا لابن يوسف (وان افطر بعذر او بفقر عذر استأنف ابجا
(فان لم يستطع الصوم اطعم هو او نائبه ستين مسكينا كل مسكين
كالفطرة او قيمة ذلك ويصح اعطائه من بر مع متوى شعير او تمر
(ويصح الاباحة في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر

فلو غداهم وعشاها او غداهم غداين او عشاها عشاين
 واشبعهم جاز وان قل ما اكلوا ولا بد من الادام في خير الشعير
 دون الخطيئة (واواطم فقيرا ولخداستين يوما اجزاء
) وان اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزي الا عن يوم واحد
 (فان جامعها في خلال الطعما لا يستأنف) ولو اطم ستين فقيرا
 كل فقير صاما عن ظهارين لا يصح الا عن واحد ولو عن ظهار
 وا فطار صح عنهما (وكذا لو خر عيدين عن ظهارين او صام
 عنهما اربعة اشهر او اطم مائة وعشرين فقيرا صح عنهما
 وان لم يعين) وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام شهرين ثم
 عين عن احدهما صح ولو عن ظهار وقتل لا (وان ظاهرا العبد
 لا يجزيه الا الصوم وان اعتق عنه سيده او لو اطم * باب الامان *
 هو شهادات مؤكدة بالامان مقرونة باللعن قائمة مقام حد
 القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها (فلو قذف
 زوجته بالزنا وكل منهما اهل للشهادة وهي بمن يحسد قاذفها
) او نفي نسب ولدها وطالبته بموجبه وجب عليه اللعان (فان ابى
 حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيجحد) فان لاعن وجب
 اللعان عليهما (فان ابى حبس حتى تلاعن او تصدقه
) فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا
 او مجذوبا في قذف وهي من اهلها حد وان كان اهلا وهي
 صغيرة او امة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او بمن لا يحد
 قاذفها فلا حد ولا لعان (وصفتها ان يبدأ بالزوج فيقول
 اربع مرات اشهد بالله اني مساذق فيما رمتها به من الزنى
 وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رمتها به
 من الزنا بشير النسا في جسع ذلك) ثم تقول هي اربع مرات
 اشهد بالله انه كاذب فيما رماى به من الزنا وفي الخامسة غضب الله

مطلب اللعان

عليها

عليها ان كان مبادقا فيما رماى به من الزنا بشير اليه في جسع
 ذلك (وان كان القذف بنى الوليد ذكره عوض ذكر
 الزنا وان كان بالزنا ونفى الولد ذكرهما) فاذا تلاعن فرق
 الحيا كم بينهما وهي طلبة بينة وبنى نسب الولدان كان القذف به
 و يلحقه بامه (فان اكذب نفسه بعد ذلك جحد وحله ان يزوجها
 خلا فلا يي يوسف) وكذلك ان قذف غيرها جحد او زنت جحد
 (ولا لعان بقذف الاخرى ولا بنى الحمل وعندهما بلاعن
 ان اتت به لاقل من ستة اشهر) ولو قال زنت وهذا الحمل منه
 بلاعن اتفقا ولا بنى القاضى الحمل (ولو نفي الولد عند التهيئة
 وايضا ج آله الولادة صح ولاعن) وان نفي بعد ذلك لاعن
 ولا بنى وعندهما يصح النفي في مدة النفاس (وان كان قائما
 فحال علمو كمال ولادتهما) وان نفي اول نوه مبن وافر بالآخر
 جحد وان عكس لاعن و ثبت نسبهما فيهن * باب العتق * هو
 من لا يقدر على الجناح او يقر على الثب دون البكر (فلو اقر به
 لم يصل الى زوجته يؤجله الجناح سنة فريه هو الصحيح
) ويحسب منها رمضان و ايام حيضها لامة فريضه او مرضها
 (فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبة وهو طلبة بينة) فلو قال
 وطئت وانكرت ان كان قبل التأجيل (فان كانت ثيبا او بكر
 فظنن اليها فقلن هي ثيب فالقول له مع بئنه وان قلن هي بكر اجل
) وكذا ان نكل وان كان بعد التأجيل او هي ثيب او بكر وقلن ثيب
 فالقول له وان قلن بكر خبرت (وكذا ان نكل وهي اختارته بطل
 خيارها والخصى كالعنين والمجنون يفرق للصالح) وحق التفريق
 في الامة للمولى عند الايام ولهما عند نفي يوسف ولا خيار لهما
 ان وجدت به جنونا او جندا ما او برضا خيلا لهما لمحمد ولا له
 او وجد بينهما ذلك او نكحا او قرنا * باب العدة * هي ثلث

مطلب العتق

مطلب العدة

يلزم المرأة (عدة الحرة للطلاق أو الفسخ ثلاثة قروء إلى الحيض
(وكذا من وطئت شبهة أو بنكاح فاسد وقرئت أومات عنهما
(وأم ولد عتقت أومات مولاها) ولا يحسب حيض طلق
فيه) (وإن كانا نيت لا تحيض لكبرا أو صغرا أو بلغت بالنسب
ولم تحيض فثلثة أشهر والموت في نكاح صحيح أربع أشهر
وعشرة أيام) (عدة الأمة حيضتان) (وفي الموت وعدم الحيض
نصف ما للحرة) (عدة الحامل وضع الحمل مطلقا) (ولو مات
عنهما صبي وعند أبي يوسف إن مات عنها صبي فعدها
بالأشهر وإن جلت بعد موت الصبي فعدها بالأشهر اجتمعا
ولا نسب في الوجهين) (ومن طلقت في مرض موت رجعا
كالزوجة) (وإن كان بائنا تعد بعد الإجلين وعند أبي يوسف
كأزجي) (ومن عتقت في عدة رجي تم كالحرة وإن
في عدة بائن أومات فكأمة) (وإن اعتدت الإيسة بالأشهر ثم عاد
ذمها على فادتها بطلت عدتها ونسأ نفق بالحيض هو
الصحيح) (وكذا تستأنف الصغيرة إذا عاضت في خلال
الأشهر) (ومن اعتدت البعض بالحيض ثم آيست تعد بالأشهر
(ولذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة أخرى وإذا خلنا
ومأراه يحسب منهن ما نوتن الثمانية إن تمت الأولى قبل تمامها
(وأيضا عدة العدة في الطلاق والموت عقيهما وإن لم تعلم
بهما) (وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق أو العزم على
ترك الوطئ) (ومن قالت انقضت عدتي بالحيض فالقول لها
مع البين أن مضي عليها ستون يوما وعندهما أن مضي
تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات) (وإن نكح معتدة من بائن
ثم طلقها قبل دخول لزمه مهر كمال وعدة معتدة نفقة
وعند محمد نصف مهر وانما الأولى) (ولا عدة في طلاق

قبل الدخول) (ولا على ذم طلقها ذمي أو حرة حرجت
بنا مسلمة خلافا لهما) * فصل * تعد معتدة البليق والموت
إن كانت مكففة مسلمة ينكحها ولو لبس المزعفر والمصفر
والطيب والدهن والكحل والخضاء إلا من عذر لا معتدة العتق
والنكاح الفاسد) (ولا تحطبت المعتدة ولا بأس بالعتق
(ولا يخرج عدة الطلاق من بينهما أصلا ومعتدة الموت تخرج
نهارا وبعض الليل ولا يثبت في غير منزلها) (والأمة تخرج
في حصة المولى) (وتعد المعتدة في منزل يضاف إليها وقت
الفرقة أو الموت إلا أن تخرج جبراً أو خافت على مالها أو تهدم
المنزل أو لم تقدر على كرائه ولا بأس بكنوتها معاً بمنزل
(وإن كان الطلاق بائنا إذا كان بينهما ستر إلا أن يكون
فاسقا) (وإن كان فاسقا أو البت ضيقا خرجت والأولى خروج
(وإن حبلا بينهما امرأة ثقية تقدر على الحمل فحسن
(ولو البائنا أومات عنها في سفر وميتها وبين مصرها أقل
من مده رجعت وإن كانت مياق من كل جانب تحبث مظهرها
ولي أو لا والعود أجسد) (وإن كان ذلك في مصر لا يخرج منه
مالم تقدر ثم تخرج إن كان لها محرم) (وقالا إن كان معها محرماً
جاز الخروج قبل الاعتداد * باب ثبوت النسب * أقل مدة
الجل ستة أشهر وأكبرها سنتان) (ومن قال إن نكحت
فلانة فهي طالق فنكحها فولدت لستة أشهر فنكحها
لزمه نسبه ومهرها) (وإذا اقربت المطلقة بإقتضاء العدة
ثم ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار ثبت نسبها
وإن لستة لا) (وإن لم تقر ببيت إن ولدت لأقل من ستين
وإن لستين أو أكثر إلا أن يفي الرجعي ويكون بائنا بخلاف
البائن إلا أن يدعيه فثبت فيه أيضاً ويحمل على الوطئ

مطلب

مطلب

ثبوت النسب

بشبهة في العبد (وان كانت المائة مراهقة فان انشبه
لاقل من تسعة اشهر ثبوت والا فلا) وعند ابى يوسف ثبوت
فيما دون سنتين (ومن مات عنها ان ائت به لاقل من سنتين
ثبت وان كانت مراهقة فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام
والا فلا) ولا تثبت ولادة الممتدة الا بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين (وعند هذا) يكتفى بشهادة امرأة واحدة (وان كان
حبل ظاهرا او اعترف الزوج به ثبت بمجرد قولها وعند هذا
لا بد من شهادة امرأة) (وان ادعت بها بعد موته لاقل من سنتين
فصديقها الورثة صح في حق الارث والنسب هو المختار
(ومنكم من قال: يولد لستة اشهر فصاعدا ثبت منه
ان اقرب بالولادة او سكوت وان جحد قبل شهادة امرأة فان نظام
لاعن وثان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت فكلها
بشبهة اشهر ولده على الاقل قال قول لها سبع اليمن وعند الامام
الاجمعي) (وان خلق طلاقهما بالولادة فشهدت اليها امرأتان
لا تطلق خلافا لهما وان اعترف باطل لم يطلق بمجرد قولها
وعند هذا لا بد من شهادة امرأة) (ومنكم من قال: لا يقطعها
قلدها اهل قوله لاقل من ستة اشهر من مراهقة ولده والا فلا
(ومن قال لا نسب ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
امرأة بالولادة فهي ام ولده) (ومن قال لا سلام هو ابني وماي
فقتلت نعمة امه امه) (وهو ابني براهه فان جهلت حرمتها
وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها) (في الحضانة
الام احق بحضانة ولدها قبل القرعة وتقدرها ثم امها وان علت
ثم ام الاب ثم اخذ الولد الابوين ثم لام ثم الاب ثم خاله كذلك
ثم غده كذلك) (وبنات الاغت اولى من بنات الاخ ومن اولى
من العمات) (ومن لم يثبت غير محرم سقط حقها لامر تكنت

بشبهة
بشبهة

مطلب
الحضانة

محرمه كام تكنت عنه وجدة تكنت جده ويعود الحق بزوال
نكاح سقط به والقول قولها في بني الزوج (ويكون الغلام
عندهن حتى يستقن بان ياكل ويشرب ويلبس ويستحي
وحده وقد ينسج او ينسج ثم يحجر الاب على اخذه) (والجارية
عند الامام والجدة حتى يحضن) (وعند محمد حتى تستهي ككفا
عنده غيرهما وبه يفتي لقساد الزمان) (ومن لها الحضانة
لا يحجر عليها) (فان لم يكن امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم
لكن لا تدفع صبية الى عصبة غير محرم كابن العم ومولى العتاقة
ولا الى فاسق ماجن) (وان اجتمعوا في درجة فاوهم اولى
ثم استهم) (ولا حق لامرأة وام ولد في الحضانة قبل العتق
(والزمية احق بولدها المسلم ما لم يخف عليه الف الكفر
(وليس للاب ان يسافر بولده حتى يبلغ حد الاستغناء) (ولا للام
الا ان يظنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن دارا خروبا) (وليس ذلك
لغير الام) (وان كان بين المصراين او القرينين ما يمكن الاب
ان يطالع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به) (وكذا القليلة
من القرية الى المضر بخلاف العكس ولا خيار للولد
* باب النفقة * يجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة
على زوجها ولو صغيرا مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة
توطأ اذا شئت اليه نفسها في منزله او لم تسلم لحق لها اولقدم
طلبه وتفرض النفقة كل شهر وتسلم اليها والكسوة كل سنة
اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا تقصير ويعتبر في ذلك
حاليهما في المومنين حال اليسار وفي المفسرين حال
الاعسار وفي المختلفين بين ذلك) (وقيل يعتبر حاله فقط
والقول له في اعساره في حق النفقة واليئسة لها وتفرض
عليه نفقة خادم واخذ لها لو موسرا) (وعند ابى يوسف نفقة

مطلب النفقة

خادمين ولو معسر الا ان لم ينفق الخادم في الاصح (ولو فرضت
لغيره ثم ايسر فخاصته نعم لها نفقة البسار وبالعكس يلزم
نفقة العيسار) ولا نفقة لثامرة خرجت من بيته بغير حق ومحبوسة
بدين وغيره نفقة لم تزف ومقصوبة وصغيرة لا توطأ وحاجة
لامعه ولو جئت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الصكره
(ولو فرضت في منزله فلها النفقة لا لو مرضت في بيتها وزفت
مريضه) ولا يفرق لغيره عن النفقة وتوهم بالاستدانة لتجمل
عليه (ولا تجب نفقة مدققت الا ان تكون قضى بها او تراضيها
على مقدارها) ولو مات احد هما او طلق بعد القضاء او التراضي
قبل قبضها سقطت الا ان تكون استدانته بامر قاض (ولو عمل
لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احد هما قبل تمامها فلا رجوع
خلافا لمحمد) واذا تزوج العبد بالاذن فنقته دين عليه يباع فيه
مرة بعد اخرى ولا يباع في دين غيره الا مرة (وعلى الزوج ان
يسكنها في بيت خال عن اهله واهلها ولو ولدته من غيرها
(ويكفيها بيت مفرد من دار اذا كان له غلق) وله منع اهلها
ولو ولدتها من غيره عن الدخول عليها لا من النظر اليها والكلام
معها متى شأوا) (والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدتين
ودخولهما عليها في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة) ونفرض
نفقة زوجة الغائب وطفله وابويه في حاله من جنس حقهم عند
موت او مضارب او مديون يقر به وبالزوجية او يعلم القاضى بذلك
(ويحلفها انه لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا) (فلو لم يقرها
بالزوجية ولم يعلم القاضى بها فاقامت بينة لا يقضى القاضى بها
(وكذا لو لم يحلف بالاقامة بينة على الزوجية ليفرض لها
النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع بينتها وعند زفر
يسمعها ليفرض النفقة الاثبوت الزوجية وهو الممول به اليوم

والختار) (وتجب النفقة والسكنى للعنة الطلاق ولو بائنا والفرقة
بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتخريق المسمى الكفالة
للعنة الموت والفرقة بمعصية ككافة وتقبل ابن الزوج
ولو ارتدت مطلقة الثلث تسقط نفقتها لا لو مكنت ابنه * فصل *
ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشرى كغيره احد كنفقة الابوين
والزوجة ولا تجبر امه على ارضاعه الا اذا تعبت ويستاجر
من ترضعه عندها (ولو بائنا جرحا وهي زوجته او معتقة
من رجعي لترضع ولدها لا يجوز وفي معتقة البائنين زوايجان
(وبعد العدة يجوز وهي احق ان لم تطلب زيادة على الفسار
(ولو بائنا جرحا وهي زوجته لا يرضاع ولدها من غيرها صريح) ونفقة
اليتيم بالغه والابن زمنا على الاب خاصة به يعني (وقيل على الاب
ثلاثا وعلى الام ثلثا) وعلى المولود من الحر المصدق
(نفقة اصوله الفقراء بالموتى بين الابن والبنين) (ويصير فيها
القرب والجرحية لا الارث) (فلو كان له بنت وابن ابن فنفقته
على البنت مع ائذنه الحسن) (ولو كان له بنت وبنت واخ فنفقته
على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ) (وعليه نفقة كل ذي ارحام
يحرم منه ان يصح كمن فقيرا صغيرا او ايتى الزمنا او ايتى الوالدتين
الكسب لفرقة او لكونه من ذوى اليوتى او طنا الجرحى ويحسب
عليها وتقدر بقدر الارث (حتى لو كان له اخوات بمفرقات
فنفقته عليهن انجاسا كغيره منهن) (ويصير فيها الهلية الارث
لا خفقت) (فنفقة من له مال وابن عم على خاله) ونفقة زوجة
الاب على ابنه (ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا او زمتا
(ولا تجب نفقة للغير على فقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف
الدين الا للزوجة وقرابة الولاد اهل) (والابن على
عرض ابنه لنفقته لا يبيع عتقا ولا يبيع العرصة لدين له على الابن

سواها ولا للام بيع ماله لا نفقتهما (وعندهما لا يجوز الاب الاضبا
ولا ضمان عليهما لو اتفقا من مال الابن عندهما) ولو اتفق المودع
مال الابن عليهما بقبر امر حاضر ضمن ولا يرجع عليهما (ولو قضى
بنفقة غير الزوجية ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون
القباضى اخص بالاستدانة عليه (وعلى المولى نفقة رقيقه) فان ابى
اكتسب لوانفقوا (وان لم يكن لهم كسب اجر على بيعهم وفي
غيرهم من الحيوان يؤمر بديانة * كتاب الاعناق * هو اثبات القوة
الشخصية في المملوك انما يصح من مالك حر مكلف بصر محبة وان لم
يؤكث جرن او محررا او عتيق او معتق او حررتك او اعتقتك او هذا
مولاي او يمولاي او هذه مولاتي او يا جزا ويا عتيق ان لم يجعل ذلك
استغاله (وكذا الواضف الحرية الى ما يعبر به عن البدن كراسك حر
ونحوه) وكقوله لامته فربك الحر (ويكنايته ان نوى كلاله الى
عليك اولا سبيل اولا رقي او خرجت من ملكي او خليت سبيلك
(او قال لامته اطلقك) (او قال مطلقك لا تعنى وان نوى (وكذا
سنازة الفاظ ضمير يجمع الطلاق وكنائسه (ولو قال انت قد لا تعنى
خلافهما) (ولو قال هذا ابني او ابنتي غنى بلائيه) (وكذا هذه ابني
وصندهما لا يعنى ان لم يصلح ان يكون استغاله او با او اما (ولو قال
اصغير هذا احدى لا يعنى في المختار (وكذا لو قال هذا ابني او ابنتي
هكذا ابنتي ولا يعنى بلا سلطان على عليك وان نوى (ولا يسألني
ويا ابنتي او انت مثل الجور وقيل يعنى (ولو قال ما انت الاخر عتيق
(ومن ملك فادرج محرم منه عتيق عليه (ولو كان المسالك صغيرا
او مجنوناً (والمكاتب يتكاتب عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لهما
(ومن عتيق لوجه الله عتيق (وكذا ان عتيق للشيطان او للصنم
وان عصى (وكذا لو عتيق مكرها او سكران (ولو اضاف العتيق
الى مالك او شرط صحيح (ولو خرج عبد حرى اليك مسلما عتيق (والجمل

يعتق يعتق امه (وصح اعتاقه وحده) (ولا تعتق امه به) (والولد
يتبع امه في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة
(وولد الامه من سيد هيا حر) (ومن زوجها مالك استبد بها) (وولد
المغزور حر بعتقه * باب عتيق البعض * ومن اعتق بعض عبده
صح وسعى في باقيه وهو كالمسكاتب الا انه لا يرد في الرق او عجز
وقالا يعتق كله ولا يسعى (وان اعتق شريك نصيبه فلا حر
ان يعتق او يدر او يكاتب او يستسعى والولاء لهما او يضمن
المعتق لو موسر او يرجع به المعتق على العبد (والولاء له) (وقالا
ليس للآخر الا الضمان مع البسار والنعابة مع الاعسار) (ولا يرجع
المعتق على العبد لو ضمن والولاء في الجالين (ولو شهد كل منهما
باعناق شريكه سعى لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف ما كانا
وقالا يسعى للعسرين لا للموسرين (ولو احدهما موسر او الاخر
مفسر يسعى للمفسر فقط والولاء موقوف في الاحوال حتى يتصادقا
(ولو علق احدهما عتقه بفعل غدا والاخر بعد مدة قيد نفى
ولم يدر عتيق نصفه وسعى في نصفه لهما مطلقا (وعندهما
ان كانا موسرين فلا نعابة وان كانا مفسرين ففي نصفه عند
ابى يوسف وفي كله عند محمد وان كانا مختلفين سعى للموسر فقط
في ربيع عند ابى يوسف وفي نصفه عند محمد (ولو حلف بكل
يعتق عبده وللمسئلة بما لها لا يعتق واحد (ومن ملك ابنته
مع آخر اشراه او عتقه بقرابة الوهبية او وصية عتيق حفظه ولا يضمن
واشترى بكية ان يعتق او يستسعى سواء علم الشريك انه ابنته او لا
ولا يضمن الاب ان كان موسرا وعند اعساره يسعى الابن (وكذا
الحكم والخلاف لو علق عتيق عبدا بشراه بعضه ثم اشراه مع آخر
او اشترى نصف ابنته ممن يملك كله (ولو اشترى الاجني نصفه ثم
الاب باقيه موسرا ضمن الشريك او استسعى (وقالا يضمن فقط

مطلب
عتق البعض

مطلب الاعناق

(ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجماعا) (عبد لموسى بن وديره احداهما واعتقه آخر ضمن السباكت مديرة) (والمدير معتقه ثلثه مديرا لاما ضمن) (والولاء ثلثاه للمدير وثلثه للمعتق وقال ضمن مديرة لشريكه واو معصرا والولاء كله له) (وقية المدير ثلثا فتيمة قنبا) (ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكر تخدمه يوما وتوقف يوما وقال لا لنكر ان يستعصمها في حفظه ان شاء ثم تكون حرة) (وما لام ولد تقوم) (فلا ضمن موسر اعتق نصيبه منها وعندهما هي متقومة فيضمن خصه شريكه منها) * باب العتق المبهم * له ثلثة اعتبارات قال لاشين عنده احد كما حر فخرج احدهما ودخل الآخر فاعاد القول ثم مات من غير بيان عتق ثلثة ارباع للثابت ونصف الخارج وهكذا نصف الداخل) (وقال محمد بن يعقوب) (ولو في مرضه ولم يجر الوارث جعل كل عبد سبعة كسها من العتق وعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة ومن ككل من الآخرين اثنان ويسعى كل منهما في خمسة) (وعند محمد يجعل كل عبد ستة كسها من العتق عنده ويعتق من الثابت ثلثة ويسعى في ثلثة ومن الخارج اثنان ويسعى في اربعة ومن الداخل واحد ويسعى في خمسة) (ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات بلا بيان سقط ثلثة اثمان مهر الثابتة وربع مهر الخارجية وضمن مهر الداخلية بالاتفاق هو المختار) (والبيع بيان في العتق المبهم) (وكذا العرض على البيع والموت والحرير والتفويض والامتلاء والهبة والصدقة مسكتين والوطئ ليس ببيان فيه خلافا لهما) (وفي طلاق المبهم هو والموت بيان) (وان قال لامرأة اولك ولد تطلقه ذكرنا فانت حرة فولدت ذكرا واثنى ولم يذكر اولها قال ذكر رفيق ويعتق نصف كل من الام والاثني) (ولا يشترط الدعوى لصحة الشهادة ظلي الطلاق وعتق الامة معينة) (وفي عتق العبد وغير

مطلب
العتق المبهم

المعينة تشترط خلافا لهما) (فلو شهدا يعتق احدهما عبده او امته لا تقبل الا في وصية وعندهما تقبل) (وان شهدا بطلاق احدي نسائه قبلت اتفقا) * باب الحلف بالعتق * ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر يعتق بدخوله عن ابي ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف او تجدد بعده ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الحلف) (وكذا لو قال كل مملوك لي حر بعد غد) (والمملوك لا يتناول الجمل) (فلو قال كل مملوك لي ذكر حر وله امه حامل فولدت ذكرا اقل من نصف حول منه حلف لا يعتق ولو لم يقل ذكر عتق تبع لامة) (ولو قال كل مملوك لي حر بعد موتى صار من في ملكه عند الحلف مديرا لا من ملكه بعده لكن يعتق الجميع من الثلث عند موته) * باب العتق على جعل * ومن اعتق على مال او به فقبل عتق والمالك دين عليه تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة) (وان قال ان اديت الى الف فانتهر حر) (او اذا اديت صحرما ذونا لامكانت ويعتق ان ادى في المجلس او خلى بين المولى وبين المال فيه في التطبيق بان ومتى ادى او خلى في التطبيق باذا) (ويجوز المولى على القبض) (وان ادى البعض يجزى على القبض ايضا الا انه لا يعتق ما لم يؤد الكل كالوحيظ منه البعض فادى الباقي) (ثم ان ادى الفساكسبه قبل التعليق رجع المولى عليه بمثلها ويعتق) (وان كسها بنفسه لا يرجع) (ولو قال انت حر بعد موتى بالف فان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا) (فلو حرره على ان يتخذه منه سنة فقبل عتق وعليه ان يتخذه تلك المدة فان مات المولى قبلها لم يرد قيمة نفسه) (وعند محمد قيمة خدمته) (وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهلك قبل القبض يلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة العين) (ومن قال لا خير اعتق

مطلب

مطلب
العتق على جعل

امتك بالغد على ان تزوجتها فقبل وايت ان تزوجته فلا شيء عليه (ولو ضم عني قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها وزعمه حصه القيمة وسقط ما يخص المهر) ولو تزوجته فخصه المهر لها في الوجهين وحصه القيمة للمولى في الثاني وهدر في الاول

* باب التدبير * المدبر المطلق من قال له مولاه اذا مت فانت حرا وانت حر عن دبري او يوم اموت او مع موتى او عند موتى او في موتى (او انت مدبر او قد دبرتك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته فيها) او اوصيت لك بنفسك او بربيبك او بثلث مالي فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق ويحوز استخداما وكاتبته واجارته والامة توطأ وتزوج (واذا مات سيده حتى من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فحسابه وان لم يترك غيره سعى في ثلثه وان استغرقه دين المولى سعى في كل قيمته (ولو دبر احد الشرى يكن وضمن نصف شريكه ثم مات حتى نصقه بالتدبير وسعى في نفسه خلافا لهما) والمقيد من قال له ان مت في مرضي هذا او سقرى هذا او من مرضي كذا او الى عشر سنين او الى مائة سنة واجعل عديم موته فيها فيحوز بيعة وان وجد الشرط حتى عتق المدبر

* باب الاستيلاد * لا يثبت نسب ولد الامة من مولاها الا ان يدعيه واذا ثبت ضارت ام ولد (لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعق) وله وطئها واستخدامها واجارتها وتزويجها وكاتبها وتعق يعلمونه من جميع ماله ولا نسعى لدينه (ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوى) وان نفاه اتقى (ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام ولده) وكذا لو استولدها بملك ثم استنعت ثم ملكها بخلاف ما لو استولدها بزنا ثم ملكها (ولو اسلمت ام ولد النصراني حرم عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى سعت في قيمتها وهي كالمكاتبه (ولا ترق بغيرها وان مات عتقت بالاستعباد

مطلب التدبير

مطلب الاستيلاد

ومن

ومن ادعى ولد امة له فيها شركه ثبتت له من ماله وصارث ام ولدها وطعن نصف قيمتها ونصف عقرها لاقبته ولدها (وان ادعيه معا ثبتت قيمتها وهي اتم ولدتهما وعلى كل نصف عقرها وتقصا وراث من نكح من نكحها ميراث ابن ويزن من ميراث اب واحد (وان ادعى ولد امة مكاتبه فصدقه المكاتب ثبتت له من ماله وعليه قيمته وعقرها على ان يرضى ام ولد من وان لم يرضه لا يثبت للنسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتا فاما كتاب الامتنان * الجبين تقوية اجند طرفي الخير بالمقسم به وهي ثلث (عقوس وهي حلقه على العنق ماض او طالع ككفيا عمدا (وحكمها الام ولا كفارة فيها الا التوبة (والحر وهي حلقه على العنق ماض بظنه كاقبال وهو بخلافه (وحكمها رجاء العفو (ومنع عبده وهي حلقه على فم المملوك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان جئت (ومنها ما يجب فيه البر كقتل الفرائض وترك المعاصي (ومنها ما يجب فيه الخس كقتل المعاصي وترك الواجبات (ومنها ما يفضل فيه الخس كجبر ان المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر كحفظها للدين (ولا فرق في وجوب الكفارة بين العاصي والناسي والمذكوره في الحلف او الخس وهي عتق رقية او اطلاق عشرة مساكين كما في عتق الظن سارا واطلاقهم او كموتهم بكل واحد ثوبا يستر ما عدا يده هو الصحيح فلا يجوز السراويل فان عجز عن احدها عتبه الاداء مسلم ثلثة ايام مستلزمات ولا يجوز التكفير قبل الخس (ولا كفارة في حلف كافر وان جئت مسلما (ولا تصح عين الضمي والمجنون والنام * فصل * وحروف القسم الواو والباء والشاء وقد تغير كالله افعلوا (واليمين بالله او اسم من اسمائه كالرحمن والحق ولا يقتصر الى ليله الا فيما

مطلب الايمان

مطلب حروف القسم

يسمى به غيره كالحكيم والعليم (او يصفه من صفاته بحلف
بها عرفا كعزة الله وجلالة وكبريائه وعظمته وقدرته لا يغير الله
كالقرآن والنبي والكعبة ولا يصفه لا يحلف بها عرفا
كرجته وعلمه ورضائه وخطبه وعذابه) وقوله
لعمري الله يمين (وكذا وايم الله وسوكتندي خوارم بخداي
(وكذا قوله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد
وان لم يقبل بالله (وكذا على نذرومين او عهد وان لم يصف
الى الله (وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافر او يهودي
او نصراني او بري من الله ولا يصبر كما قرأ بالحنث فيها سواء
علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده
انه يكفر يصبره كافرا وقوله ان فعله فعله غضب الله او خطبه
اولعنه او هوزان او منارق او شارب خمر او آكل ربا
ابن يمين (وكذا قوله حقا او حق الله خلافا لابي يوسف
(وكذا سوكتندي خوارم بخداي باطلاق دن (ومن خرم
ملكه لا يحرم وان استباحه او شياحه فعله الكفارة (وقوله كل
حلال على حرام على الطعام والشراب والقتوى انه تطلق
امرأته بلانية ومثله قوله حلال بروي حرام (وقوله هرجه
بدست راست كبرم بروي حرام (ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا
بشرط يريد كانه قدم فأي ووجد لزمه الوفاء (ولو علقه
بشرط لا يريد كانه زلت خسر بين الوفاء والتكفير هو
الصحيح (ومن وصل بعلقه ان شاء الله فلا حنث عليه * باب اليمين
في الدخول والخروج والابيان والسكنى وغير ذلك * لو حلف
لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة
لا يحنث (وكذا لو دخل دهلزا او ظلة باب دار ان كان لو اطلق
يبقى خارجا والا حنث كما لو دخل صفة وقبل لا يحنث في الصفة

ايضا

ايضا (وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يحنث (ولو قال
هذه الدار قد دخلها خربة صحراء او بعد ما يفت دارا اخرى
حنث (وكذا لو وقف على سطحها وقبل لا يحنث في عرفه
(ولو دخل طاق بابها او دهلزا ها ان كان لو اطلق يبقى
خارجا لا يحنث والا حنث (ولو جعلت مسجدا او حاما او بيتا
او بيتا بعد ما خربت قد دخلها لا يحنث (وكذا لو دخل بعد انهدام
الحمام واشباهه (وفي لا يدخل هذا البيت قد دخله بعدما انهدم
ومار صحراء او بعد ما بقي بيتا اخر لا يحنث بخلاف ما لو سقط
السقف وبقي الجدران (وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها
لا يحنث ما لم يخرج ثم يدخل وفي لا يابس هذا الثوب وهو لا يسه
اولا بركب هذه الدابة وهو راكبها ولا يسن هذه الدار
وهو سالكها ان اخذ في الزرع والزول والنقلة من غير لبث
لا يحنث والا حنث (ثم في لا يسن هذا البيت او هذه الدار لا بد
من خروجه بجميع اهله ومثاعه حتى لو ابقى وتد حنث
وعند ابي يوسف يعتبر تقبل الاكثر (وعند محمد نقل ما تقوم به
كد خدايته وهو الاحسن والارفق (ثم لا بد من نقلته
الى منزل آخر حتى لا يبرأ بنقلته الى السكة والمسجد (وكذا
في لا يسن هذه المحلة وفي لا يسن هذه البلدة او القرية
يبر بخروجه وترك اهله ومثاعه فيها (وفي لا يخرج قامر من حمله
واخرجه حنث (ولو حل واخرج بلا امره مكرها او راضيا
لا يحنث ومثله لا يدخل (وفي لا يخرج الا الى جنازة فيخرج اليها
ثم اتي الى حاجة اخرى لا يحنث (وفي لا يخرج الى مكة فخرج
يريدها ثم رجع حنث (وفي لا ياتي بها لا يحنث ما لم يدخلها
(والذهاب كك الخروج في الاصح وفي ليا تين فلا نافي بانه
حتى مات حنث في آخر اجزاء حياته (وان قيد الابيان

فطلب اليمين

غدا بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع
فلو لم يأت ولا مانع من مخرج أو حلقان حث (ولو نوى الحقيقة
صدق ديانته لا قضاء في المختار) (وفي لا يخرج إلا باذن
شروط الاذن لكل خروج) (وفي إلا أن اذن يكفي الاذن مرة
) (وفي لا يخرج الا باذن لو اذن له بها فيه متى شئت ثم نهاها
فخرجت لا يحث عند أبي يوسف خلافا لمحمد) (ولو ارادت
الخروج فقال إن خرجت أو ضرب العبد فقال إن ضربت
تفيد الحث بالفعل فورا فلو لبثت ثم فعلت لا يحث) (وقال آخر
اجلس فتعد معي فقال إن تعديت فكذا لا يحث بالتعدى لأمه
ولو في ذلك اليوم) (إلا أن قال إن تعديت اليوم) (وفي لا يركب
دابة فلان فركب دابة عبثه مأذون لا يحث إلا أن نواه وهو
غير مستغرق بالدين) (وعند أبي يوسف يحث مطلقا أن نواه
) (وعند محمد يحث مطلقا وإن لم ينو * بابا العين في الأكل والشرب
واللبس والكلام * لا يأكل من هذه الخلقة فهو على نحرها
أو دبسها غير المطبوع لا يذبحها وتخلعها ودبسها المطبوع
لومن هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد) (وفي لا يأكل
من هذا البصر فأكله رطبا لا يحث) (وكذا من هذا الرطب أو اللبن
فاكله نحر أو شرازا) بخلاف لا يكلم هذا الصبي فكله شابا أو شيخا
) (ولا يأكل لحم هذا الجمل فأكله كبشا) (وفي لا يأكل بسر فأكله
رطبا لا يحث) (ولو أكل مذنب حث) (وكذا لو أكله بعد ما حلف
لأياكل رطبا أو قال لا يحث فيهما ولو أكله بعد حلفه لا يأكل
رطبا ولا بسر حث اتفاقا) (وفي لا يشتري رطبا فاشتري كباسة بسر
فيها رطب لا يحث) (كما لو اشتري بسر مذنب) (وفي لا يأكل لحما
أو بيضا فأكله لحم سمك أو بيضه لا يحث) (وكذا في الشراء
) (وكذا لو أكل لحم إنسان أو خنزير حث) (وكذا لو أكل كبد أو كرشا

مطلب العين
في الأكل

والمختار

والمختار أنه لا يحث بهما في حرفنا كما لو أكل الية (وفي لا يأكل شحم
يتقيد بهم البطن فلا يحث بشحم الظهر خلافا لهما) (ولو أكل
الية أو لحما لا يحث اتفاقا) (وفي لا يأكل من هذه الخلقة يتقيد
بأكلها قضاء فلا يحث بأكل خيرها خلافا لهما) (وفي لا يأكل
من هذا الدقيق يحث بخير ولا بسفه في الصحيح) (والخير يطع
على ما اعتاده أهل مصره بخير البر أو الشمر فلا يحث بخير
القطايف أو خير الإرز بالعراق إلا إذا نواه) (والشواء على اللحم
لا يحث إلا بالذبح أو الجزر أو البيض إلا إذا نواه) (والطبخ على ما
يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرقه إلا إذا نوى غير ذلك والرأس
على ما يباع في مصره ويكس في التانير) (والفاكهة على التفاح
والبطيخ والشمش وعندهما على العنب والرطب والزمان أيضا
ولا يقع على القثاء والخيار اتفاقا) (والأدام ما يصطبع به كالحل
والزيت واللبن) (وكذا الملح لا اللحم والبيض والحب إلا بالنسبة
وعند محمد هي إدام أبيض والعنب والبطيخ ليس إدام في الصحيح
) (والقضاء الأكل في ما بين طلوع الفجر والزوال والعشاء في ما بين
الزوال ونصف الليل والنحر في ما بين نصف الليل وطلوع الفجر
وفي أن أكلت أو شربت أو لبست أو كتبت أو تزوجت أو خرجت ونوى
معينا لا يصدق وأوراد طعنا أو شربا ونحوه صدق ديانته
لا قضاء) (وفي لا يشرب من دجلة لا يحث بشربه منها بقاء
فالم يكره خلافا لهما وإن قال من ماء دجلة حث بالإناء اتفاقا
) (وكذا في الحب والبز وفي الإناء بعينه) (وأما كان البر شرط صحة
الحلف خلافا لأبي يوسف) (من حلف لبشرين ماء هذا الكوز
اليوم ولا ماء فيه أو كان فصب قبل مضيه لا يحث خلافا له
) (وكذا إن لم يفتل اليوم إلا أن كان فصبه فانه يحث بالاتفاق
) (وفي لم يصدن السماء أو يطيرن في الهوى أو يفتلن هذا الحز

ذهبا اوليقتلن زيدا عالما بموته انعقدت وحنث للحمال وان لم يعلم بموته فلا خلافا لابي يوسف (وفي لا يحنثكم فقر القرآن اوسبح اوهلل او كبر لا يحنث سواء في الصلاة او خارجها هو المختار) (وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نام حنث ان ينظله وقبل مطلقا) (ولو كلم غيره وقصد سماعه لا يحنث) (ولو سلم على جماعة هو قبيح حنث وان نواهم دونه لا يحنث) (ولو قال الاباذنه فاذن ولم يعلم فكلمه حنث خلافا لابي يوسف) (وفي لا يكلمه شهرا هو من حين حلقه ويوم اكلمه لمطلق الوقت ونصح بنية النهار فقط ليلة اكلمه على الليل فحسب) (وفي ان كذبه الا ان يقدم زيدا وحتى يقدم او الا ان ياذن زيدا وحتى ياذن فكلمه قبل ذلك حنث وان مات زيدا سقط الحلف) (وفي لا يأكل طعام فلان اولاد دخل داره ولا يلبس ثوبه ولا يركب دابته اولايكم عبده ان عين وزال ملكه وفعل لا يحنث خلافا لمحمد في العبد والدار وفي التجدد لا يحنث اتفاقا وان لم يعين لا يحنث بعد الزوال ويحنث بالتجدد) (وفي لا يكلم امرأته او صديقته يحنث في المغيين بعد الابانة والمعادة وفي غيره لا الا في رواية عن محمد ويحنث بالتجدد) (وفي لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعد فكلمه حنث) (لا اكلم حينا اوزمانا او الحين او الزمان ولا ينة فهو على ستة اشهر ومعه ما نوى) (وان قال الدهر والابد فهو على العمر ولو قال دهرا فقد توقف الامام وعندهما هو كالزمان ولو قال اياما او شهورا او سنين فلي ثلثة وان عرق فلي عشرة كايام كثيرة وقالا على بجة في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين * باب اليمين في الطلاق والعق * قال ان ولدت فانت كذا حنث باليمين ولو قال فهو خر فولدت ميتا ثم حيا عتق الحى خلافا لهما وفي اول عبدا ملكه فهو خر فلك عبدا عتق ولو ملك عبدين

مطلب اليمين

معيا ثم آخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده عتق الآخر (ولو قال آخر عبدا ملكه فانت بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ما ملكه عبدين متفرقين عتق الاخر منذ ملكه من كل ماله وعندهما عند موته من الثلث) (وعلى هذا آخر امرأة تزوجها فهي طالق ثلثا فلا ترث خلافا لهما) (وفي كل عبد يشرى بكذا فهو خر قبضه ثلثة متفرقون عتق الاول وان يشروه معا عتقوا) (ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته بشرائه اينه سقطت لابي شراء امة استولدها بالنكاح او عبدا حلف بعتقه الا ان قال ان اشتريتك فانت خر عن كفارتي) (وفي ان تسريت امة فهي حرة ان تسرى من في ملكه وقت الحلف فعتقت وان تسرى من ملكها بعده لا يعتق) (وفي كل مملوك لي حر عتق عبده ومدبروه وامهات اولاده لا مكاتبوه الا ان نواهم) (وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين) (وكذا العتق والافزار * باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك * يحنث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح عن مال والقسمة والخصومة وضرب الواد وبهما في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم عمد والهمة والصدقة والقرض والاستقراض) (وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء) (وكذا ضرب العبد والذبح والبناء والخطابة والايادع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضة والكنوة والحمل) (الا انه لو نوى المباشرة يصدق قضاء وديانة) (وفي لا يزوج فزوج فوضو فاجاز بالقول حنث وبالفعل لا يحنث) (وفي لا يزوج عبدا او امة يحنث بالتوكيل والاجارة) (وكذا في ابنة وبنته الصغيرين

مطلب اليمين

وفي الكبيرين لا يحنث الا بالباشرة (ودخول اللام على البيع
كان بعث لك ثوبا يقتضي اختصاص الفعل بالمحروف عليه
بان كان بامرء سواء كان ملكه اولا (ومثله الشراء والاجارة
والصياغة والبناء) وعلى العين كان بعث ثوبا لك يقتضي
اختصاصها بان كان ملكه سواء بامرء اولا (وكذا دخولها
على الضرب والاكل والشرب والدخول) وان نوى غير مصدق
فما عليه (وفي ان يبعثه او اشتريته فهو حر فعقد بالخيار
حق) وكذا لو عقده بالفاسد او الموقوف ولو بالباطل لا يفتق
(وفي ان لم يبعثه فكذا فاعتقه او بخره جنت) قالت تزوجت علي
فقال لكل امرأة في طالق طلقت هي ايضا الا في رواية
عن ابي يوسف وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء (ومن قال
علي المشي الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة مشيا
فاذا ركب فعليه دم (ولو قال على الخروج والذهاب الى بيت الله
او المشي الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء) وكذا اوقان على المشي
الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافا لهما (وفي جبره زجر
ان لم يحج العام فشهدا بكونه يوم الحر بكوفة لا يفتق خلافا لهما
وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنت (وان شم صوما او يوما لا
ما لم يتم يوما) وفي لا يصلي يحنث اذا سجد سجدة لا قبله
وان ضم صلاة فبشفع لا باقل (وفي ان لبست من غزلك فهو هدي
ذاك قطعا فغزله وان سجد فلبسته فهو هدي خلافا لهما
وان لبس ما غزله من قطن في ملكه وقت الخلق فهو هدي
بالاتفاق (خاتم الفضلاء ليس يحنث بخلاف تمام العذهب
وعقد اللؤلؤ ان رصع فلي والا فلا وقال احلى مطلقا وبه يفتي
(وفي لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لا يحنث
وان حال بينهما وبينه ثيابا حنت) او في لا ينام على هذا الفراش

فجعل فوقه فراش آخر فنام لا يحنث وان جعل فوقه فراشا يحنث
وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سرير فجلس
لا يحنث وان جعل فوقه بساط او حصير حنت * باب اليمين
في الضرب والقتل وغير ذلك * الضرب والكسوة والسكران
والدخول يحنثن فعلها بالحي فلا يحنث من قال ان ضربت به
او كسوته او دخلت عليه بغيره يحنث بخلاف القتل
والجمل والمس الا يضرب بها فقد شتمها او خففها او مضطها
حنث (لضربه حتى يموت فهو على اشد الضرب) لا يحنث من
دينه قريبا خادون للشهر قريبا والشهر بعيد (لا يحنث من
فقتله زبوا او نهر حيا او مستحقا او باعه به شيئا وقبضه
ولو وصاه او استوفى او وهبه او ابراء منه لا يحنث (لا يحنث من
درهم سادون درهم لا يحنث بقبض بعضه مالم يقبض كله متفرقا
وان فرقه بعمل ضروري كالوزن لا يحنث) (ان كان في الامانة
او غير مائة او ستون مائة لا يحنث بها او باقل منها لا يفعل بكذا
تركه ابدا) وفي ليعلمه يكتفى ففعله مرة (حلفه والد ليعلمه بكل
داخر تقيد بحال ولا يشبه لهبه فوهبه ولم يقبل به وكذا القرض
والعارية والصدقة بخلاف البيع) لا يشتر بحال فهو على ما لا ساق له
فلا يحنث بشم الورد والياسمين وقبل يحنث (لا يشتر وردا او بنفسجا
فهو على ورقه) وفي لا يدخل دار فلان تناول الملك والاجارة
(حلف انه لا مال له ولا دين على مفلح او على لا يحنث * كتاب
الحيدود * الحد عقوبة مقيدة بحجب حقا لله تعالى فلا يسمى
تعزير ولا قصاص حيدا (والزنا وطئ مكلف في قبل
خال عن ملك وشبهة) ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين
بالزنا لا بالوطئ او الجماع اذا سألهم الامام عن ما هيبة الزنا
وكيفيته وبمن زنى وابن زنى ومنى زنى فينوه وقالوا رأينا

وطئها في فرجها كالدل في المنجولة وعملوا سرا وعلاوية
او بالاقرار صافلا بالتمسك اربع مرات في اربعة محالين كلنا اقرده
حتى يغيب عن بصره ثم يستل كما في سوى الزمان فينته (وتدب
تلقينه ليرجع بطلك قبلت اولست او وطئت بشبهة فان رجع
قبل الحد ما في اثباته (والحد المحض وجه في فضله حتى
يموت) (يستأجر اليهود فان ابوا او ابوا او ماوا مستقط ثم الاقام
ثم الناس) (وفي المقر يستأجر الامام ثم الناس) (ويغسل ويغسل عليه
(ولغير المحض جلد مائة ولغيره نصفها بسوط لامة له ضربا
وسيطا مقرا على) (بنته الا الرأس والوجه والفرج وعند ابي يوسف
يضرب الرأس ضربا) (ويضرب الرجل قائما في كل حد بلامد
ويترج ثيابه سوى الازار) (والمرأة جالسة ولا يترج ثيابها الا
الفرج والحشوي ويحفر لها في الرجم لاله) (ولا يحسد سيد مملوكه
بلا اذن الا امام) (واحصان الرجم الحربة والتكليف والاستلام
والوطي منسكاج صحيح حال وجود الصفات المذكورة فيهما
(ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي الاستيامة) (والمرء يض
يرجم ولا يجلسد مالم يبرأ) (والجامل ان ثبت زناها بالبينه تجلس
حتى تلد وترجم اذا وضعت ولا تجلسد مالم تخرج من نفاسها
وان لم يكن للولد من برية لا ترجم حتى يسفى عنها باب الوطي
الذي يوجب الحد والذي لا يوجب شبهة داوثة الحد وهي نوحان
شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل دليلا فلا يحسد فيها ان ظن المحل
والايحد كوطي معتنه من ثلث او من طلاق على مال اوام
ولنا حنقها اوامة اصله وان حلا اوامة زوجته او سيدة
(وكذا وطي الرهن المرهونة في الاصح) (وشبهة في المحل
وهي قياس دليل ناف للحرمة في ذاته فلا يحسد فيها وان علم بالحرمة
كوطي امة ولده وان سفل او مشتركة او معتنه بالكسبان

دون الثلث او الباع المبيعة او الزوج امة المهور وقبل تسليمها
(والثبوت يثبت في هيئة عند الدعوة لا في الاولى وان ادعاها
(ويحد بوطي امة اخيه او عمه وان ظن خلعة) (وكذا بوطي
امرأة زوجها على فراشه وان كان اعمى الا ان ادعاها فقالت
ان زوجتك) (لا بوطي اجنية زفت اليه وقلن هي زوجتك وعليه
المهر) (ولا بوطي) (بشبهة زنى في دار خرب او بتي) (ولا بوطي
يحرم تزويجها) (او من السبا حرمها ليرتق بها خلافا لهما) (ومن وطي
اجنية في ما دون الفرج يغرر) (وكذا لو وطئها في الدبر او عمل
عمل قوم لوط) وعندهما يحد (وان زنى في بحرية في بائنا
حدنا الذي فقط عند ابي يوسف يحدان وفي حكمة حدث
الذميمة لا الخربة وعند ابي يوسف يحدان وعند محمد لا يحدان
(وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة جدا وفي حكمة لا حد عليهما
الا في رواية عن ابي يوسف) (ولا حد بركا الحكره ولا ان اقر
احدا بما بان لنا وادعى الا بخبر بالكافة) (ومن زنى بامه فقتلها به
زنى الحد والعقبة) (وعند ابي يوسف العقبة فقط) (والخليفة لو اقر
بالمال في القضاة لا بالحد باب الشهادة على الزنى والرجوع
عنها لا تقبل الشهادة بمحمد المتقادم من غيره) (ومن الاقام
الا في القذف وفي السرقة يضمن المال ويصح الاقرار به الا بالشراب
(وتصادم خير الشرب يشهر في الاصح) (والشرب بزوال الرخ
وعند محمد يشهر ايضا) (وان شهدوا بانه بغاثة قبلت بخلاف
سرقته من غائب) (وان اقر بالزنا بمجهولة حلة وان شهدوا
كذلك لا يحد) (وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعندهما يحد
الرجل) (ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنا او شهد
ان بعت به في بلد في وقت وان يعبه في ذلك الوقت بكد آخر
(وكذا لو شهد ان بعت على امرأته وهي بكر او هم فسقة او شهود

مطالب

الشهادة

بشهادة

بالحد

لنفاسها

على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك (وحد المشهود عليه
لو اختلف شهوده في زوليا البيت والشهود فقط لو كانوا جميعا
او محددين في قذف او اقل من اربعة او احدى بعد او محدود
(وكذا لو وجد احد منهم عبدا او محدودا بعد حد المشهود عليه
(ودينه في بيت المال ان رجم وادش بجرم امر به او موته منه
هذوقا لا في بيت المال ايضا فكذلك الخلاف لورجع الشهود
(ولو رجعوا بعد الرجم حيدا او غرقوا بالدينه) وكل واحد رجع
حدا وضرم ريعها (ولو رجع احد خمسة فلا شيء عليه فان رجع
آخر حدا او غرقا ريعها (ولو رجع واحد قبل القضاة حيدا او
ككلهم ولو بعده قبل الحد فكذلك وعند محمد الرجوع فقط
(ولو شهدوا فزكوا فرجع ثم ظهروا كقارا او صبيدا او خالدينه صلي
المركبين ان رجعوا عن الزكية والافقلى بيت المال وقال على
بيت المال مطلقا) ولو قتل احدا للمأمر بوجه فظهروا كذلك
فالدية في حال القتال (ولو اقر بالشهود بتعمد النظر لارتد شهيدا منهم
(ولو انكر الا حصان بيت بشهادة رجلين) ورجل واحد اثنان
او ولادة زوجته منه * باب حد الشرب * من شرب خرا او لوقطرة
فاخذ ور يحمها فوجدوا وجاهدوا به سكران ولو من نيتد وشهد
بذلك رجلان او اقر به حرة وعند ابن يوسف مرتين وعلم شربه
طوعا حدا اذا صحا ثمانين سوطا للحر واربعين للعبد مفرقا
صلى بنيه كما في الزنا (وان اقر او شهدا عليه بعد زوال ريعها
لا يحد خلافا لمحمد ولا يحد من وجدته رايحة الخمر
او نقيها او اقر ثم رجع او اقر سكران (والسكر الموجب للحد
ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وعندهما
ان يهذي ويخلط كلامه وبه يفتي (ولو ارتد السكران لا تبين
امرأته * باب حد القذف * هو كحد الشرب كية وشوتا فن قذف

مطلب
حد الشرب

مطلب
حد القذف

محصنا

محصنا او محصنة بصرح الزنا حد ويطلب المطلوب مفرقا
ولا يترج عنه غير الغزو والحشو (واحصانه كونه مكلفا حرا مسلما
عقبا عن الزنا (ولو نكاه عن ابنته بان قال لست بابيك او لست
بائن فلان ان في غضب حد والا فلا) ولا يحد لو نكاه عن جده
ونسبه اليه او الى عمه او خاله او اباه او قال بائن ماء السماء او قال
لعربي يا بطني او لست بعربي (ويحد بقذف الميت المحصن
ان طالب به الوالد او الولد او ولده ولو غرما عن الارث وكذا
ولد البنت خلافا لمحمد (ولا يطالب ولد اباه ولا عبيد سيده
بقذف امه) ويطلب لموت المذوف لا بالرجوع عن الاقرار
(ولا يحد من القتل ولا الاعتياض عنه) ولو قال زنا في الجبل
وهي الصعود حد خلافا لمحمد (او قال يا زاني وهكس حد
(ولو قال لامرأته وهكست حدت ولاعتان) ولو قالت زني بك
بطل الحد ايضا (ولو اقر بولده ثم نفاه بلا عن وان عكس حد
والولد له في الوجهين لا شيء ان قال لست بابي ولا بابك
(ولا حد بقذف امرأه لها ولد لا يعلم له اب ولا عنت بولد
بخلاف من لا عنت بغيره) ولا يحد رجل وطئ حراما لغيره
كوطئ في غير ملكه من كل وجه او من وجه كوطئ امه مشتركة
او مملوكة حرمت ابدا كانه التي هي احده رضاها ولا يحد مسلم
زني في مكفرة او مكاتب وان كان مات عن وفاة (ويحد بقذف
من وطئ حراما لغيره كوطئ امه المحوسبة او امرأته وهي حائض
وكذا وطئ مكاتبته خلافا لابن يوسف (ويحد من قذف مسلمة
كان قد نكح محرمة في كفره خلافا لهما) ويحد مسأ من قذف
مسلمة في دارنا (ويكفي حد لجنايات الحد جنسها الا ان اختلف
* فصل في التعزير * يعزير من قذف مملوكا او كافرا بالزنا او قذف
مسلمة فاسق او كافرا يا خبيث يا لص يا فاجر يا منافق بالوطئ

مطلب
حد الشرب

مطلب
في التعزير

فأخذ وناول من هو خارج لا يقطعها (وكذا لو أدخل الخارج يده
فتناول وقال أبو يوسف يقطع الداخل في الأول ويقطعها
في الثانية) وكذا لا يقطع لو تقب يده وأدخل يده فيه وأخذ شيئا
أو طر صرة خارجة من كعب غيره خلافا له (وإن جملها وأخذ
من داخل الكعب قطع اتفاقا) ولو سرق من قطار جلا أو جلا
لا يقطع (وإن شق الخمل وأخذ منه شيئا قطع والفسطاط
كالبيت * فصل * في كيفية القطع وأبناؤه تقطع عين
السيار من ذنبه ونحوه ورجله اليسرى إن نأى (فإن سرق
ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب وطلب الميسروق منه شرط
القطع ولو مودعا أو غاصبا أو صاحبه الرابوا أو مستعيرا أو مستأجرا
أو مضاربا أو مستبضا أو غاصبا على سوم الشراء أو مرتبها
(ويقطع بطلب المالك أيضا في السرقة من هؤلاء لا يطلب
السيار أو المالك لو سرق من السارق بعد القطع بخلاف
ما لو سرق من قبل القطع أو بعد دراهم الجذب شبهة) وإن لم يطلب
أحد لا يقطع وإن أقر هو وبها ولا بد من حضوره عند الإقرار
والشهادة وعند القطع (ولو كانت يده اليسرى أو ابهامها
مقطوعة أو مشللة أو أصبعان سوى الإبهام كذلك لا يقطع منه
شيء بل يحبس) وكذا لو كانت رجلاه اليمنى مقطوعة أو مشللة
ولا يضمن الأمور يقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعندهما يضمن
إن نعد (ومن سرق شيئا ورده إلى مالكه قبل الخصومة لا يقطع
(وكذا لو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع أو ملكه
بعد القضاء أو ادعى أنه ملكه وإن لم يثبت) وكذا لو ادعاه أحد
السارقين (ولو سرقا وطلب أحدهما وشهدا على سرقتهما قطع
الآخر) ولو أقر العبد المأذون بسرقة قطع ودرت (وكذا
المجور عند الإمام وعند أبي يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد

لا يقطع

لا يقطع ولا ترد (ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردها وإن لم تكن
قائمة فلا ضمان عليه وإن استهلكها) وإن سرق سرقات
قطع بكمها أو بعضها لا يضمن شيئا منها وقال يضمن ما لم يقطع به
(ولو سرق ثوبا فشق في الدار ثم أخرجه قطع لأن سرق شاة
فدبحها ثم أخرجها) ولو ضرب الميسروق دراهم أو دينار قطع
وردها وعندهما لا يرد لها ولو صبغته لغيره لا يؤخذ منه ولا يضمنه
وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبغ وإن صبغه أسود
أخذ منه ولا يعطى شيئا وحكمها فيه كحكمها في الآخر * باب
قطع الطريق * من قصد قطع الطريق من مسلم أو ذمي على مسلم
أو ذمي فأخذ قبله حبس حتى يتوب وإن أخذ مالا وحصل لكل
واحد نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى (وإن قتل
فقط ولو بعصا أو حجر قتل حدا فلا يغتبر عقو الولي) وإن قتل
وأخذ مالا قطع وقتل وصلب أو قتل أو صلب وخالف محمد
في القطع وبصلب حيا ويبيع بطنه برمح حتى يموت ويترك
ثلاثة أيام فقط (ويرد ما أخذ إلى مالكه إن باقيا والأفلا ضمان
(ولو باشر الفعل بعضهم حدا وكلهم) وإن أخذ مالا وجرح
قطع من خلاف والجرح هدر) وإن جرح فقط أو قتل قتال
قبل أن يؤخذ فلا حد وإن لحق الولي إن شئ عني وإن شئ أخذ
بموجب الجناية (وكذا لو كان فيهم صبي أو مجنون أو ذورهم مجرم
من المقتول عليه أو قطع بعض القسافة على بعض أو قطع
الطريق ليلا أو نهارا بمصر أو بين مصرين (ومن خنق في المصر
غير مرة قتل به والا فكالقتل بالمثل * كتاب السير * الجهاد بدأ
متافرض كفاية إذا قام به بعض سقطين الكل والتركه الكل
أثموا) ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعني ومعتق وأقطع
فإن هجم الغد وفرض فتخرج المرأة والعبد بلا إذن الزوج

يطلب

السيار

مطلب

قطع الطريق

مطلب

كتاب السير

والمولى وكره الجمل ان كان في والا فلا (واذا حاصرتهم ندعوهم
الى الاسلام فان اسلموا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها وبين لهم
قدرها ومتى يجب فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا (وحرم قتال
من لم يبلغ الدعوة قبل ان يدعى (وتندب دعوة من بلغته (فان ابوا
نستعين بالله تعالى وتقاتلهم بنصب المجانيق والتغريق والتغريق
وقطع الاشجار وافساد الزروع ورميهم وان تروا باسارى
المسلمين وتقصدهم به (ويكره اخراج النساء والمصاحف
في سرية لا يؤمن عليها لاني عسكر يؤمن عليه (ولا دخول
منا من اليهم بمصحف ان كانوا يوفون العهد (ونهى عن القدر
والغلول والمثلة وقتل امرأة او غير مكلف او شيخ او اعلى او مقعد
او اقطع النخيل الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذارأى
في الحرب او ذا مال بحيث به او ملكا (وعن قتل اب كافر بل يابى
الابن ليقته غيره الا ان قصد الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل
(ويجوز صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذ مال لاجله ان لنا به
حاجة وهو كالجزية ان سكنان قبل النزول بساحتهم وكالتي
لو بعده ودفع المال ليصالحوا لا يجوز الا تخوف الهلاك ويصالح
المرتدون بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد (ثم ان ترجع التذبذب
اليهم (من بدأ منهم بخيانة قوتل فقط وان كانا يتناقصان او باذن
ملكهم قوتل الجميع بلا نبد (ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد
ولو بعد الصلح ولا يجهز اليهم (وصح امان حرة كافرا
او جماعة او اهل حصن وحرم قتلهم (فان كان فيه ضرر بنذ اليهم
وادب (ولغا امان ذي او اسير او تاجر عند هم وكذا امان من
اسلم ولم يهاجر او يمنون او يسي او عبد غير ماذونين بالقتال
وعند محمد يجوز امانهما وابو يوسف معه في رواية * باب الغنائم
وقسمتها * ما فتحه الامام عنوة قسمه بين المسلمين او اقراهه

عليه ووضع الجزية عليهم والخراج على اراضيهم وقتل
الاسرى او اسيرتهم او تركهم احرار اذمة للمسلمين واسلامهم
لا يمنع اسير قاقهم ما لم يكن قبل الاخذ (ولا يجوز ردهم الى دارهم
ولا امن ولا الفداء بالمال (وقيل لا بأس به عند الحاجة اليه (ويجوز
بالاسارى عند هما (وتذبح مواش شق نعلها وتحرق ولا تعفر
ويحرق سلاح شق نعله (ولا تقسم غنمة في دار الحرب الا لا بداع
ثم ترد ولا تباع قبل القسمة (والمقاتل والردة سواء في الغنمة وكذا
مدد لحقهم قبل احرارها بدارنا (ولا حق فيها لسوق لم يقاتل
ولا لمن مات في دار الحرب قبل احرارها بدارنا ولو بعد احرار
بورث نصيبه (وينتفع منها بلا قسمة بالسلاح والركوب واللبس
ان اخرج وبالعلف والخطب والدهن والطيب مطلقا وقيل
ان اخرج لا يبيع اصلا ولا التول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل
الى الغنمة وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به
لو غنيا (ومن اسلم منهم قبل اخذه اخرز نفسه وطفله وكل مال
هو معه او ودبعة عند مسلم او ذى وعقاره في وقيل فيه خلاف
محمد وابو يوسف في قوله الاول (وولده الكبير ووجهه وجلها
وصبده المقاتل وماله مع حربي بغصب او ودبعة في وكذا ماله
مع مسلم او ذى بغصب بخلافهما وقيل ابو يوسف مع الامام
* فصل * وتقسم الغنمة للراجل سهم وللفرس سهمين وعندهما
ثلاثة له سهم ولفرسه سهمان (ولا يسهم لاكثر من فرس وصنـ
ابن يوسف يسهم لفرسين والبراذن كالعشاق (ولا يسهم لاجلة
ولا بغل (والعبرة لكونه فارسا او راغلا عند المجاورة فينبغي للامام
ان يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل
(فمن جاوز رجلا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاوز
فارسا فاشترى فرسا فله سهم فارس (ولو باعد قبل القتال او ووجهه

او آجره اورهنه فسههم رجس في طهار الرواية (وكذا لو كان
 من يضا ومهر الايقا تل عليه (ولا يسههم لمملوك او مكاتب او مسي
 او امرأة او ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يرى الامام ان قاتلوا او داوت
 المرأة الجرحى او دل الذمي على عورتهم وعلى الطريق (والخمس
 لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم منهم ذوى القربى
 الفقراء (ولا حق فيه لاغنيائهم وذكره تعالى للتبرك وسهم النبي
 صلى الله عليه وسلم سقط بموته كالصقي (وان دخل دار الحرب
 من لا منعة له بلا اذن الامام لا ينجس ما اخذوا (وان باذنه اولهم
 منعة نجس (وللإمام ان ينقل قبل احرار الغنمة وقبل ان تضع
 الحرب اوزارها فيقول من قتل قتيلًا فله عليه او من اصاب
 شيئا فله ربعه او يقول لسيرة جعلت لكم الربع بعد الخمس
 وينقل بكل المسأخوذ ولا بعد الاحرار الا من الخمس (والسلب
 للكل ان لم ينقل وهو مركبه وما عليه وثيابه وسلاحه وما معه
 لا مانع غلامه على ذابة اخرى (والتغلب لقطع حق التقير
 لا للملك خلافا لجمه فلو قال من اصاب جارية فهي له لا يحمل لمن
 اصابها الوطني ولا البيع قبل الاحرار خلافا له * باب اسبلاء
 الكفار * اذا سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها ونكح
 ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم (وان غلبوا على اموالنا
 واخذوها بدارهم ملكوها (وكذا لو تدنا اليهم بغير فاذا ظهرنا
 عليهم فن وجد ملكه اخذ قبل القسمة مجانا (واعدها ان كان
 ملبيا لا يأخذه وان قيميا اخذه بالقيمة (وان اشتراه منهم تاجر
 واخرجه وهو قيمي يأخذه بالثمن ان اشتراه به (وان اشتراه بغير
 فقيمة العرض وان وهب له فبقيمته ومثله المثل في اشتراؤه بثن
 او عرض (وان اشتراه بجنسه او وهب له لا يأخذه (وان كان عبدا
 ففقت عبته في يد التاجر واخذ ارضها يأخذه بكل الثمن ان شاء

وان

(وان اسبروه من يد التاجر فاشتراه آخر يأخذه المشتري الاول منه
 بثمنه ثم المالك منه بالثمن وليس له اخذه من المشتري الثاني
 (ولا يملكون حرنا ومسدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا ونكح عليهم
 كل ذلك (ولا يملكون عبيد البق اليهم فياخذها مالكه بعد القسمة
 مجانا ايضا لكن يعوض عنه من بيت المال وعندهما هو كالمستور
 (وان ابق بغيرين ومتباع فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اخذ
 المالك ما سوى العبد بالثمن والعبد مجانا وعندهما بالثمن ايضا
 (وان اشترى مستأمن عبدا مسلما وادخله دارهم حتى خلا فلهما
 وان اسلم عبدا لهم ثمنه فجاءنا او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا
 فهو حر * باب المستأمن * اذا دخل تلجونا اليهم بامان لا يحمل له
 ان يتعرض بشيء من مالهم او دينهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه
 محظورا فينصديق به وان هذريه ملكهم فاخذ ما له او حبسه
 (او فعل ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالاسير (وان ادانه ثم
 حربي او اديان جرينا او غصب احدهما الآخر وخربا البنية
 لا يقتل بشيء (وكذا لو فعل ذلك جريسان وخربا مستأمنين
 وان خربا مسلمين قضى بالدين لا بالغصب (ولو اسلم الحر في
 بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا بغير بالرد ديانته (وان قتل احد
 المسلمين المستأمنين الاخر ثم فعله الدية في ماله والكفارة ايضا
 في الخطأ وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة في الخطأ
 وعندهما كالمستأمنين (ولا شيء في قتل المسلم ثم مسلما اسلم
 ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا * فصل * لا يمكن
 مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اقت سنة تضع عليك
 الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره (وكذا
 لو قيل له ان اقت شهرا ونحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع
 عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج او نكحت

مطلب
المستأمن

مطلب

ويؤخذ من موالهم الجزية والجراج كوالى قريش (و يصرف
الجراج والجزية واما اخذ من بنى تغلب او من ارض اجلى اهلها
عنوها او اهداه اهل الحرب او اخذ منهم بلا قتال في مصالح
المسلمين كسند الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء
والمدربين والمفتين والقضاة والعاملين والمقاصة وذرائعهم
ومن مات في نصف السنة حرم عن العطية * باب المرتد * من ارتد
والغياذ بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شهادته ان كانت
فان استعمل بحبس ثلثة ايام فان تاب واقتل وتوبته بالتبى
عن كل دين سوى الاسلام او عا انتقل اليه (وقته قبل العرض
ترك ذنب لا ضمان فيه) وبزول ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم
عاد وان مات او قتل او لحق به دار الحرب وحكم به عتق مدبروه
وامهيات اولاده وحلت ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم
(وكسب رده في ويقضى دين اسلامه من كسب اسلامه
ودين رده من كسبها) ويوقف بيعه وشراؤه واجارته وهبته
ورهنه وعتقه وتديره وكاتبته ووصيته فان اسلم صحت وان مات
او قتل او حكم بالحاقه بطلت وقال لا يزول ملكه عن ماله (ونقضى
ديونه مطلقا من كلا كسبه وكلاهما لو ارثه المسلم) ومحمد اعتبر
كونه وارثا عند الحاق (وابو يوسف عند الحكم به) ونصح
تصرفاته ولا يوقف غير المفاوضه لكن كنصرف الصحيح عند
ابى يوسف وكنصرف المريض عند محمد (ويصح اتقاها استيلاؤه
وطلاقه ويطل نكاحه ونكحته وتوقف معاوضته) وتقره
امر أنه المسلم ان مات او قتل وهي في العدة وان عاد مسلما بعد
الحكم بالحاقه اخذ ما وجد باقيا في يده وانته ولا ينقض عتق مدبره
وام ولده وان عاد قبله فكانه لم يرتد (والمرأة لا تقتل بل نجس
حتى تتوب وتضرب كل ايام) والامة يجبرها مولاهما وينفذ جميع

مطلب المرتد

تصرفها

تصرفها في مالها وجميع كسبها لو ارثها المسلم اذا ماتت ويرثها
زوجها ان ارتدت مريضة لان ارتدت صحيحة وقاتلها يعزرق فقط
(وسائر احكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاه ثبت نسبه
واموميتها والولد حر رثه مطلقا ان كانت مسلمة) وكذا ان كانت
نصرانية الا ان ولده لا يترك من نصف حول منذ ارتد وان لحق
بماله فظهر عليه فهو في فان لحق ثم رجع فذهب به فظهر
عليه فهو لو ارثه قبل القسمة (وان لحق فقطى بعد رده لا ينه
فكاتبه الابن فجاء المرتد مسلما فبدل الكتابة والولاءه) ومن قتله
مرتد خطاء فقتل على رده او لحق فدينه في كسب اسلامه وقال
في كسبه مطلقا (ومن قطع يده عمدا فارتد والغياذ بالله ومات
منه او لحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دينه لو رثه في مال
القاطع) وان اسلم يدون لحاق فمات فتمام الدية وعند محمد نصفها
(مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله وقتل فبدل الكا به لمولاه والباقي
اورثته) زوجان ارتدا فلهما قولت المرأة ثم ولد الولد فظهر
عليهم فالولدان في ويجبر الولد على الاسلام لا ولده (واسلام
الصبي العاقل صحيح وكذا ارتداده خلا لابي يوسف ويجبر على
الاسلام ولا يقتل ان ابى * باب البغاة * اذا خرج قوم مسلمون
عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم الى العود وكشف
شبهتهم وبدأهم بالقتال لونهير والمجتمعين (وقيل لا مالهم بيدوا
فان كان لهم فئة اجبر على جريحتهم واتبع مولاهم والا فلا
ولانسي ذريتهم ولا يضمن مالهم بل يجلس حتى يتوبوا فيرد
عليهم) وجاز استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة (وان قتل
باغ مثله فظهر عليهم لا يجب شيء وان غلبوا على مصر فقتل
بعض اهلها آخر منه عمدا قتل به اذا ظهر على المصر) وان قتل
عادل مورثه الباغي رثه ولو بالعكس لا يرثه الباغي الا ان ادعى

باب البغاة

انه كان على الحق وعند ابي يوسف لا يرثه مطلقا (وكبره بيع
السلاح ممن علم انه من اهل الفتنة وان لم يعلم فلا * كتاب اللقيط *
التقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطة (وهو
حرا الا ان ثبت رقه بحجة ونفقة في بيت المال) وكذا جنائنه
وارثه له (وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم
بشرط الرجوع او يصدق اللقيط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملتقطه
وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حرا وذميا وهو
مسلم ان لم يكن في مقرهم وذمي ان كان فيه (وان ادعاه اثنان
معا ثبت منهما) وان وصف احدهما علامة فيه او سبق فهو
اولى (والحر والمسلم اولى من العبد والذمي) وان شد عليه مال
او على دابة هو عليها فهو له يتفق منه عليه باذن قاض (وقيل
يدونه ايضا وله شراء ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض هبة
وتسليم في حرفة لاتزويجه وتصرفه في ماله اغبر ما ذكر واجارته
في الاصح وقيل له اجارته * كتاب اللقطة * هي امانة ان اشهد
انه اخذها ليردها على صاحبها والاضمن والقول للمالك ان انكر
اخذ له الرد (وعند ابي يوسف للملتقط ويكتفي في الاشهاد قوله
من سمعتموه ينشد لقطة فداوه على ويعرفها في مكان اخذها
وفي الجا مع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعدها
هو الصحيح) وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فحولا (وكانت
اقل قابلا ما ومالا يتي يعرف الى ان يخاف فساد ثم يتصدق بها
ان شاء فان جاء ربهها بعده اجازة ان شاء واجره له او ضمن
الملتقط او الفقير لو هب لكة واليهما ضمن لا يرجع على الاخر
ويأخذها منه ان باقية ولقطة الحل والحرم سواء (ويجوز
التقاط البهيمة وهو متبرع في اتفاهه عليها الا اذن حاكم
وان باذنه بشرط الرجوع فدين على ربهها له ان يحبسها عنه

مطلب اللقيط

مطلب اللقطة

حتى

حتى يأخذه (فان امتنع بيعت في النفقة فان هلكت بعد الحبس
مقط وان قبله لا) (ويؤجر القاضى ماله منفعة ويتفق منها
وما لا منفعة له يأذن بالاتفاق ان اصلى اذا اقام البيعة انها لقطة
(وان قال لا بيعة لي يقول له اتفق عليها ان كنت صادقا والا
باعه وامر بحفظ ثمنه وللملتقط ان يتفق باللقطة بعد التعريف
لوفقيرا وان فقيرا تصدق بها ولو على ابويه او ولده او زوجته
لوفقيرا (وان كانت حقيرة كالتوى وقشور الرمان والسنبل بعد
الحصاد يتفق بها بدون تعريف وللمالك اخذها ولا يجب دفع
اللقطة الى مدعيها الا بيعة ويحل ان يبين علامتها من غير جبر
* كتاب الا بى * نذبا اخذه لمن قوى عليه وكذا الضال (وقيل
تركه افضل ويرفعان الى الحاكم فيحبس الا بى دون الضال
ولمن رده من مدة سفر اربعون درهما) (وان كانت قيمته اقل
من اربعين فقيمتها الا درهما عند محمد وعند ابي يوسف اربعون
وان رده من دونها فبحسابه) (وان ابق منه لا يضمن ان اشهد
انه اخذه ليرده والا فلا شيء له ويضمن ان ابق منه (وجعل الرهن
على المرتن (وجعل الجاني على المولى ان فداء وعلى ولي الجنابة
ان دفعه) (وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان بيع فيه
او على المولى ان اداه عنه) (وجعل الموهوب على الموهوب له وان رجع
الواهب في هبته بعد الرد) (وامر نفقة كاللقطة والمدبر وام الولد
كالقن) (وان كان الراداب المولى او ابنته وهو في عياله او وصيه
او احد الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ * كتاب المفقود *
هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضى
من يحفظ ماله ويستوفى حقه مما لا وكيل له فيه وبيع ما يخاف
عليه من ماله (ويتفق على زوجته وقريبه ولاداه وحى في حق
نفسه لا تنكح امرأته ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته (ميت

مطلب الا بى

مطلب المفقود

في حق غيره فلا يرث من مات حال فقده ان حكم بموته (فيوقف نصيبه منه كالا وبعضا الى ان يحكم بموته) فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فلين يرث ذلك المال لولاه (واذا مضى من عمره ما لا يعش اليه اقراه وقيل تسعون سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حيث لا يرثه من مات قبل ذلك) (وتعتد زوجته للموت عند ذلك كتاب الشركة هي ضربان شركة ملك وشركة عقد فالاولى ان يملك اثنان عينا ارضا او شراء او اتصافا او استيلاء او اختلط مالهما بحيث لا يتميز او خلطاه وكل منهما اجنبي في نصيب الاخر) ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور (ومن غيره بغير اذنه فيماعد الخلط والاختلاط فلا يجوز بلاذنه) والشابة ان يقول احدهما بشاركتك في كذا ويقبل الاخر (وركنها الايجاب والقبول وشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة من الربح لاحدهما) وهي اربعة انواع (شركة مقايضة وهي ان يشترك متساويان بصرفا ودينا وما لاوربحا وتضمن الوكالة والكفالة) فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف (ولا بين حر وعبد وبالغ وصبي) ولا بين صبيين او عبيدين او مكاتبين ولا بد من لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضياتها (ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه) وما اشتراه كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهم فلهما وكل دين لزم احدهما بما تصح فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزم الآخر وان لزم بكفالة بالمر لزم الآخر خلافا لهما وكذا ان لزم بنصيب خلافا لابي يوسف (وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح) وان ورث احدهما بما تصح به الشركة او وهب له وقبضه صارت عندنا (وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان) وان ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضة ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا بالدراهم

كتاب الشركة

او الدنانير او بالفلوس النافعة عند محمد او بالنبر والفقرة ان تعامل الناس بهما ونصحا بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرضه الاخر ثم يعقد الشركة (ولا بالكيل والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط) وان خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد وملك عند ابي يوسف (وان خلطا جنسين لا تعقد اتفاقا) وشركة عنان وهي ان يشتركا متساويين في مذكر او غير متساويين وتضمن الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من التجارات وفي عمومها وبمعنى مال كل منهما وبكله ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما اوفي احدهما دون الآخر عنه عليهما (ومع زيادة الربح للعامل عند عمل احدهما) ومع كون مال احدهما دراهم والآخر دنانير (ولا يشترط الخلط فيها ايضا والوضعية على قدر المال وان شرطا غير ذلك) وما اشتراه كل منهما طوبى بئنه هو فقط ورجع على شريكه بحصته منه ان اذاه من ماله (وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء وهو على ماله قبل الخلط هلك في يده اوفي يد الآخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما اشتراه الاخر بماله فالمشترى بينهما ورجع المشتري على شريكه بثلث حصته (وان هلك قبل شراء الاخر فان كان وكله حين الشركة صريحا فالمشترى لهما شركة ملك ٩ ورجع بحصته والا فالمشترى فقط) ولكل من شريكي المفاوضة والعنان ان يبضع ويضارب ويستأجر ويوكل ويودع ويدفع في المال بامانة وشركة الصنائع والتقبل وهي ان يشترك خطاطان او صباغ وخباط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما (ولو شرطا العمل نصفين والربح اثلاثا جاز) وكل عمل تقبله احدهما يلزمهما فملى كل منهما الطلب بالعمل ولكل منهما طلب الاجر ويبرأ الدافع بالدفع

لان المشتري مشترك بحكم
الوكالة فكان شركة
ملك حتى لا يملك احدهما
ان يتصرف في نصيب الآخر

الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط (وشركة
الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتر باوجوههما
ويصبا والرج بينهما) فان شرطاهما فوضعه صححت ومطلقاتها
عنان وتضمن الوصاية فيما يشترياه فان شرطاهما فوضعه
المشتري او مثله فالرج كذلك وشرط الفضل باطل * فصل *
ولا يجوز الشركة فيما لا يصح الوكالة به كالاخطاب والاحتشاش
والاصطياد والاستقاء وما جعه كل فله وان اعانه الاخر فله
اجر مثله لا يزاد على نصف ثمن المأخوذ عند ابي يوسف خلافا
لمحمد (وما اخذاه معا فلهما نصفين) وان كان لاحدهما بغل
والاخر راوية فاستقى احدهما فالكسب له والاخر اجر مثل
ماله والرج في الشركة الفاسدة على قدر المال (وبطل شرط
الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما وبخاؤه مرتد ان حكم به
(ولا يركى احدهما مال الاخر بلاذنه فان اذن صكل لصاحبه
فاديا معا ضمن كل حصة صاحبه وان اديا متعا فبا ضمن الثاني
علم باداء الاول او لا) وقالا لا يضمن ان لم يعلم (وان اذن احد
المتفاوضين لشريكه ان يشتري امه تلطأها ففعل فهي له خاصة
بلاشي ويؤخذ كل بينهما وقالا يضمن حصة شريكه * كتاب الوقف
هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة كالعارية
فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم (قيل او يعلقه
بموت بان يقول اذامت فقد وقفت) وعندهما هو حبس العين
على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ويحول
ملكه بمجرد القول عند ابي يوسف وعند محمد لا مال يسلمه الى ولي
(فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او حانا او رباطا لابي
السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم
(وعند ابي يوسف يزول بمجرد القول) وعند محمد اذا سلمه

مطلب

مطلب الوقف

الى

الى متول واستقى الناس من السقاية وسكتوا الخان والباط
ودفتوا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر مصرف مؤبد وعند ابي يوسف
يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء (وصح عند ابي يوسف
وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض
او الكل لامهات اولاده او مديريه ماداموا احياء وبعدهم للفقراء
او شرطه ان يستبدل غيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل) وصح
وقف العقار وصكك ذلك المتقول المتعارف وقفه عند محمد كالقاس
والمر والقدر والمشار والجنابة وثبا بهما والقدر والمر اجل
والمصاحف والكتب (وابي يوسف معه في وقف السلاح والكراع
كالخيل والابل في سبيل الله تعالى وبه يفتي) وكذا يصح
عند ابي يوسف وقفه تبعا لمن وقف ضيعته يقرها واكل كرتها وهم
عبيده وسائر آلات الحراثة (واذا صح الوقف فلا يملك
ولا يملك الا انه يجوز قسمة المشاع عند ابي يوسف) ويبدأ
من ارتفاع الوقف بعمارة وان لم يشرطها الواقف ان وقف
على الفقراء وان على معين فعليه فان امتنع او كان فقيرا آجره
الحاكم وعمره من اجرة ثم رده اليه (وقض الوقف يصرف
الى عمارة ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة وان تعذر صرف
عنه يباع ويصرف ثمنه اليها) ولا يقسم بين مستحق الوقف
* فصل * اذا بنى مسجدا لا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه
بطريقه باذن بالصلاة فيه ويصلي فيه واحد وفي رواية شرط
صلاة جماعة (ولا يضره جعل تحت سردابا لمصالحه فان جعله
لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابا الى الطريق وعزله
واخذ وسط داره مسجدا واذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه عنه وله
بيعة ويورث عنه وعند ابي يوسف يزول ملكه بمجرد القول مطلقا
(ولو ضاق المسجد ويحنيه طريق العامة يوسع منه وبالصك كس

مطلب

(رباط استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه والوقف في المرض وصية) وينبغي شرط الواقف في اجارة الوقف ان وجد والا فيختار ان لا يوجر الضياع اكثر من ثلث سنين ولا غيرها اكثر من سنة (ولا يوجر الاباجر المشبل ثم لا ينقص ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يوجر الابانة او ولاية ولا يعار ولا يرهن) وان غضب عقاره بخيار وجوب الضمان (ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا يترع منه وان شرط ان لا يترع * كتاب البيوع * البيوع مبادلة مال بمال وينعقد بايجاب وقبول بلفظي الماضي كبعث واشترت (ومادل على معناهما وبالتعاطي في النفس والحسب هو الصحيح) ولو قال خذ بكذا فقال اخذت اورضت صح واذا اوجب احدهما فلا آخر ان يقبل كل المبيع كالثمن في المجلس او يترك لا بعضا دون بعض الا اذا بين ثمن كل (وان رجع الموجب اوقام احدهما عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب) واذا وجد الايجاب والقبول لم يبيع بلا خيار بمجلس (ويصح في العوض المشار اليه بلا معرفة قدره ووصفه لافي غيره وبمن حال ومؤجل باجل معلوم) ولو اشترى باجل سنة فتح البايع المبيع حتى مضت ثم سلم فله اجل سنة اخرى خلافا لهما وان اطلق الثمن فان استوت مالية النقود ورواجها صح وزم ما قدر من اي نوع كان (وان اختلفت رواجا في الارواح) وان استوى رواجا لماليتها فسد ما لم يبين (ويصح في الطعام وكل مكمل وموزون ككيلا ووزنا) وكذا جزاها ان يبع بغير جنبه وباناء او بغير معين لا يندى قدره (ومن باع صبرة كل صاع بدرهم فقد صح في صاع فقط الا ان يسمى بجلتها) والمشتري الفسخ بالخيار وان كبل او سمي بجلتها في المجلس بعد ذلك (ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم

كتاب البيوع

لا يصح

لا يصح في شيء منها) وكذا لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم (وكذا كل معدود متفاوت وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك) وان باع صبرة على انها مائة قفيرة بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحضته او فسخ والرائد للبايع (وفي المذروع يأخذ الاقل بكل الثمن او يفسخ والرائد له بالخيار للبايع وان سمي لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بحضته) وكذا الرائد وله الخيار في الوجهين (وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار لبيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها وعندهما يصح فيها) ولو باع غديلا على انه عشرة اثواب فاذا هو اقل او اكثر فسد البيع ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بحضته وبخيرا المشتري (وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ المشتري بعشرة او عشرة ونصفا بلا خيار وتسعة لوتسعة ونصفا بخيار) وعند ابن يوسف بخير في اخذه باحد عشر في الاول وبعشرة في الثاني (وعند محمد بخير في اخذه في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف * فصل * يدخل البناء والمقاييع في بيع الدار بلا ذكر (وكذا الشجر في بيع الارض) (واو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد وهو المختار خلافا لابن يوسف) ولا يدخل الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا باشتراطه وان ذكر الحقوق والمرافق (ويقال للبايع اقلعها واقطعها وسلم المبيع) (وكذا لا يدخل حب يذر ولم ينبت بعد وان نبت ولم يصرفه فجد دخل وقيل لا) (ومن باع ثمرة بدا صلاحها اول يوم يذبح ويقطعها المشتري للمحال وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد ثباتها عظيمها خلافا ل محمد) (وكذا اشراء الروح) (وان تركها باذن البايع بلا اشتراط طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما

مطلب يدخل البناء

يدخل في البيع

المرشدي
 لا بد من شرط في عتق وبيع

تساقطت لا يتصدق بشئ (وان استأجر الشجر الى وقت الادراك
 بطلت الاجارة وطابت الزيادة (وان استأجر الارض لتزك الزرع
 فسدت ولا تطيب الزيادة ولو اثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد
 البيع وبعيد القبض يشتركان والقول في قدر الحادث للمشتري
 (ولو باع ثمرة واستثنى منها ارضا معلومة صح وقيل لا) ويجوز
 البر في سبيله ان يبيع بغير جنسه (وكذا الباقلاء في قشره والارز
 والسمسم) وكذا اللوز والفتق والجوز في قشرها الاول (واجرة
 الكيل وعد المبيع ووزنه وزرعه على البائع (واجرة نقد الثمن
 ووزنه على المشتري (وفي بيع سلعة بثمن سلك هو اولا ان لم يكن
 مؤجلا وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن بثمن سلكا معا * باب الخيارات *
 صح خيار الشرط لكل من العاقدين ولهما معا ثلثة ايام لا اكثر
 الا ان اجازة في الثلثة (وعندهما يجوز ان يتن مدة معلومة
 اى مدة كانت (وان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام
 فلا بيع صح والى اربعة لا (الا ان ينقد في الثلثة وعند محمد يجوز
 الى اربعة واكثر (وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه
 فان قبضه المشتري فهلك لزمه قبضه (وخيار المشتري لا يمنع
 فان هلك في يده لزمه الثمن (وكذا الوتعب الا انه لا يدخل في ملك
 المشتري خلافا لهما (فلو اشترى زوجته بالخيار لا يفسد النكاح
 وان وطئها فلا يرد بها لانه بالنكاح الا في البكر ولو ولدت في مدته
 لا تصير ام ولده (ولو اشترى قريبا به او عبدا بعد قوله ان ملكك
 عبدا فهو حر لا يعتقان في مدته ولا بعد قبض المشتري به في مدته
 من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان ردته به (ولو قبض المشتري به
 المبيع باذن البائع ثم اودعه عنده فهلك فهو على البائع لارتفاع
 القبض بالرد لعدم الملك (ولو اشترى المأذون شيئا به فابراه بابعه
 عن نفسه بقي خياره وله الرد لانه بلى عدم التملك (ولو اشترى ذمي

مطلب الخيارات

مروج البيع على شرائع

من ذمي خيرا به فاسلم في مدته بطلت شرائه اكيلا يملكها مسلما
 بالاجازة خلافا لهما في الجميع (ومن له الخيار يجزى بمحضرة صاحبه
 وعقبته ولا يفسخ الا بمحضرة خلافا لابي يوسف (فان فسخ
 وعقبه في المدة المفسخ والاثم العقد (ويتم العقد ايضا بموت من
 له الخيار (وكذا يفسخ المدة وبالاخذ بثلاثة بسبب البيع وبكل ما
 يدل على الرضى كالركوب لغير الاختيار والوطى والاعتناق وتوابعه
 (ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز وانهما اجازا او فسخ صح
 (ولو اجاز الواحد وفسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا
 فالفسخ (ولو باع عبيدين بالخيار في احدهما فان قبضه وفصل
 عن كل صح والا فلا (ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد شيئين
 او ثلثة على ان ياخذ المشتري ايا شاء (ولا يجوز في اكثر من ثلثة
 ويتعبد بخبر بمدة خيار الشرط على الاختلاف في المبيع واحد
 والباقي امانة (فلو قبض الكل فهلك واحد او تعيب لزم البيع فيه
 وتعين الباقي للامانة وان هلك الكل لزمه نصف الثمن كل او ثلثة
 وليس لورد الكل الا ان يتم البيع خيار الشرط (وبورث لخيار
 التعيين والعيب لا الشرط والروية (ولو اشترى على انهما بالخيار
 فرفض احدهما لا يرد الاخر خلافا لهما وعلى هذا خيار للعيب
 والروية (ولو اشترى عبدا على انه خيار او كاتب فظهر بخلافه
 اخذه بكل الثمن او تركه * فصل * من اشترى مالم يره جاز وله
 رده اذا رآه مالم يوجد ما يطله وان رضى قبلها (ولا خيار لمن
 باع مالم يره (ويطل خيار الروية ما يطل خيار الشرط
 من تعيب وتعيب في يده وتعذر رده بعضه وتصرف لا يفسخ
 كالاغتياق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالباع المطلق والرهن
 والاجارة قبل الروية وبعدها وما لا يوجب حقا للغير كالباع
 بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم يطل بعدها لاقبلها (وكفت

سنة الفداء بغيره صاحبه

كانت يبر والمقاة

او قالها

مطلب

اي كالباع بغير قيد الخيار

اي رد المثل الذي اشتراه ولم يره

كالقوة على البيع

في رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلها (وفي شاة اللحم لا بد من الجسن
 وفي شاة الغنمية لا بد من رؤية الضرع) (ورؤية ظاهر الثوب
 ان لم يكن معلما كافية) (ورؤية عليه ان معلما) (ورؤية داخل الدار
 وان لم يشاهد بيوتها) (وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه
 الفتوى اليوم) (وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقية
 وما يفرض بالتوزيع كالمكيل والموزون فروق بعضها كروية كله
 (وفي ما يطعم لا بد من الذوق) (ونظر الوكيل بالشراء او القبض
 كاف) (لانظر الرسول وعندهما هو كالوكيل) (وبيع الاعمي وشراؤه
 صحيح) (وله الخيار اذا اشترى ويسقط بحسب المبيع او شمه او ذوقه
 فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له) (ومن رأى احد الثوبين
 فشراهما ثم رأى الاخر قبله اخذهما اوردهما لارد احدهما
 (ومن رأى شيئا ثم شراؤه فوجده متغيرا تغير والا فلا (وان اختلفا
 في غيره فالقول للبائع وان في الرؤية فليشترى) (ومن اشترى
 عدل زطى فباع منه ثوبا او وهب سلم الباقى فله ان يرد به
 لا بخيار رؤية او شرط * فصل * مطلق البيع يقتضى سلامة
 المبيع فلان وجد في مشربه عيبا زده او اخذه بكل ثمنه لا امساكه
 ونقص ثمنه الا برضى بائعه (وكلما اوجب نقصان الثمن عند التجار
 فهو عيب فالاباق ولو الى مادون السر من صغير يعقل عيب
 (وكذا المبرقة والبول في الفراش وهي في الكبير عيب آخر
 (فلو اباق او بال او سرق في صغيره ثم عاوده عند المشتري فيه
 رده فان عاوده عنده بعد البلوغ لا (والجنون عيب مطلقا
 فلو جن في صغيره وعادوه عند المشتري فيه او في كبره رده
 والخمر والذفر والزنبي والتولد منه عيب في الجارية لا في الفلام
 الا ان يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا اعدم جيض بنت
 سبع عشرة سنة لا اقل) (ويعرف ذلك بقول الامه فزاد اذا انضم

مطلب مطلق البيع
 اي اخذ المشتري المبيع المعيب

البراقه قوسي والذفر من الابط

اليه
 انما هو عيبه وفساده

اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح والكفر عيب
 فيهما وكذا الشيب والدين والسيال القديم والشعر والماء
 في العين (فان ظهر عيب قديم بعد ما حله عند المشتري اخرج
 بالنقصان ككثوب شراه فقطع فاطلع على عيب وليس له
 الرد الا ان رضى البائع باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه المشتري
 سقط رجوعه (فان خاط الثوب او صبغته اجرا وكنت السويق
 يمين ثم ظهر عيبه رجع بقضائه (وليس لبائعه ان ياخذه حتى
 لو باعه بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع (ولو ابيع بلامال
 او دير او استولد ثم ظهر العيب رجع (وكذا ان ظهر بعد موت
 المشتري (وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشيء (وكذا الواكل
 الطعام كله او بعضه او ليس الثوب فحرق لا يرجع خلافا لهما
 (وان شري بيضا او جورا او بطيخا او قنأ او خبازا فكسره
 فوجده فاسدا فان كان يتنفع به رجع بقضائه والا فكل ثمنه
 ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل لكل واحد او الاثنين في المائة
 صح البيع والا فسد ورجع بكل ثمنه (ومن باع ماشرا فوجد عليه
 عيب بقضائه باقر او نكول او بنت زده على بائعه ولو قبله برضاه
 لا يرد عليه (ومن قبض ماشرا ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه
 ولكن يبرهن او يحلف بائعه (فان قال شهودي عيب دفع الثمن
 ان حلف بائعه ولزم العيب ان شك (ومن ادعى اباق مشربه
 يبرهن او لا اباق عنده ثم يحلف بائعه بالله لقد باعه وسلمه
 وما اباق قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يدعي
 او بالله ما اباق عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا العيب اول قد
 باعه وسلمه وما به هذا العيب (وفي اباق الكبير يحلف بالله ما اباق
 منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري على اباقه عنده
 يحلف البائع عندهما انه ما يعلم انه اباق عنده (واختلفوا على قول

في رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلها

في رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلها

في رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلها

بعد ما حله عند المشتري

قبل العلم بالبطلان بعد العلم لا يرجع
 اي لا يرجع بالنقصان

اي وان لم يتنفع به اصلا

اي ما باع ماشرا

اي على بائعه الاول

اي اباق الرقيق الذي اشتراه فانكر البائع
 اي عند نفس المشتري

في البيع
الذي فيه
البيع

الامام فان نكل على قولهما حلف ثانيا كما مر (ولو قال بايعة
بعد التقابض بعثك هذا مع آخر وقال المشتري بل وحده فالقول
له (وكذا لو اتفقا في قدير المبيع واختلغا في المقبوض (ولو اشترى
جدي صفيقة وقض احد هيا ووجد بالمقبوض او بالآخر
عينا ردهما او اخذهما ولا رد للمعيب وحده الا ان ظهر العيب
بعد قبضهما (ولو وجد بعض الكيل او الوزن معيبا بعد القبض
رد كله واخذه (وقيل هذا ان لم يكن في وعائين والا فهو كالعبد
(واو استحق بعضه بعد القبض ليس له رد ما بقى بخلاف الثوب
(ومد او امة المعيب بعد روية العيب وركوبه رضى (واورد كبر ردة
اولسقية او شرا علفه ولا يملك منه فلا (ولو قطع المبيع بعد قبضه
او قتل بسبب كان عند السابغ ردة واخذ منه (وقال ارجع بفضل
ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا او غير قاتل ان لم يعلم بالعيب
عند الشراء والا فلا (ولو تداولته الايدي ثم قطع في يد الاخير
رجع السابعة بعضهم على بعض كما في الاستحقاق (وعند هيا
رجع الاخير على بايعة لا بايعة على بايعة (ولو باع بشرط البراءة
من كل عيب صح وان لم يقصد العيوب ويدخل في البراءة الجاهل
قبل القبض عند ابي يوسف خلافا لمحمد * باب البيع الفاسد *
بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدن والميتة والحر (ويكذب بيع ام
الولد والمدير) وكذا بيع المكاتب الا ان يجزئه (وكذا بيع مال غير
منقوم كالخمر والخنزير بالثمن (ويبيع قن ضم الى حرود كذبة ضمت
الى ميتة وان بين ثمن كل وعندهما يصح في العبد والذكية ان بين
الثلث (وصح في قن ضم الى مدير او الى قن غيره بالخصصة (وكذا
في ملك ضم الى وقف في الصحيح (ويبيع العرض بالخمر او بالعكس
فاسد (وكذا بيع الخنزير (ولا يجوز بيع طير في الهوى او سمك
لم يصيد او صيد والى في خطيرة لا يؤخذ منها الا بحيلة او دخل

اي بعد قبض المشتري المبيع والبيع
المن دأمار
اي الخيارات وذاكل واخذه
اي لا يكون بهذه الاشياء رضى بالعيب
فلا يحتاج اليه
اي وان علم المشتري بالعيب عند الشراء
مطلب بيع الفاسد
وهو الدراهم والدينار حلالا او
مؤثلا
اي صحبة من الفن في الصور
ومعناه ان يأخذ صيد ثم يرسله
من يده ثم يتبعه

لا
فاسد
اليها

البهائم بنفسه ولم يسد مدخله وان صيد والى فيها وامكن اخذه
بلا حيلة صح (ولا بيع الخمل او النساج واللين في الضرع (وكذا
التواؤ في الصدف والصوف على ظهر الغنم خلافا لابي يوسف
فيهما (ولا بيع اللحم في الشاة وضربة الفانص وجذع في سقف
وذراع من ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع الذراع
وسلم قبل الفسخ عاد صح (ولا المزينة وهي بيع الثمر على الخمل
بتمر مجذوع مثل كبله خرصا (والمحاقلة وهي بيع البرق سنبله ببر
مثل كبله خرصا (ولا بيع باللامسة والمناسبة والقاء الحجر
بان يتسا ومانعة فيلزم البيع اولسها المشتري او وضع عليها
حجرا او يذبحها البسه السابغ (ولا بيع ثوب من ثوبين الا بشرط
ان يأخذها شاة (ولا بيع المراعي ولا اجارتها ولا الخيل
بلا كوارات خلافا لمحمد ولا بيع دود القز وبيضة وعند ابي يوسف
يجوز في الديود اذا كان مع القز وفي البيض عنه قولان وعند محمد
يجوز بيعهما مطلقا وهو المختار (ولا بيع الا بقى الايمن يزعم انه
عنده فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صح (واللين
امرأة ولو بعد حلب وعند ابي يوسف يصح في لبن الامة (ولا شتر
الخنزير ولكن ينساح الانتفاع به للحرز ضرورة ويقتضيه الماء
القليل عند ابي يوسف لا عند محمد (ولا بيع شعر الا دمي
ولا الانتفاع به ولا بشي من اجزائه (ولا بيع جلود الميتة قبل
الدباغ ويجوز بعده وينفع به (ويباع عظمها وينفع به (وكذا
عصها وقرنها وصوفها وشعرها ووبرها (وكذا عظم الفيل
خلافا لمحمد (ولا يجوز بيع علوسقط ولا المهيل ولا هبته وصح
في الطريق (ولا بيع شخص على انه امة فاذا هو عبد (ولو باع
كشيئا فاذا هو نعمة صح وتخير ولا شراء ما باع باقل مما باع قبل
نقل الثمن (وكذا شراؤه مع غيره بثمنه الاول قبل نقله ونصح

مرتكب بيع كبريت

لحال المبيع
اي لا يجوز اجارة المراعي التي هي الكلاء

اول ذلك ذلك يجوز
الوبر شعر الابل

اي بالجلد المدبوغ الدال عليه الجلود
لظاهرة هذه المذكورات اذ لا حيوة
فيها واما

كشرا ما باع

في الغير بحسنه (ولا شراء زيت على ان يزنه بظرفه ويظفره عنه
 لكل ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الطرف
 يصح (وان اختلفا في الطرف وقدره فالقول للمشتري (ولو امر
 بمثل ما يبيع خيرا وشراهما صح خلافا لهما (وكذا لو امر المحرم
 غيره ببيع مبداه (ولو شري كافر عبدا مسلما او مصحفا صح ويجوز
 على اخرجهما من ملكه (والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح
 كشرط الملك للمشتري (وكذا بشرط لا يقتضيه ولا تنفع فيه
 لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة (ولو بشرط لا يقتضيه
 العقد وفيه نفع لاحد العاقدين او المبيع يستحق فهو فاسد
 كبيع عبده على ان يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه او امه على
 ان يستولدها (فلو اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الثمن
 وعندهما لا يعود قلزم القيمة (وكشرط ان يستحق البائع شهرا
 او يسكنها او لا يسلمها الى رأس الشهر او يقرضه المشتري درهما
 او يهدي له هدية او يقطع البائع الثوب ويحطه قباء او قبصا
 او يحد والنعل او يشركه ويصح في النعل استحصانا (ولا يجوز
 بيع امة الاحلها (ولا البيع الى التبرؤ والمهرجان وصوم النصراني
 وفطر اليهود ان لم يعلم العاقدان ذلك (ولا البيع الى الحصاد والدياس
 والقطيف والجزاز وقدم الحاج (ونصح الكفالة الى هذه
 الاوقات فان اسقط الاجل قبل حلوله صح (وكذا لو باع مطلقا
 ثم اجل الى هذه الاوقات (ومن باع نصيبه من دار يجوز ان عليه
 المتعاقدان خلافا لابي يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد
 * فصل * قبض المشتري المبيع يباع باطلا باذن بايعه لا يملكه
 وهو امانة في يده عند البعض ومضمون عند البعض (وقيل
 الاول قول الامام والثاني قولهما آخذا من الاختلاف فيما لو بيع
 مديرا او ام ولد فبات في يد مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا

اي على خلاف المذكور
 الذي اصطاده قبل الاحرام
 التوكيل عند الامام خلافا لهما

بان قال بعت هذه الدابة منك على ان
 لا تبنيها وتسبها في الميراث هذه
 الشرط لا يؤدي الى النزاع ولا يحتمل الربو
 لعدم النفع الزائد فيصح العقد ويبطل
 الشرط

شراك نعل ناصية يجرده يباع
 او ذينة كلور

وقت جز الصوف من الغنم وقيل جزاز
 النخل

مطلب قبض المشتري
 لانصاف الركن وهو مباداة المال
 بالمال والمبيع الباطل لا يبرأ منه

لها

لها (ولو قبض المبيع يباع فاسدا باذن بايعه صريحا او دلا
 كقبضه في مجلس عقده وكل من حو ضبه مال ملكه وزم
 لهلاكه مثله حقيقة او متعني كالتعني في القمي (ولكل منهما الفسخ
 قيل القبض وبعده مادام في ملك المشتري اذا كان الفساد
 في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين (وان كان لشرط زائد
 كشرط ان يهدي له هدية (فيكذا قيل القبض واما بعده
 فالفسخ لمن له الشرط لامن عليه الشرط (ولا يأخذ المبيع حتى
 رد ثمنه فان مات البائع فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه
 وطالب للبائع ربح ثمنه بعد التمسك بعض للمشتري ربح مبيعه
 فينصف في ربحه كطاب ربح مال ادماء ففضي ثم تصادقا على
 عدمه فرد بعد ما ربح فيه المدي (فان باع المشتري ما اشتراه
 شراء فاسدا صح (وكذا لو اعتقه او وهبه وسله وسقط حق
 الفسخ وعليه قيمته (ولو باع في دار اشتراها فاسدا او غرس فعليه
 قيمتها (وقا لا ينقض البناء والغرس ويرد (وشك ابو يوسف
 في روايته لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد (واكره الحسن
 والسوم على سؤم غيره اذا رضيا بتمن وتلقى الخليل المضرب باهل
 البلد (وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن زمن القحط
 (والبيع عند اذان الجمعة لا يبع من يزبد وصرح البيع في الجميع
 (ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرين وصغيرا احدهما ذورحم
 محرم من الاخر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق (ويصح
 البيع خلافا لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع
 في اخرى (فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق * باب الاقالة *
 يصح بلغطين احدهما مستقبل خلافا لمحمد وتوقف على القبول
 في المجلس كالبيع (وهي بيع جديد في حق غير العاقدين اجماعا
 وفي حقهما بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا بطلت

ولم يبيعه البائع عن القبض في الاقرار
 اي المقوض بالبيع الفاسد
 اي صورة ومعنى في ذوات الامثال كال
 ليكي والوزن
 كالحيوان والعرض

اي قبض المدي عليه ذلك المال

بيعه لا يبيع ما دخل في الملك بالقبض
 بكل من البيع والاعتاق والهبه بالتسليم
 السوم الا اشترو بتمن كثير

ان يزبد الشيء باكر من ثمنه ولا يريد
 الشراء لترغب غيره له قوله دم لانا جشوا
 معلوم ولم يبق بينهما الا العقد

قبض المبيع بالبيع والهبة وغيرها
 كمنع احدهما بالتمنية وبيعه بالدين وردها

باب الاقالة

فان عقده بشرط ان يعبر بهما عن المضي
 كالبيع

اي وكل واحد من البيع والقبض

في قيمة الدار والارض

لا يفسد ذلك

فيما حاصره
 ان كل بيع يباع
 باطلا او عاقد
 بالمال فسخا لا يفسد
 في العام والخاص
 في احوال

فيما حاصره
 ان كل بيع يباع
 باطلا او عاقد
 بالمال فسخا لا يفسد
 في العام والخاص
 في احوال

ما في هذا الباب من الأحكام

ما في هذا الباب من الأحكام

لقول عليه السلام الغنضة بالفضة تهاه وهاء معناه بها بيد والمراه به القبض كني بها عنه لا يهاه الله داماد

د لان النضر قاطع واغوى من العرف والاغوى لا يترك بالادف

من البر الى الغنضة لان الشئ اعتبر عادة الناس لقوله عليه السلام ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن

اي فالايحوز كيف ما كان لا يختلف للبس ولكن يدا بيد لان القدر يجمعها

حالة الجميع يجوز بيع البرطبا او يملوا بمثلها او باليابس وبيع التمر والزبيب منفعين بمثلها متساويان

لانها جنسان متغايران كاصلاهما

لقول عليه السلام اجيدها وورديها سواء وهو ما ياتي من الشغل بعد الانفصال

باب الحقوق والاحتقاق

سلم هروى في هروى ولا بر في شعير وشريط التعيين والتقابض في الصيرف والتعيين فقط في غيره (وما نص على تحريم الربوا فيه كيبلا فهو كيلي ايدا كالبز والشعير والتمر والمخ (او على تحريمه وزنا فهو وزني ايدا كالذهب والفضة ولو تعرف بخلافه وما لانص فيه خل على العرف كغير السنة المذكورة (فلا يجوز بيع البر بالبر متائلا وزنا ولا الذهب بالذهب متائلا كيبلا (وجاز بيع فلس معين بفلسين معينين خلافا لمحمد (ويجوز بيع الكرابس بالقطن وبيع اللحم بالحيوان (وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان جنته حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم (ويجوز بيع الدقيق متائلا كيبلا لا بالسويق اصلا خلافا لهما (ويجوز بيع الرطب بالرطب متائلا (وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متائلا خلافا لهما (وكذا بيع البرطبا او يملوا بمثلها او باليابس والتمر او الزبيب منفعين بمثلها متساويان خلافا لمحمد (ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنته متفاضلا وكذا اللين (والجاموس مع البقر جنس واحد (وكذا العز مع الضأن واليخت مع العراب (ويجوز بيع خل العنب بخل الدقل متفاضلا وكذا شعير البطن بالالبسة او باللحم والخبز بالبر او بالدقيق او بالسويق وان كان احدهما نسة به فبي ولا يجوز بيع الجبد بالزبد مما فيه الربوا المتساويان وكذا البشرب بالتمر ولا يبيح التمر بالدقيق او بالسويق او بالفضة مطلقا (ولا يبيح الزيتون بالزيت او السمسم بالشيرج حتى يكون الزيتون والشيرج اكثر من ما في الزيتون والسمسم لتكون الزيادة بالتجبر ولا يستقرض الخبز اصلا (وعند ابى يوسف يجوز وزنا وبه فني وعند محمد يجوز عددا ايضا (ولا زبوا بين السيد وعبيده والمسلم والحربي في دار الحرب * باب الحقوق والاحتقاق * بدخل الغلو والكيف في بيع الدار لا الظهارة

في المجلس

في المجلس

في المجلس

في المجلس

في المجلس

في المجلس

الا بذكر كل حق هولها او بمراقفها او بكل حق قليل وكثير هو فيها او منها (وعندهما تدخل ان كان مقبضها في الدار ولا بدخل الغلو في شراء منزل الا بذكر محو كل حق ولا في شراء بيت وان ذكر كل حق ولا الطريق والمسبيل والشرب الا بذكر محو كل حق وتدخل في الاجارة بدون ذكر * فصل * البينة حجة متعددة والاقرار حجة قاصرة والتساقض يمنع دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب فلو ولدت امه مبيعة فاستحققت بينة تبعها اولدها ان كان في يده وقضي به ايضا وقيل يكفي القضاء بالام وان اقر بها رجل لا يتبعها وان قال شخص لا اشرى فانا عبد فاشتراه فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا او مكانه معلوما لا يضمن الا بصره والاضمن وربيع على البائع اذا حضر (وان قال ارتضى فلا ضمان اصلا (ومن ادعى حقا بمجهولا في دار فصول على شئ فاستحق بعضها فلا رجوع عليه (ولو استحق كلها رد كل العوض وفهم منه صحة الصلح عن المجهول (ولو كان ادعى كلها رد حصة ما استحق ولو بعضا (ولمن باع فضولي ملكه ان يفسخه وله ان يجسره بشرط بقاء العاقدين والمعتود عليه والمالك الاول (وكذلك بقاء الثمن ان كان عرضا واذا اجاز فالثمن العرض ملك للفضولي وعليه مثل المبيع لو مثلبا والا فحقته وغير العرض ملك للتجبر امانة في بد الفضولي (والفضولي ان يفسخ قبل اجازة المالك (وصح اعتناق المشتري من الغاصب اذا اجبر الباع خلافا لمحمد (ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند المشتري فاجبر فارشه له ويصدق بما زاد على نصف ثمنه (ومن اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام بينة على اقرار البائع او السيد بعدم الامر واراد بده لا تقبل (ولو اقر البائع بذلك عند القاضي فله رده (ولو اشترى دارا من فضولي وادخلها في بناءه فلا ضمان على

لأنه لا يملك

في المجلس

في المجلس

في المجلس

اي بذكر مراقفها وهي حقوقها اي بغيرها لك بغيرها داماد

في بيع ماله شرب داماد لان هذه الاشياء تابعة من وجه باعتبار وجودها بدون مطلب الجميع فبذلك لا يترك في بيان احكام الاحتقاق

لانه يبيع لها فيدخل في الحكم عليها اي لرجل يطلب شراء عبدا لوجود من عليه الحق وهو البائع اي وان لم يكن البائع حاضرا ولم يكن مكانه معلوما رجع المشتري على العبد بالحق عند الطرفين داماد

اي بعدم امر رب العبد

في المجلس

في المجلس

في المجلس

في المجلس

يعني لو كان الكثر
قد ضا لا سيما فاشترى
المستغفرين في أمر
غيره وراي المقرض
يقضه فيها فله
فانه يصح وان لم يده
الكل الى المقرض
اعارة وكان المقرض
عليه حقه فله ان ي
فهم يمكن
الاستبدا الى
المسلط اليه
اي يقض الكرضه
اي لا يجلي المسلم اليه
بقضه لاننا

الفضولي خلافاً لمحمد * باب السلم * هو بيع آجل بعاجل ويصح فيما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا في غيره فيصح في المكمل والموزون سوى النقدين وفي العدي المتقارب كالجز والبيض عدداً وكيلاً (وفيه في القلوس خلافاً لمحمد) وفي اللين والجز إذا سمي ملبس معلوم (وفي المذروع كالثوب أن يبين طوله وعرضه ورقته) وفي السمك المالح وزنا ونوعاً معلومين (وكذا الطريق في جنبه فقط) ولا يجوز فيها عدداً (ولا في الحيوان وأطرافه ولا في جلوده عدداً) (ولا في الحطب حزماً وإل طبع جزاً) (ولا في الجوهر والخز ولا في اللحم طرياً) (ولا يصح إذا وصف موضع معلوم منه بنصفه معلومة) (ولا يجوز السلم بكيل أو ذراع معين لا يذرى قدره ولا في طعام قريبة أو غير نخلة معينة ولا فيما لا يبقى من حين العقد إلى حين الحبل) (وشرطه بيان الجنس كبر وشعر) (والنوع كسقية أو نخلة) (والصفة كعبد أو ردي والقدر نحو كذا رطلاً أو كيلاً بما لا ينقبض ولا ينسط وأجله معلوم) (وأقله شهر في الأصح) (وقدر رأس المال أن كان كيلياً أو وزناً أو عدداً) (فلا يجوز في جنسين بلا بيان رأس مال كل منهما ولا بنقدين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه) (ويمكن إيفاء الذك أن له حل ومؤنة) (وعندهما لا بشرط معرفة قدر رأس المال إذا كان معيناً ولا مكان الإيفاء ويوفيه في مكان عقده) (ومثله الثمن والجرة والقسمه وما لا حل له يوفيه حيث شاء في الأصح اتفاقاً) (وقبض رأس المال قبل التفرق بشرط بقاؤه) (قلوا ما ثمة نقداً وما ثمة ديناً على المسلم إليه في كبر بطيئ في حصة الدين فقط) (ولا يجوز التصرف في رأس المال أو المسلم فيه قبل قبضه بشركة أو تولية ولا بشرط شيء من المسلم إليه برأس المال بعد التقابل قبل قبضه) (ولو اشتري كراً وأمر رب السلم بقبضه له قضاء لا يصح

ولو امر مفرض بذلك صح (وكذا لو امر رب سلمه بقبضه له ثم
لنفسه فأكاله لأجل المسلم إليه ثم لنفسه صح ولو أكل المسلم البه
في ظرف رب المسلم بأمره وهو غائب لا يكون قبضا (ولو أكل
البايع كذلك كان قبضا (بخلاف ما لو أكل في ظرف نفسه
أو في ناحية بيته (ولو أكل الدين والعين في ظرف المشتري ان بدأ
بالعين كان قبضا وان بدأ بالدين فلا (وعندهما صح قبض
العين فان شاء رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع (ولو أسلم أمة
في كره وقبضت ثم تقا يلا فأنبت قبل ردها يوق التعايل ونجب
فمنها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقا يلا صح (وكذا المفاوضة
في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن فيهما (ولو ادعى أحد عاقدى
السلم بيان الإجل أو اشتراط الرداءة وانكر الآخر فالقول لمدعيهما
مطلقا (وقالوا للبر أن كان رب السلم في الأولى أو السلم إليه في الثانية
والاستصناع بأجل سلم فيصح فيما أمكن من شرط صفته وقدره معروف
أولا وبلا أجل يصح فيما معروف كخف وطشت وقمة وهو بيع
لاعدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو
العين لا عمله (فلو أتى بما صنعه غيره أو بما صنعه هو قبل العقد
فاخذه صح ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره فيصح بيع الصانع له
قبل رؤيته وله أخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالثوب
* مسائل شتى * يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع علمت
أولا والذي في البيع كالمسلم الأفي الخمر فأنها في حقه كالخل
والخمر يرفى حقه كالإشاة (ومن زوج مشربته لا آخر قبل قبضها جاز
فان وطشت كان قبضا والا فلا (ومن اشترى شبرا فغاب غيبة
معروفة لا يباع في دين بايعه وان لم تكن معروفة يباع فيه
إذا برهن أنه باعه منه إذا لم يكن قبضه (وان غاب أحد المشتريين
فلما حضر دفع كل الثمن وقبض المبيع وحده إذا حضر الغائب

ممن بر مغلوبی جعل امه رأس المال
فإن شاءوا كرهوا التسلیم

من البائع
المشتراء ولم يقبض
أي يقبض التوك الذي
المسلط فيه
عليه من التوك
ولا جاز القفا

حتى ينقد حصته (وان اشترى بالف مثقال ذهب وفضة فهما
 نصفان) وان قال بالف من الذهب والفضة فن الذهب
 خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة (ومن
 قبض زيقا بدل جيد غير عالم به فانفقته او هلك فهو قضاء) وقال
 ابيوسف رد مثل الزيف وتقصي الجيد (وان افترق طيرا وباض
 في ارض او تكس طي فهو لمن اخذه) وكذا سيد تعلق بشبكة
 منصوبة الجراف او دخل دارا (ودرهم اوسكر نثر فوق على ثوب
) فان اعد صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط او اغلق باب
 الدار بعد الدخول ملكه ولبس للغير اخذ كما لو وصل الحمل
 في ارضه او نبت فيها شجرا او اجتمع تراب بحيران الماء (ما لا يصح
 تعليقه بالشرط ويبطاله الشرط القاسد البيع واجازته والقسمه
 والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين وعزل
 الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف (وكذا
 التحكيم عند ابي يوسف خلافا لمحمد) وما لا يبطاله الشرط القاسد
 القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتق
 والرهن والايضاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاه
 والامارة والكفالة والحوالة والوكالة والاقانة والكفاية واذن العبد
 في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العبد والجراحه وعقد
 الذمة وتعليق الرد ببيع او بخيار شرط وعزل القاضي
 * كتاب الصرف * هو بيع ثمن بثن تجانسا ولا شرط فيه
 التقابض قبل التفريق (وصح بيع الجنس بغيره بمجازفة وبفضل
 لا يبعه بجنسه الا مساويا وان اختلفا جودة وصباغة فان بيع
 بمجازفة ثم علم انساوي قبل التفريق جاز (ولا يجوز التصرف
 في بدل الصرف قبل قبضه) فلو باع ذهبا بفضة واشترى بها
 ثوبا قبل قبضها فسد بيع الثوب (ولو اشترى امة تساوي الفا

كتاب الصرف

مع طريق قيمته الف بالدين ونقد الف فهو ثمن الطوق (ولو اشترى
 بالدين الف نقدا والف نسيئة فالتقيد ثمن الطوق) وان اشترى
 سيفا حليته خسون بمائة ونقد خسين فهي حصاة الحلية
 وان لم يبين اوقاله من ثمنها (وان تفرقا بلا قبض صح في السيف
 دونها ان تخلص بلا ضرر والابطال فيها) وان باع اناة فضة
 وقبض بعض ثمنه واكثرها صح فيما قبض فقط والاناة مشتركة
 بينهما (وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي بحسبه اوردته
) ولو استحق بعض قطعة نقرة اشترى ما بقي بحسبه اوردته
 بلا خيار (وصح بيع درهمين ودينار بدينارين ودرهم (وبيع كبر
 وكر شعير بكري وكري شعير) وبيع احد عشر درهما بعشرة
 دراهم ودينار (وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين
 ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقا ان دفع
 الدينار وتقاصان العشر قبل العشرة) وما غلبه الفضة او الذهب
 فضة وذهب حكما (فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض
 الا مساويا او زنا (ولا استقراضه الا وزنا) وما غلب عليه الغش
 منها فهو في حكم العروض (فبيعه بالخالص على وجهه حلية
 السيف) ويصح بيعه بجنسه متفاضلا بشرط التقابض في المجلس
 (والتباعد والاستقراض بما يروج منه وزنا او عددا او بها
 ولا يبعين بالتعيين لكونه ثمن) ولو اشترى به فكسد بطل البيع
 وقالا لا يطل وتجب قيمته يوم البيع عند ابي يوسف وآخر
 ما يقول به عند محمد (وما لا يروج منه يبعين بالتعيين) والمساوي
 الغش كغلوبه في التباعد والاستقراض وكذا في الصرف وقبل
 كفايه (ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يبعين فان كسدت
 فاختلاف كاف كساد الغشوش (ولو استقرضها فكسدت يرد
 مثلها) وعند ابي يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم الكساد

(ولا يجوز البيع بغير التافهة ما لم يتعين) (ومن اشترى بنصف درهم
فلوس او دنانير فلوس او قيراط فلوس جاز البيع وعليه ما يباع
بنصف درهم او دنانير او قيراط منها) (ولو دفع الى صير في درهمها وقال
اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصف الا حبة فسد البيع في الكل
وعندهما صح في الفلوس) (ولو كرر اعطني صح في الفلوس
اتفاقا) (ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس ونصف الا حبة
صح في الكل) (و النصف الا حبة بمثلها والفلوس بالباقي
* كتاب الكفالة * هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لاقى الدين
هو الاصح ولا تصح الا من يملك التبرع) (وهي ضم يان بالنفس
وبالمثال فالاولى تنقذ بكفلة بنفسه او بقرينة ونحوهما بما يعبر به
عن البدن او بجزء شايع منه كبنصفه او عشرينه) (وبعضه
او هو على اولى اوانا زعيم او قبيل منه) (لابا ناضا من لمعرفته
(وصح اخذ كفيلين او اكثر) (ويجب فيها احضار المكفول
اذا طلبه المكفول له فان لم يحضره حبس) (وان عين وقت تسليمه
لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبيل ذلك بى) (فان غاب
المكفول به وعلم مكانه امهله الحياتكم مدة ذهابه وايا به فان مضت
ولم يحضره حبسه) (وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به) (وتبطل
بموت الكفيل والمكفول به ولو عبدا دون موت المكفول له بل
يطالب وارثه او وصيه الكفيل ويرأ اذا سلمه حيث تمكن بمخاضته
وان لم يقل اذا دفعته اليك فانابى وتسليم وكفيل الكفيل
اورسوله وتسليم المكفول به نفسه من كفاله) (فان شرط تسليمه
في مجلس القضاة فسلمه في السوق قالوا يبرأ والمختار في زماننا
انه لا يبرأ) (وان سلمه في مضر آخر لا يبرأ عندهما ويرأ عند الامام
(وان سلمه في بركة او في السواد لا يبرأ) (وكذا ان سلمه في النجس
وقد حبسه غير الطالب فان كفله بنفسه على انه ان لم يواف به

مطلب الكفالة

عدا

عدا فهو ضامن الماعل به فلم يوافق به عدا لزمه ماعله) (وان فات
ولا يبرأ من كفالة النفس) (ومن ادعى على آخر مائة دينار بينها
اولم بينها فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به عدا فعليه
المائة فلم يوافق به عدا لزمه المائة خلافا لمحمد) (ولا يجبر على
اعطاء كفيل بالنفس في حد وقصاص فان سمح به نفسه
صح) (وقال يجبر في القصاص وحد القذف) (فان شهد عليه
مستوران في حد او قود حبس) (وصح ان شهد عدل واحد
خلافا لهما في رواية) (وصح الرهن والكفالة بالخراج) (والكفالة
بالمال صحيحة ولو مجهولا اذا كان دينيا صحيحا بتكفلت عنه بالف
او بمالك عليه او بما يدرك في هذا البيع) (وكذا او علقها بشرط
ملازم كشرط وجوب الحق نحو ما يبيع فلانا او ما غصبك
او ما ذاب لك عليه او ان استحق المبيع فعلى) (وكشرط امكان
الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو المكفول عنه) (وكشرط تعذر
الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد) (وان علقها بمحرد الشرط
كحبس الرج ومجي المطر بطل) (وكذا ان جعل احدهما
اجلا فتصح الكفالة ويجب المال حالا) (وللطالب مطالبة
اي شاء من كفيله واميله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون
حوالة كما ان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة) (ولو طالب
احدهما مطالبة الآخر) (فان كفله عليه فبرهن على الف
رأه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقر به مع يمينه والاصيل
في اقراره باكثر على نفسه خاصة) (فان كفله بلا امره لا يرجع عليه
بما ادعى عنه وان اجازها المكفول عنه وان بامر رجوع) (ولا يطالبه
قبل الاداء فان لوزم فله ملازمته وان حبس فله حبسه ويرأ
الكفيل باداء الاصيل) (وان ابرأ الطالب الاصيل او اخر عنه يبرأ
الكفيل وتأخر عنه) (وان ابرأ الكفيل او اخر عنه لا يبرأ الاصيل

ولا يأتى آخره (فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت يتأجل
 عن الاصيل ايضا) (ولو صالح الكفيل عن الف على مائة براء
 ورجع بها فقط ان كفل بامرء) (وان صالح عن الالف يجنس آخر
 رجع بالالف) (وان صالح عن موجب للكفالة يرى هو دون
 الاصيل) (وان قال الطالب للكفيل بالامرء برئت الى من المال
 رجع على اصيلة وكذا ان برئت عند ابي يوسف خلافا ل محمد
 وفي ازالته لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه في البيان
 في الكل) (ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط كسائر
 البراءات والمختار الصحة) (ولا يجوز الكفالة بما تمحذر استيفاءه
 من الكفيل ككسائر القصاص ولا بالاعيان المضمونة بغيرها
 كالمبيع والمرهون) (ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستأجر
 ومال المضاربة والمشاركة) (ولا بد من صحيح كبدل الكتابة
 حرر كفل به الوعد) (وكذا بدل السعاية عند الامام) (ولا بالحل
 على دابة معينة او بخدمة معينة معين بخلاف غير المعينين
 ولا عن ميت مقلد خلافا لهما ولا بلاقبول الطالب في المجلس
 وقال ابو يوسف يجوز مع غيبته اذا بلغه فاجاز) (فان قال المريض
 لوارثه تكفل عني بما على فكفل مع غيبة الفرع جاز اتفاقا
 (ولو قاله لاجني اختلف فيه المشايخ) (ويجوز بالايمان المضمونة
 بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء والمغصوب والمبيع فاسدا
 وبسليم المبيع الى المشتري والمرهون الى الزاهن والمستأجر الى
 المستأجر وبالثلث * فصل * ولو دفع الى الاصيل المثال الى كفيله
 قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترده منه وما ربح فيه الكفيل
 فله ولا يصدق به ورده الى المطلوب احب ان كان المدفوع
 شيئا يتعين كالبخر خلافا لهما) (ولو امر الاصيل كفيله ان يتعين عليه
 ثوبا ففعل فالثوب لا كفيل والربع عليه) (ومن كفل لاخر بما ذاب له

مطلب

على

على غيرهما او بما قضى له به عليه فطالب الغريم فيهرن الطالب
 على الكفيل بان له على الغريم انما لا يقبل) (ولو برهن ان له على
 زيد القسا وهذا كفيله بامرء قضى به عليهما ولو بلا امرء قضى على
 الكفيل فقط وضمنان الدرك المشتري عند البيع تسليم يبطئ
 دعوى الضامن المبيع بعد ذلك) (وكذا لو كتب شهادته وختم
 على صك كتب فيه باع ملكه اويدها بانه) (بخلاف ما لو كتبها
 على اقرار العاقدين وضمنان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل) (وكذا
 ضمنان المضارب الثمن رب المال) (وضمنان احد الشريكين
 حصة شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة وصح لو بصفتين
) (وضمنان الدرك والخراج والقسمة صحيح) (وكذا ضمنان التوابع
 سواء كانت بحق ككرى التهر واجرة الخمارس او بتعدير حق
 كالجبايات وضمنان العهدة باطل وكذا ضمنان الخلاص خلافا لهما
) (ولو قال الكفيل ضمنته الى شهر وقال الطالب بل حالا فالقول
 للكفيل) (وفي الاقرار المقر له ولا يؤخذ ضامن الدرك ان استحق
 المبيع مالم يقض عليه على بايعه * باب كفالة الرجلين والعبدين *
 دين عليهما كفل كل عن صاحبه اذا اداه احدهما لا يرجع به على
 الآخر الا اذا زاد على النصف) (ولو كفلا بمال عن رجل وكفل
 كل منهما به عن صاحبه فاداه رجع بنصفه على شريكه
 او بكفه على الاصيل لو بامرء) (ولو ابرا الطالب احدهما فله اخذ
 الآخر بكفه) (ولو فسخت المفاوضة فلو رب الدين اخذ من شاء
 من شريكهما بكل دينه وما اداه احدهما لا يرجع به على الآخر
 مالم يزد على النصف) (واذا كونت العبدان بعقد واخذ وكفل
 كل من صاحبه رجع كل على الآخر بنصف ما ادى) (وان ادين
 السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصة الآخر منه
 اصابة او من المعق كفا له ويرجع المعق فقط بما ادى على صاحبه

مطلب
 كفالة الرجلين
 والعبدين

(ولو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه) فكفل به رجل كفالة مطلقه لم الكفيل حالا (واذا ادى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه) واو ادى رقة عتبه فكفل به رجل فوات العبد فبرهن المدعى انه له ضمن الكفيل فعتقه (ولو كفل سيد عن عبده بامر او عتبه غير مدبون عن سيده فعتق فأي ادى لا يرجع على الآخر * كتاب الحوالة * هي نقل الدين من ذمة الى ذمة وتصح في الدين لا في العين برضى المحتال والمحتل عليه) وقيل لا بد من رضی المحيل ايضا واذا تمت برى المحيل بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء بخافه التوى (ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو يموت المحتال عليه مقلنا او انكاره الحوالة وحلفه ولا يئنه عليها) وعندهما بتقليس القاضى اياه ايضا وتصح بالدراهم المودعة (يبرأ المحتال عليه بهلاكها وبالمقصوبة ولا يبرأ بهلاكها) واذا قيدت الحوالة بالدين او الوديعة او الغصب لا يطالب المحيل المحتال عليه مع ان احتمال اسوة افرماه المحيل بعدموته وان قيد بشئ فله المطالبة (ولا تبطل الحوالة باخذه ما على المحتال عليه او عنده واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل ما احال به فقال احلت بدني لي عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب المحيل المحتال بما احال فقال احلتني بدني لي عليك لا تقبل بلا حجة (ويكره السقجة وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق * كتاب القضاء * القضاء الحق من اقوى القرائن وافضل العبادات (واهل من هو اهل للشهادة وشرط اهليته شرط اهليتها والفاسق اهل له ويصح تقليده) ويجب ان لا يقلد كما يصح قبول شهادته (ويجب ان لا تقبل ولو فسق العدل يستحق العزل ولا يعزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا) واواخذ القضاء بالرشوة لا يصبر قاضيا والفاسق يصلح مقنيا وقبيل لا (ولا ينبغي ان يكون

مطلب الحوالة

كتاب القضاء

القاضي

القاضي فظا غليظا بجارا عنيدا (وينبغي ان يكون موثوقا به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه) وكذا المفتي والاجتهاد شرط الاولوية فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقدر والاولى (وكره التقليد لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به ولا بأس به لمن يثق من نفسه بآداء فرضه (ومن تعين له فرض عليه) ولا يطلب القضاء ولا يسأله ويجوز تقليده من السلطان الجابر ومن اهل البنى الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق (واذا تقلد يسأل ديوان قاض قبله وهو الخرايط بالتي فيها السجلات والمحاضر وغيرها (ويبيع اميين يقبضانها بحضور المعزول او امينه ويسأله شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة وينظر في حال المحوسنين من اقر بحق او قامت به عليه بينة الزمه ولا يعمل بقول المعزول والايصادى عليه ثم يخلى سبيله بعد ما استظهر في امره ويعمل في الودائع وغلات الوقوف بالبيننة او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول الا ان اقر ذواليد بالسليم منه (ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول فلا بأس به (ولا يقبل هدية الامن قريبه او من جرت عادته بمهاداته ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة (ويحضر الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذان لم يحضر (ويشهد الجنائز ويعود المريض ويتخذ مترجما وكتبا عدلا ولا يشتر اليه ولا يضيغه دون الآخر ولا يضحك اليه ولا يمزح معه ولا يلقنه حجة (ويكره تلقنه الشاهد بقوله اشهد بك هذا (واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة ولا يبيع ولا يشترى في مجلسه ولا يمازح لا فان عرض له هم او نغاس او غضب او جوع

او عطش او حاجة كف عن القضاء (واذا تقدم اليه الخصمان
 فان شاء قل لهما ما اكهما وان شاء سكنت واذا تكلم احدهما
 اسكت الآخر * فصل * واذا ثبت الحق للمدعي وطلب حبس
 خصمه فان ثبت بالاقرار لا يحبس الا اذا امره بالاداء فاقب واثبت
 بالينة حبسه قبل الامن بالدفع وقيل لا (فان ادعى للفقير حبسه
 في كل مال له بدل مال كاشم والقرض او بالتزامه كالمهر المجل
 والكفالة لا قيماء عند ذلك الا اذا برهن خصمه ان له مالا
 ويحبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لظهره
 هو الصحيح) وقيل شهرين او ثلثة (فان لم يظهر له مال خلى
 سبيله الا ان يبرهن خصمه على بساره فابعد حبسه) ولا يسمع
 الينة على اعساره قبل حبسه عليه طاعة المشايخ (ويحبس الرجل
 لنفقة زوجته لا والد في دين ولده الا ان ابي من الاتفاق عليه
 ولو مرض في الحبس لا يخرج اذا كان له من يخدمه فيه والاخرج
 ولا يمكن المحرف من اشتغاله فيه هو الصحيح) ويمكن من وطئ
 جاريته ان كان فيه خلوة (واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى
 سبيله) ولا يحول بينهم وبين غرامة بل يلازمونه ولا يمنعونه
 من التصرف والسفر ياخذون فضل كسبه يقسم بينهم
 بالخصص (والملازمة ان يدوروا معه حيث دار) فان دخل داره
 جلسوا على الباب (ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يلازمها
 بل يبعث امرأة تلازمها) وقالوا اذا فلسه الحاكم يحول بينه
 وبين غرامته الى ان يبرهنوا ان له مالا * فصل * اذا شهدوا
 عند القاضي على خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم
 وهو السجل (وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها
 ليحكم المكتوب اليه وهو كتاب القاضي الى القاضي والكتاب
 الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة ويقبل في كل ما لا يسقط

مطلب

مطلب اذا شهدوا

بالشبهة

بالشبهة كالدين والعقل والنكاح والنسب والغصب والامانة
 والمضاربة المحمودة (ومن محمد قوله في كل ما ينقل وعليه
 المتأخرون وبه يفتي ولا بد ان يكون الى معلوم بان يقول من فلان
 الى فلان ويذكر نسبهما فان شاء قال بعهده والى كل من يصل
 اليه من قضاة المسلمين ويقرأه على من يشهد به عليه ويعلمهم
 بما قبله وتكون اسماؤهم وابناؤهم ونحوهم بحضرتهم وبحفظوا
 ما قبله او يكتلم اليهم) (واو لو سئل لم يشترط شيئا من ذلك سوى
 اشهادهم انه كذا لما اقبل بالقضية) (واذا اختار المشرع حسي قوله
 وليس الخبر كالميثاق واذا وصل الى المكتوب اليه فظهر الى يخته
 ولا يقبله الا بحضور الخصم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين
 انه كذا فلان القاضي قرأه علينا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه
 (ويشترط ان يوصف بأنه كذا فلان وختمه) (وعنه ان الحكم ليس
 بشرط فاذا شهدوا وقضه وقرأه على الخصم او على مافيه
 (ويصل الكتاب بكتاب المكتوب اليه وهو له قبل وصول الكتاب) (ويجوز
 المكتوب اليه الا ان يكتب بعد اتمه والى كل من يصل اليه
 من قضاة المسلمين لا يولوا الخصم بل يتقدم على وارثه) (واذا اتم
 القاضي بطي من حقوق الغيب في زمن ولائهم ومجملها جازله
 ان يلغى به * فصل * ويجوز قضاء المرأة في غير حدر وقدم
 (ولا يختلف قاض الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور
 بالجمعة) (واذا اختلف القوض اليه فتابه لا يعزل بعزله ولا بعونه
 بل هو نائب الاصل وتخير للقوض ان قضى نائبه بحضوره او بغيره
 فاجازة جاز كما في الوكالة) (واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر
 في امر اختلف فيه في الصدر الاول امضا مان لم يخالف الكتاب
 او البينة المشهورة او الاجماع) (وما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر
 فيه خلاف البعض) (والقضاء محل اوجرمه ينفذ ظاهرا وباطنا

سالمه
نوعه في الجمع

مطلب

واو بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين (وعندهما لا يتخذ باطنا
 بشهادة الزور) (قلوا اقامت بينه زور انه تزوجها) وحكم به حل
 لهما بمكته خلافا لهما (وفي الاملاك المرسلة لا يتخذ باطنا اتفاقا
 والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رايه ناسيا او عامدا لا يتخذ
 عندهما بوجه بغي وعند الامام يتخذ لونا سبعا) (وفي العهد روايتان
 ولا يتقضي على غائب الا بحضوره ثابته حقيقة كوكيله او شرعا
 كوضي عليه القاضى او حكما بان كان ما يدعى على الغائب مبيحا
 لما يدعى على الحاضر فان كان شرطا لا يصح (ويقرض القاضى
 مال البنيم ويكتب ذكر الحق) ولا يجوز ذلك للوصى ولللاب
 في الاصح * فصل * ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا لحكم
 بينهما صح وتقد حكمه عليهما بينة او اقرار او تكول واخياره
 باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولا يتم ولكل منهما
 ان يرجع قبل حكمه لابعده واذا ارفع حكمه الى قاض آخر امضاء
 التوافق مذهبنا والا نقضه (ولا يصح التحكيم في حد وقود
 ويصح في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتى به دفعا للجائز العوام
 واو حكما في دم خطأ فحكم بالدية على العاقلة لا يتخذ (ولا يصح
 حكم المحكم ولا المولى لابويه وولده وزوجه ويصح عليهم
 ويصح لمن ولاه عليه * مسائل شتى * ليس لذي سفلى عليه
 علو لشجرة ان يتدفق منقلبه او ينقب كوة بلارضى ذي العلو
 ولا لذي العلو ان يبنى عليه (وعندهما لكل منهما فعل مالا ضرر
 فيه بلارضى الآخر) (وقيل قولهما تفسير لقوله وليس لاهل زانية
 مستطيلة يتشعب منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في المنشعبة
 (وفي النافذة مستدرة لائق طرفاها لهما ذلك) (ومن ادعى حصة
 في وقت فمثل بينه فقال بحدني الهبة فاشترى به منه اولم يقل
 ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل

مطلب
ولو حكم الخصمان

مطلب مسائل شتى

ومن

(ومن ادعى ان هذا اشترى جارية فأنكر زيد وترك هو خصومه
 حل له وطئها) (ومن اقر يقض عشرة وادعى انها زبوف
 او بخرجة صدق لان ادعى انها استوفى ولان اقر يقض الجارية
 او حقة او الثمن او بالامانة (ولا يقف ما يرد بيت المال) (والشهرجة
 ما يرد الخمار ايضا) (والستوفة ما غلب غشه) (ومن قال لمن اقر له
 بالفلس لي عليك شئ قال في مجلسه نعم لي عليك الف لا يقبل
 منه بلا حجة بخلاف مال الوكيل كذب من قال له اشترى مني هذا
 ثم صدقه (ومن قال ان ادعى عليه مالا كان لك على شئ قط
 فبرهن عليه به فبرهن هو على القضاء او البراءة قبل برهانه وان زاد
 على انكاره ولا يعرف فلا) (والو ادعى على آخر بيع امته منه
 واراد ردها يعيب فانكر فبرهن المدعى على البيع والمنكر على
 البراءة من كل عيب لا يسمع برهان المنكر وذكر ان شاء الله
 في آخر صك يبطل كله وعندهما آخره فقط وهو استحسان
 * فصل * مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال
 وارثه بل قبله فالقول له (وكذا لو مات مسلم فقالت زوجته اسلمت
 قبل موته وقال الوارث بل بعده) (وان قال المودع هذا ابن
 مودعي الميت لا وارث له فغيره دفع الوديعة اليه) (وان قال لا آخر
 هذا ابنه ايضا وكذبه الاول قضى الاول) (ولو قسم الميراث
 بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها لانعرف له وارثا
 او غيرهما آخر لا يؤخذ منهم كقبيل وهو احتياط ظلم (وعندهما
 يؤخذ) (ومن ادعى عقارا ارثا له ولاخيه الغائب وبرهن عليه دفع
 اليه نصفه وترك باقية مع ذي اليد بلا اخذ كقبيل منه واوجاحدا
 وقال ان كان جاحدا اخذ النصف الآخر منه ووضع عنده امين
 (وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق) (وقيل على الخلاف
 (واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدلون اعادة البينة

مطلب مات نصراني

مطلب مسائل شتى

زوجته (ومن رأى شيئاً سوى الآدمي في يد متصرف فيه
نصرف الملاك أنه له أو وقع في قلبه ذلك) (والآدمي إن كان
رقم أو كان صغيراً لا يعبر عن نفسه فكذلك) (ولو فسر القاضي
أنه شهد بالنساع أو بما جاز لا قبلها) (وهو شاهد أنه يحضر
دفن زيد أو صلى عليه قبلت وهو عيان * باب من تقبل شهادته
ومن لا تقبل * لا تقبل شهادة الأعمى خلافاً لابي يوسف فيما
إذا تحملها بصيراً) (ولاشهادة المملوك والصبي إلا أن يحمل حال
الرق والصغر وأدبا بعد العتق والبلوغ) (ولاشهادة المحدث
في قذف وانتاب إلا أن حد كافر ثم أسلم) (ولاشهادة لاصلة
وإن علا وفرعه وإن سفل وجده ومكاتبه ومن أخذ الزوجين
نلاتر والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) (ولاشهادة
الخنث الذي يفعل الردي والنساجة والمغنية والعدو بسبب الدنيا
على عدوه) (ومد من الشرب على الأهل ومن يلعب بالظهور
أو الطنبور أو يفتي للناس أو يلعب بالزبد أو يقامر بالشطرنج
أو نفوته الصلاة بسببه أو يرتكب ما يوجب الحد أو يأكل الربوا
أو يدخل الحمام بلا إزار أو يفعل ما يستخف به كالبول والأكل
على الطريق أو يظهر سب السلف) (وتقبل الشهادة لأخيه
وعمه ومحرمه رضاعاً أو مصاهرة) (وشهادة أهل الأهواء إلا
الخطاينة والذمي على مثله وإن اختلفا) (وعلى المستأمن دون
عكبه والمستأمن على مثله إن كانا من دار واحدة وعدو بسبب
الدين ومن ألم بصغيرة إن اجتنب من الكبار وطلب صوابه
والأقلف والخصي وولد الزنا والخنثي والعمال والمعتق لمعتقه
(والمعتبر حال الشاهد وقت الأداء لا التحمل) (ولو شهدا أن أباهما
أوصى إلى زيد وزيد يدعيه قبلت وإن أنكر فلا) (ولو شهدا
أن أباهما الغائب وكله لا تقبل وإن ادعاه) (ولو شهدا بابتاع

مطلب
من تقبل شهادته

أنه أوصى إلى زيد وهو يدعيه قبلت) (وكذا لو شهد مدبونا
أو عن أوصى لهما أو وصييه) (ولتقبل الشهادة على جرح مجرد
وهو ما يفسق به من غير إيجاب حق للشرع أو للعبد نحو هو
فاسق أو آكل الربوا أو أنه استأجرهم) (وتقبل على إقرار المدعي
بنفسه أو على أنهم عبيد أو محدودون في قذف أو شاربوا خمر
أو قذفوا أو شركاء المدعي أو أنه استأجرهم لهما بكذا وأعطاهم
ذلك من ماله أو أنه ألقى ماله بينهم بكذا أو دفعت اليهم على
أن لا يشهدوا على قسدهم) (ومن شهد ولم يبرح حتى قال
أو هممت ببعض شهادتي قبل أن كان عدلاً * باب الاختلاف
شرط موافقة الشهادة الدعوى) (فلو ادعى ذاراً شراء وارثاً
وشهدت عليك بطلاق ردت وفي عكسه تقبل) (وكذا شرط اتفاق
الشاهدين إقطاعاً ومعنى) (فلاتقبل لو شهد أحدهما بالالف أو مائة
أو طلاقة والآخر بالعين وبما شئت وبطلقتين أو ثلث وعندهما تقبل
على الأقل ولو شهد أحدهما بالالف والآخر بالالف ومائة والمدعي يدعي
الأكثر قبلت على الألف اتفاقاً) (وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة
وطلقة ونصف) (ولو شهدا بالف أو بقرض الف وقال أحدهما
قضى منها كذا قبلت على الألف لا على القضاء ما لم يشهد به
آخر) (ويبنى لمن علمه أن لا يشهد حتى يقر المدعي به) (ولو شهدا
بقتله زيداً يوم الخميس بمكة وآخران بقتله إياه فيه بكوفة ردتا
فإن قضى بأحدهما أو لا بطلت الأخيرة) (ولو شهدا بسرقة بقرة
واختلفا في لونها قطع وإن اختلفا في الذكورة والأنثى لا) (وعندهما
لا يقطع فيهما وفي العصب لا تقبل اتفاقاً) (ولو شهدوا أحد
بالشراء أو النكاح بالف والآخر بالف ومائة ردت) (وكذا العتق
على مال والصلح عن قود والرهن والخلع إن ادعى العبد والقاتل
والراهن والمرأة) (وإن ادعى الآخر كان كدعوى الدين) (والاجارة

مطلب الاختلاف

كالبيع عند أول المدعى كالدائن بعدد (وفي إنكاح تقبل بلا انقضاء
 استحيانا) ولا فرق فيه بين دقوى الأقل أو الأكثر وقال الأندلسي
 فيه أيضا (ولا بد من إجازة شهادة قائله بأن يقول الشاهد ما
 تركه خير من المدعى أو مات وهذا ملكه أو في يد من خلافه لا في يد من
) فان قال ضحك هذا الشيء لا بد للمدعى إعارته من ذي اليد أو دفعه
 إياه قبلت بلا جرح (وإن شهد أن هذا الشيء كان في يد المدعى
 متذكرا حديث (وإن شهد أنه كان ملكه قبلت ولو أقر المدعى عليه
 أنه كان في يد المدعى أمضا بالبيع المبيع) (وكذا لو شهد بإقراره
 بذلك * باب الشهادة على الشاهد * تقبل في غير حد وقود
 وإن تكررت (وشروطها) لا بد من حضور الأصل بموت أو مرض من
 أو سفر وإن يشهد من كل أصل فتشأن لا تغاير فرعى الشاهد بين
 (وصفتها) لا يقول الأصل الشاهد على شهادتي أنا شاهد بكذا
 (ويقول الفرع عند الأداء لشهدين فلا يشهدني على شهادة
 بكذا) وقاله الشاهد على شهادتي به (ويصح تغديل الفرع
 أصله وأحد الشاهدين الآخر فلا يشهدني) (وتقبل شهادة
 في حاله عند أبي يوسف (وقال محمد بن زياد) (وتقبل شهادة
 الفرع بانكار الأصل الشهادة وإن شهدا على شهادة اثنين
 على فلانة بنت فلان الفانية وقالوا أخبرنا أمها يعرفانها وجاء
 المدعى بأمر أو لم يدار يا أمها هي أم لا قبل له هاتين شاهدين أنها
 هي (وكذا في نقل الشهادة فان قالوا فيها التهمة لا يجوز حتى
 ينسبها إلى فخذها والتعريف يتم بذكر الجسد أو الفخذ أو بنسبة
 خاصة (والنسبة إلى المضر أو إلى المحلة الكيرة عامة وإلى السكة
 الصغيرة خاصة * باب الرجوع عن الشهادة * لا يصح الرجوع
 عنها إلا عند قاض (فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما عند
 غيره لا يحلفان) لا قبل برهانه عليه (بخلاف ما لو ادعى وقوعه

مطلب
 الشهادة على الشهادة

مطلب
 الرجوع عن الشهادة

عند قاض ونصينه أياهما (فان رجعا قبل الحكم لا يحكم
 وإن بعده لا يقض (ونصينه ما اتلفاه بها إذا قبض المدعى مدعا
 دينا كان أو عينا فان رجعا أحدهما ضمن نصفها (والعبرة لمن بقي
 لآخر رجعا) فان شهدا بثلاثة ورجع واحد لا يضمن فان رجع آخر
 ضمن نصفها (وإن شهد رجل واحد لا يضمن فان رجعت واحدة ضمن
 ربعا فان رجعتا ضمن نصفها (وإن شهد رجل واحد وشمسة نسوة
 فرجع ثمان لا يضمن شيئا قال رجعت أخرى ضمن التسع ربعا
 وإن رجع العشر ضمن نصفها وإن رجع الكل فعلى الرجل سدس
 وعليهن خمسة أسداس (وعندهما عليه نصف وعليهن نصف
) (وإن شهد رجلان وأمر أنه ورجعوا فالغرم على الرجلين خاصة
) (ولا يضمن راجع شاهد إنكاح بمهر مسمى عليها أو طليقة إلا ما زاد
 على مهر المثل) (ولأن شاهد بطلاق بعد الدخول (ويضمن
 في الطلاق قبل الدخول نصف المهر) (وفي البيع ما نقص
 عن قبضة المبيع (وفي العتق القيمة وفي القصاص الدية فقط
) (ويضمن الفرع أن يرجع لا الأصل إن قال ما شهدته على
 شهادتي ولو قال انشأته وغلطت ضمن عند محمد لا عندهما
) (وإن رجع الأصل والفرع ضمن الفرع فقط) وعند محمد يضمن
 الشهود عليه أي الفريقين شاء (وقول الفرع كذب أصلي
 أو غلط ليس بشيء (وإن رجع المزدكي عن الزكية ضمن خلافا لهما
) (ولا يضمن شاهد الإحصان رجوعه) (ولو رجع شاهد البين
 وشاهد الشرط ضمن شاهد البين خاصة) (ولو رجع شاهد الشرط
 وحده اختلف المشايخ (ومنى عليه أنه يشهد ذورا شهر ولا يعرف
 وعندهم يوجب ضربا وبجس * كتاب الوكالة * هي إقامة
 الغير مقام نفسه في التصرف (وشروطها كون الموكل عن عاقل
 التصرف والوصكيل بعقل العقد ويقضه فصح نوكيل الحر

مطلب الوكالة

البائع أو المأذون حراً بالغا أو مأذونا أو صبيا أو قلا أو عبداً محجورين
بكل ما يعقده هو بنفسه (وأيضا كل حق) وبإيقافه إلا في خد
وقود مع غيبة الموكل (وبالخصوصة في كل حق بشرط رضى
الخصم للزومها إلا أن يكون الموكل من إضالاً لا يمكنه حضور
مجلس الحكم أو غائبا مسافرا أو مريضا للسفر أو مخرجة غنم
معتادة الخروج إلى مجلس الخاكم (وعندها لا يشترط رضى الخصم
وحقوق عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه كبيع وإجارة وصح
عن اقرار يتعلق به إن لم يكن محجورا فبسم البيع ويسلعه
ويقبض الثمن ويطلب به ويرجع به عند الاستحقاق (ويخاصم
في عيب مشريه ويرد به إن لم يسلم إلى موكله ويعيد تسليمه لا
الإبادة وبخاصة في عيب مبيعه (وفي شفعة إن كان في يده
وكذا شفعة مشريه والمالك يثبت للموكل ابتداء فلا يعتق قريب
وكيل شراء وحقوق عقد يضيفه إلى موكله يتعلق بالموكل
كنكاح وخلع وصح عن انكار أو دم عند كتابة وعق على مال
وهبة وصدقة وإعارة وإيداع ورهن وإقراض وشركة
ومضاربة (فلا يطلب الوكيل لزوم الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة
تسليمها ولا يبدل الخلع (والمشتري منع الثمن عن الموكل فإن دفعه
اليه صح ولا يطلب الوكيل ثانياً وإن كان للمشتري على الموكل
دين وقعت المقاصة به وكذا إن كان له على الوكيل دين خلافا
لأبي يوسف (ويضمنه الوكيل للموكل فإن كان دينه عليه فالمقاصة
بدين الموكل دون الوكيل * باب الوكالة بالبيع والشراء *

مطلب
الوكالة بالبيع والشراء

كالعبد

كالعبد ونوعه كالنكاح (أو غنما يمين نوعا أو عجم فقال اتع لي
ما رأيت (وأي وكله بشراء الطعام فهو على البر ودقيقه (وقيل
على البر في كثير الدراهم وعلى الخير في قليلها وعلى الدقيق
في وسطها وفي مذهب الوليمة على الخير بكل حال (وصح التوكيل
بشراء عبيد يمين له على الوكيل وفي غير العيين إن هلك
في يد الوكيل فعليه وإن قبضه الموكل فهو له (وقال هو لازم
للموكل أيضا وهلاكه عليه إذا قبضه الوكيل (وعلى هذا
إذا أمره أن يسلم ما عليه أو يصرفه (وأي وكل عبد يشتري
نفسه له من سيده فإن قال يعني نفسي لفلان فيباع فهو له
وإن لم يقل لفلان عتق (وإن وكل العبد غيره ليشتره من سيده
فإن قال الوكيل للسيد اشتره لنفسه فيباع عتق على السيد
وولاؤه له (وإن لم يقل لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما أعطاه
العبد لأجل الثمن للمولى (وإذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد
اشتريت لك عبداً فابت وقابل الموكل اشتريته لنفسك فالقول
للموكل إن لم يكن دفع الثمن والأفلووكيل (وللموكل طلب الثمن
من الموكل وإن لم يدفعه إلى البائع وحبس المشتري لأجله فإن هلك
قبل حبه هلك على الآمر ولا يسقط عنه وإن بعد حبه يسقط
وعنه أبي يوسف هو كالمهرن (وليس للموكل بشراء معين
شراؤه لنفسه فإن شراء بخلاف جنس ما سمي من الثمن أو بغير
النقود وقع له (وكذا إن أمر غيره فشراء بغيره وإن بحضوره
فللموكل وفي غير المعين هو للوكيل إلا أن أضاف العقد إلى مال
الموكل أو أطلق ونوى له (ويعتبر في السلم والصرف معا رقة
الوكيل لا الموكل (ولو قال يعني هذا زيد فيباع ثم انكر كونه زيد
أمره فلزيد أخذه إن لم يصدق انكاره فإن صدقه لا يأخذه جبرا
فإن سلمه المشتري اليه صح ومن وكل بشراء رطل لحديد رهم

فشترى رطلين بدرهم بمائتي رطل بدرهم لزم موكله رطل
بنصف درهم وعندهما يلزمه الرطلان بالدرهم (ولو وكل بشراء
عبدين بعينههما فشترى احدهما جاز) وكذا لو وكل بشراهما
بالف وفيهما سواء فشترى احدهما بنصفه او باقل وان باكثر لا
وقالا يجوز ايضا ان كان بمائتي رطل فيمنه وقد بقي ما يشتري بمثله
الاخر فان شترى الاخر بمائتي رطل الخصومة جاز اتفاقا (فان قال
الوكيل بشراء عبد فترمين بالف وقال الموكل بنصفه فان كان
قد دفع اليه الالف طردق الوكيل ان مساوى الالف وان لم يكن
دفعها فان مساوى نصفها صدق المالك وان ساواها فمساها
والعبد للمأمور) وكذا في تعيين لم يسم له ثمن فشرائه واختلاف في ثمنه
ولا عبرة لتصدق البائع في الاظهر * فصل * لا يصح عقد الوكيل
بالبيع والشراء مع من ترد شهادته له وقالا يجوز بمثل القيمة
الا في العبد والمكاتب (والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قل او كثر
وبالعرض وقالا لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنفود ويجوز بيعه بالنسيئة
وبيع نصف ما وكل يبيعه واخذه بالثمن كقبلا او رهنا فلا يضمن
ان توى ما على الكفيل او ضاع الزهر في يده (ولو وهب الثمن
من المشتري او اترأه ثمنه او خط به جاز ويضمن وصداقي يوسف
لا يجوز) وكذا الخلاف لو اخله او قبل به بحواله (ولو اقاله صح
وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وصداقي يوسف لا يسقط
عن المشتري) والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل القيمة وبزيادة
بتفان بها وهي ما يقوم به تقوم وقد روي العروضة ثم روي الحيوان
ده بازده وفي العقار ده دوازده لا بما لا يتفان بها (ولو وكل
ببيع عبد فباع نصفه جاز وقالا لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة
وهو انحصان (وان وكل بشراء عبد فاشترى نصفه لا يلزم
الموكل الا ان اشترى باقية قبل الخصومة اتفاقا) (ولو ورد المبيع

مطلب
لا يصح عقد الوكيل

على

على الوكيل بعيب بقضاء رده على امره مطلقا فيما لا يحسن
مثله (وكذا فيما يحدث مثله ان يئنه او تكول وان باقرار فلا
ولزم الوكيل (ولو باع نسيئة وقال الموكل امرتك بالنقد
وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة المضارب (ولا يصح
تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكل به في خصوصية ورد
ودفعة وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيهما (وليس للوكيل
ان يوكل الاباذن موكله او بقوله اعمل برأيك فان اذن فوكل
كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا يتبرل بعينه ولا بموته
وبعز لان يموت الاول (وان وكل بلا اذن فنقد الثاني بمحضه
جاز) وكذا لو عقد بغيره فاجازه او كان قد قدر الثمن (ولا يجوز
لجده او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع او شراء ولا تزويج
وكذا الكافر في حق طفله المسلم) باب الوكالة بالخصوصية
والقبض (*) للوكيل بالخصوصية القبض خلا فارق والقوى
اليوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضي (والوكيل بقبض الدين
الخصوصية قبل القبض خلا فالحما (والوكيل ياخذ الشفعة
الخصوصية قبل الاخذ اتفاقا) وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة
او بالقسمة او بالرد بالعيب (وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرته
وليس للوكيل بقبض العين الخصوصية فلو برهن ذو اليد
على الوكيل بقبض عبد ان موكله باعه منه تقصير يد الوكيل
(ولا يثبت البيع قبلرم اعادة البيعة اذا حضر الموكل كما تقصر
يد الوكيل بنقل الزوج او العبد (ولا يثبت الطلاق والعق
لو برهن عليهما بلا حضور الموكل (واقرا الوكيل بالخصوصية
على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلا فالا في يوسف
(لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة
(ولا يدفع اليه المال كالات او الوصي اذا اقر في مجلس القضاء

مطلب
الوكالة بالخصوصية

لا يصح ولا يدفع اليه المال (ولا يصح توكيل رب المال كقبلة بقبض
ما على المكفول عنه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الدين امر
بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين والامر بالدفع اليه ايضا
ورجع به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك الا ان كان ضمنه
عند دفعه او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالتيه ومن صدق
مدعى الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه (وكذا لو صدق
في دعوى شرائها من المالك (ولو صدقه في ان المالك مات وتركها
ميراثا له امر بالدفع اليه (واودع المديون على الوكيل بقبض الدين
استيفاء الدائن ولا يثبت له امر بدفعه اليه ولا يستحلفه انه لم يعلم
استيفاء موكله بل يتبع رب الدين ويستحلف انه ما استوفى (ولو
ادعى السامع على الوكيل الرد بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر
بدفع الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع اليه آخر عشرة بدفعها على
اهله فانفق عليهم عشرة من عنده فهي بها * باب عزل الوكيل *
الموكل عزله وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة
بطلب الخصم (ويتوقف انعزاله على علمه فتصرفه فيه صحيح
(وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا (وحده شهر
عند ابي يوسف وحول عند محمد وهو المختار ويطاؤه بدار
الحرب من بدا خلا فاليها (وكذا يعز موكله مكا نيا وبمحجره
ما دونها وبافتراق الشريكين ويتصرف الموكل فيما وكل به
(ولا يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل * كتاب الدعوى *
هي اخبار بحق له على غيره (والمدعى من لا يجبر على الخصومة
(والمدعى عليه من يجبر (ولا يصح الدعوى الا بدكر شيء علم
جنسه وقدره (فان كان ديناً ذكرانه يطالبه به وان كان عيناً
تقلياً ذكراتها في بد المدعى عليه بغير حق وانه يطالبه بها ولا بد
من احضارها ان امكن لشار اليها عند الدعوى وعند الشهادة

مطلب عزل الوكيل

مطلب الدعوى

او الحلف وان تعذر يذ كر فبئها (وفي العقار لا يحتاج الى قوله
بغير حق ولا يثبت اليه فيه بتصادقهما بل يثبت لوعلم القاضي
في الصحيح (ولا بد فيه من ذكر البلد والمحلة والحدود الاربعة
في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها وتسليمهم الى البلد وفي الرجل
المشهور يكفي بذكره فان ذكر ثلثة وترك الرابع صح وان ذكره
وغلط فيه لا (واذا سمعت سأل القاضي الخصم عنها فان اقر
حكم عليه وان انكر سأل المدعى اليه فان اقامها والاحلف
الخصم ان طلبه خصمه فان حلف انقطعت الخصومة حتى
تقوم اليه (وان نكل مرة او سكت بلا آفة قضى بالنكول صح
(وعرض الدين ثلثا ثم القضاة احوط ولا رد عين على مدعى
(ولا يقضى بشاهد وعين (ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ابراء
واسفلاد وورق ونسب وولاء وعندهما يحلف وبه يفتى ولا في حد
ولعيان (والبارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع (ويحلف
الزوج ان ادعت بالطلاق قبل الدخول اجمالا فان نكل ضمن
ينصف المهر ويكفل في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب
ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرهما (وفي القصاص فان نكل
في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف ويحبس دونها يقتص وعندهما
يضمن الارش فيهما (فان قال المدعى ان يثبته خاصة وطلب
عين خصمه لا يحلف (ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان لم يثبته
ودار مع حيث دار وان كان قريبا يكفل او يلازم قدر مجلس
القاضي (واليمين بالله تعالى لا يطلق وصانق (وقيل ان الخ
الخصم صح بهما في زمانها (ويغلب ما ذكر صفاته ان شاء القاضي
ويحضر من التكرار لا زمان او مكان (ويحلف اليهودي بالله
الذي ازل التوراة على موسى عليه السلام (والنصراني بالله الذي
ازل الانجيل على عيسى عليه السلام (والمجوسي بالله الذي خلق

النار (والوحي بالله ولا يخلفون في معابدهم) ويخلف على الخصال
 (في البيع والتكليف بالله ما بينكما بيع قائم أو تكليف قائم في الحيلان
 (وفي الطلاق ما هي بين منك الآن) وفي الغصب ما يجب
 عليك رده (وفي الوديعة ماله هذا الذي ادعى في يدك وديعة
 ولا شيء عليه ولا له قبلك حق) (لا على السبب نحو بالله ما يعتد
 خلافا لابي يوسف) (فان كان في الخلف على الحاصل ترك النظر
 للذي حلف على السبب اجبا عما عدى عوى الشفعة بالجوار
 وشفعة المبوتة على الخصم لاراهما) (وكذا في سبب لا يرتفع كعب
 مسلم بدعي العتق بخلاف الكافر والامه) (ومن ورث شيئا فاداه
 آخر حلف على العلم وان شراه او وهب له فعلى البات (ولو افتدى
 المنكر بماله او ماله عنهما على شيء صحيح ولا يخلف بعده
 * باب التمسك بالحق * ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او قيمتهما
 حكم لمن برهن وان برهننا فثبت الزيادة وان عجزا عن البرهان
 قيل لهما اما ان يرضى احدهما بدعي الاخر والا فمقتضا البيع
 فان لم يرض احدهما بدعي الاخر تعا لقا وبدأ يمين المشتري
 (وفي المعايضة بايهما شاء) (ومن نكل لزمه دعوى صاحبه
 (وان خلف فسخ القاضي البيع بطرف احدهما ولا تعا لقا واختلفا
 في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض الثمن وحلف المنكر
 (ولا يعتد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند محمد ينحلفان
 ويصح وتلزم القيمة) (وكذا الخلاف لو تعدد الرد وهو قائم
 ولا يعتد هلاك بعضه الا ان يرضى بترك حصه الهالك) (وعندهما
 ينحلفان ويرد الباقي والقول المشتري في حصه الهالك عند
 ابي يوسف وتلزم قيمته عند محمد) (وتعتبر قيمته في الانقسام
 يوم القبض وان اختلفا في قيمة الهالك فالقول للبايع (وان برهننا
 فبرهانه اولى) (وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقامة المبيع تعا لقا

مطلب
التعاقب

وعاد البيع ان لم يقبض البائع المبيع وان قبضه فلا ينحلف
 خلافا لمحمد (ولو في قدر رأس المال بعد اقامة السلم فالقول للمسلم اليه
 فيه ولا يعود بالسلم) (ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او قيمتهما
 قبل استيفاء المنفعة تعا لقا وتبدأ يمين المستأجر ان اختلفا
 في الاجرة ويدين الموجه لو في المنفعة وايضا نكل لزمه دعوى
 الاخر وايضا برهن قبل (وان برهننا فحجة المستأجر في المنفعة
 وحجة الموجه في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا ينحلفان والقول
 للمستأجر وبعد استيفاء المبيع ينحلفان وتفسخ فيما بين والقول
 للمستأجر فيما مضى (وان اختلفا في قدر بدل التكايد لا ينحلفان
 والقول للمبتدئ وقالوا ينحلفان وتفسخ (وان اختلف الزوجان
 في مشاع البيت فالقول لهما فيما صلح الهما ولم يصلح لهما اولهما
 وبعد موت احدهما القول في الحمل الحي (و) عند ابي يوسف
 كذلك في الزيد على جهتها ومثلها وفي جهتها ومثلها لهما اولورثتها
 وعند محمد للرجل اولورثته وان كان احدهما مملوكا فالكل للرجل
 في الحياة والحي في الموت واقتالا المأذون والمكاتب كالحرة * فصل *
 قال ذو اليده هذا الشيء اودعني فلان الغائب او اعاريه او اجرته
 اورثته او خصيته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعي
 وقال ابو يوسف فبين عرف بالجيل لا تدفع وبه يؤخذ (وان قال
 الشهود اودعته من لا تعرفه لا تدفع بخلاف قولهم نعرفه
 بوجهه لا باحده ونسبه حيث تدفع عند الامام خلافا لمحمد
 (ولو قال شريكه من لا تدفع وكذا لو قال المدعي سرقته او خصيته
 مني) (وان برهن ذوال اليد على ايداع الغائب) (وكذا ان قال المدعي
 سرق مني خلافا لمحمد) (ولو قال المدعي ابتعته من زيد وقال ذوال اليد
 اودعني هو اندفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكاسه
 قبضه * باب دعوى الرجلين * لا تعتبر بينة ذي اليد في الملك

مطلب

مطلب
دعوى الرجلين

المطلق ويثمة الخارج فيه احق (برهنا على عاقبة يد اخر قضى به
لهما واو على نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقته (فان ارخا
فالسابق احق) وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهي له
(فان برهن الاخر بعد ذلك قضى له فان برهن احدهما فقط له
ثم برهن الاخر لا يقبل الا ان اثبت سبقه (وان كان لا يقبل برهان
خارج على نفي نكاحه ظاهر الا ان اثبت سبقه وان برهن على شراء
شيء من اخر فلكل نصفه بنصف ثمنه او تركه وبترك احدهما
بعد ما قضى لهما لا يأخذ الاخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ
فهو اولى (وان ارخا فالسابق اولى) وان كان لاحدهما يد والاخر
تاريخ فتدو البند اولى والشراء احق من هبة او صدقة مع قبض
والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء (وكذا الشراء والمهر
عند ابي يوسف) وقال محمد الشراء اولى وعلى الزوج للقسمة
(والرهن مع القبض اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض
فهى اولى) (وان برهن خارجا على ملك مورخ او شراء مورخ
او من واحد غير ذي اليد فالسابق اولى) (وان برهن احدهما
على الشراء من زيد والاخر عليه من بكر واتفق تاريخهما فهما
سواء) (وكذا لو وقت احدهما فقط) (ولو برهن خارج على الشراء
من شخصين وآخر على الهبة والقبض من غيره واخر على الاذن
من ابيه وآخر على الصدقة والقبض من ابيه قضى بينهم ارباعا
(ولو برهن خارج على ملك مورخ وذو اليد على ملك اقدم منه
فهو اولى خلافا لمحمد في رواية) (وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما
ولو برهن خارج وذو يد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط
فالخارج اولى) (وعند ابي يوسف ذو الوقت اولى (ولو كان المدعى
في اليد يثمة اوفى بد ثالث والمسئلة بحالهما فهما سواء) (وعند
ابي يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق اولى

ولو برهن خارج وذو يد على الشئاح فذو اليد اولى (وكذا لو برهن
كل على ملك الملك من آخر وعلى الشئاح عنده) (ولو برهن احدهما
على الملك المطلق والاخر على الشئاح فهو اولى (وكذا لو كانا
خارجين) (ولو قضى بالشئاح لذى اليد ثم برهن ثالث على الشئاح
قضى له الا ان يعيد ذواليد برهانه ككجا لو برهن المفضى عليه
بملك المطلق على الشئاح يقبل وينقض القضاء (وكل سبب
لا يكرر فهو مثل الشئاح كسج ثياب لا تسج الا مرة والكتاب
الدين وانحان الجبن والبنو والمرعى وجر الصوف) (وما يكرر
بغيره الملك المطلق كسج الخبز وكسج البناء والفرش وزراعة البر
والحبوب وما اشكل يرجع قيمته الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم
جعل كالمطلق) (وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد
على الشراء منه فهو اولى) (وان برهن كل منهما على الشراء
من صاحبه ولا تاريخ تهما تراو زلزال المال في يد ذى اليد وعند محمد
يقضى بالخارج) (وان ارخا في العتق بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج
سبق قضى لذى اليد وعند محمد بالخارج) (وان اثبتا قبضا
قضى لذى اليد اتفاقا) (وان كان وقت ذى اليد سبق قضى بالخارج
في الوجهين ولا ترجيح بكثرة الشهود) (وان ادعى اخذ خارجين
نصف دار والاخر كلهما فالاربعة الاول) (وعند محمد الثلث
والسابق للاخر) (وان كانت في يدهما فكلهما المدعى النكل نصف
بقسطاء ونصف بلا قضاء) (وان برهن خارجا على شئاح
داية وازح قضى لمن وافق شئها تاريخه وان اشكك فلهما
وان خالفهما بطلا) (وان برهن اخذ الخارجين على غصب شيء
والاخر على وديعته استويا * فصل في التنازع بالايدي *
لا يسب الثوب اولى من الاخذ بكمه) (والاكب احق من الاخذ
بالجام) (ومن في السرج احق من الدب) (وصاحب الحمل

اولى من خلق كونه عليها (والا كان بلا سرج اوفيه سواء
 (وكذا الجالس على البساط والمنطلق به وامن معه ثوب وطرفة
 مع آخر (والطابط لمن جذوعه عليه او اتصل بينه اتصال تراسع
 لمن عليه هراذي بل الجار ان فيه سواء (وان كان لكل عليه
 ثلثة جذوع فينبغيها ولا ترجح بالاكثر منها (وان كان لا حدهما
 ثلثة وللآخر اقل فهو لصاحب الثلثة وللآخر موضع خشية
 (ولو لا حدهما جذوع وللآخر اتصال قلدي الاتصال وللآخر
 حق الوضع وقيل لذي الجذوع (وذوات من دار كذا ينوت
 منها في حق ساحتها (ولو ادعى ارضا كل انا في يد و برهننا
 قضى بيدها (فان يبرهن احدهما او كان بين فيهما اوبى او حقر
 قضى بيده (في يد من يبرهن عن نفسه قال انا حر فالقول له وان قال
 انا عبد لفلان فهو عليه لذي اليد (وكذا من لا يبرهن عن نفسه
 فلو ادعى الحر يبرهن كبره لا يقبل بلا حجة * باب ادعوى النسب *
 ولدت مبيعة لاقلى من نصف سنة فبعت فادعاه البائع
 فهو ابنه وهي ام ولده وفسخ البيع ويرد الثمن (ولن ادعاه
 المشتري مع دعواه لو بعد ما (وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عتقها
 ويرد حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت (قالا حصته
 فيها (ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت ولو وابت لا كثر من
 نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري فالحكم كالاول
 والا فلا يثبت وان لا كثر من سنتين لا تصح دعواه فان صدقه
 المشتري ثبت نسبه وحل على النكاح ولا يرد البيع ولا يعتق الولد
 (وان باع عبدا ولد عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه صحته دعواه
 ورد بيعه مشتريه (وكذا لو كان المشتري او كتاب امه او رهن
 او اجر او زوجهما ثم كانت الدعوة صحته ونقضت هذه التصرفات
 (ولو باع احد تومين ولدا عنده فاعتقه مشتريه ثم ادعى البائع

مطلب دعوى النسب

الاخر

الاخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري (ومن في يد علي لوقال
 هو ابني فايد ثم قال هو ابني لا يكون لبيته (وان بعد زينة يوتيه
 وعندهما يصح ان يحد (ولو كان في يد مسلم وذمي فادعى المسلم
 رقه والكافر بنوته فهو حر بين الكفرة (ولو كان في يد زوجين
 فرغم انه ابنه من غيرهما وزعمت انه ابنتهما من غيره فهو ابنتهما
 ولو استولد مشتركة ثم استخفت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم
 الخطوبة فان مات الولد فلا شيء على امه او تركته له وان قتله
 الاب غرم قيمته (وكذا ان قتله غيره فاحد بيته ويرجع بقيمته
 وبالثن على بايعه لا بالنقر * كتاب الاقرار * هو اختيار بحق
 لاخر على نفسه ولا يصح الا لعلوم وحكمة ظهور المقر به
 لا انشاؤه (فصح الاقرار بالخمر للمسلم لا بطلاق وعتاق مكرها
 (واذا اقر جارا مكلف بحق معلوم او مجهول نسك شي وحق صح
 وزعم يثبت المجهور بانه قيمة والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له
 اكثر (وفي مال لا يصدق في اقل من درهم (ومال عظيم نصاب
 من ما بين به فضة او غير ذلك (ومن الابل خمسة وعشرون
 (ومن البر خمسة اوسق (ومن غير مال الزكوة قيمة النصاب
 (واموان عظام ثلثة نصاب (ودراهم ثلثة ودراهم كثيرة عشرة
 وعندهما نصاب (وكذا درهمان درهم (وكذا كذا احد عشر
 وان ثلث فذلك (وكذا وكذا احد وعشرين (وان ثلث
 زيد مائة (وان ربع زيد الف (وكذا كل مكمل وموزون وبشرك
 في عبد فهو نصف عند ابى يوسف وعند محمد يومر باليومان
 (وقوله على او قبلي اقرار دين (فان وصل به هو وديعة صدق
 وان فصل لا (وعندي او معي او في بيتي او في صندوق او كسبي
 اقرار بامانة (ولو قال لمن ادعى عليه الف اقرتها او اتقدها او اجلني
 بها او قد قد نكها او اراني منها او وهبتها او تصدقت بها

مطلب الاقرار

على الواحلتك فنهى فقه اقرى وبلا غير الا (ولو اقر بدين مؤجل
وقال المقر له هو حال لزمه خلا وخلف المقر له على الاجل) (ولو قال
على مائة ودرهم فالكل درهم) (وكذا كل ما يكال او يوزن
(ولو قال مائة وثوب او مائة ثوبان لزمه تفسير المائة) (وان قال
مائة وثلاثة اقواب فالكل ثوب) (ولو اقر بقر في قوضرة ارماء
او بخرام لزمه الخلفة والفص والسيف فالفضل والجفن والجبيل
او بجيلة فالكسوة والعبدان) (وان بدأ في اصطبل لزمه الدابة
فقط ووثوب في منديل لزمه) (وكذا ثوب في ثوب واذ ثوب
في عشرة اقواب لزمه ثوب واحد عند ابن يوسف واحد عشر
عند محمد) (ولو قال على خمسة في خمسة لزمه خمسة وان نوى الضرب
وبنية مع يلزم عشرة) (وفي قوله على مائة درهم الى عشرة او مائة
درهم الى عشرة يلزم تسعة وعندهما عشرة) (وان قال له من دارى
ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط) (وصح الاقرار
بالجل وحمل على الوصية من غيره والحمل ان بين شيئا صالحا
كارت او وصية فان واديت حيا لاقبل من نصف حول مذاقر
فله ما اقربه وان حيين فلهما) (وان رتبنا فلما وصى والمورث
(وان فسر يبيع او اقرض او اهبم الاقرار لغا وان اقر بشرط
الخيار لزمه المسال وبطل الشرط * باب الاستثناء وما في منشاء *
صح استثناء بعض ما اقربه او متصلا ولزمه باقيد وبطل استثناء
الكل) (وان اقر بشيئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض
الاخر بطل استثنائهما خلافا لهما) (وان استثنى بعض احدهما
او بعض كل منهما صح اتفاقا) (ولو استثنى كلبا او وزيا او عددا
مقاربا من دراهم صح بالقيمة خلافا لمحمد) (ولو استثنى منها
شاة او ثوبا او دارا بطل اتفاقا) (ومن وصل باقراره ان شاء الله
بطل اقراره) (وكذا ان طلقه بمشقة من لا تعرف مشقة كالملائكة

والجن) (ولو اقر يدار واستثنى منهاها كانا المقر له) (ولو قال بناؤها
والعرصة له كان كما قال وقص الخاتم ونخل البستان كسائها
(وان قال له على الف من ثمن عبيد لم اقبضه فان عينه قيل
للمقر له تسليم وان شئت وان لم يعينه لزمه الالف لغا قوله
لم اقبضه) (ولو قال من ثمن خمر او خمر لا يصدق) (وعندهما
ان وصل بصدق) (ولو قال من ثمن متاع او اقرضني وهي زبوف
او نهر جرة لزمه الجعاد وقال يلزمه ما قال ان وصل) (وان قال
من غصبة او ودعة وهي زبوف او نهر جرة صدق ولو قال
شركة او رصا من ثمن وصل بصدق والا فلا) (واو قال غصبت
ثوبا وجاء بمسك صدق) (ولو قال على الف الا انه ينقص مائة
صدق ان وصل والالف) (ولو قال اخذت منك الف ودعة
فهلكت او قال المقر له اخذتها غصبا ضمن) (ولو قال بدل اخذت
اعطيتني لا يضمن) (ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد لابل
من خروقه ولزيت وعليته فبينة لغزو) (ولو قال هذا كان لي ودعة
جنتك فاختصته بوقال الآخر هو لي دفع اليه) (وان قال آجرت
فرسي او ثوبي هذا فلانا فرسك او ليسد وزده على او اعتره
او استكته دارني ثم ردها على صدق) (وعندهما القول للأخوة منه
(ولو قال خاط شوري هذا بكنا ثم قبضته منهما ودعا الآخر
فعلى هذا الخلاف في الصحيح) (ولو قال اقتضيت من فلان الف
كانت لي عليه او اقرضته الفيا ثم اخذتها منه وانكر فلان فالقول له
(ولو قال زرع فلان هذا الزرع او بي هذه الدار او غرس هذا
الشجرم لي استغنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر
* باب اقرار المريض * دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب
معروف سواء) (ويقدمان على ما اقربه في مرضه والكل مقدم
على الارث) (ولا يصح تخصيصه غريمه بقضائه دينه ولا اقراره

لوارثه الا ان يصدق بقبلة الورثة (وان اقر لاجني صحح ولو اخطأ
 بماله (ولو اقر لاجني ثم اقر انه اشهدت نفسه وبطل اقراره
 (ولو اقر لاجني ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها
 بطلت (ولو وهبها ثم تزوجها فلا رجوع (وان اقر بسلام
 مجهول النسب بولد مثله لثله انه اخذ وصدقه القلام ثبت نفسه عنه
 ولو مر بضمنا وشارك لورثته (وصح اقرار الرجل بالولد والولد
 والزوجة والمولى بشرط تصديق هؤلاء (وصح اقرار المرأة
 لكن بشرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا او شهادة قاطبة
 وصح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعينه موتها
 وعندهما يصح ايضا (وان اقر بنسب غير الولد كاخ وعم لا يثبت
 ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعينها (ومن مات ابوه فاقر
 باخ شارك في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لاهما الميت دين
 على شخص فاقر احدهما بقبض ابيه نصفه فالتفصيل البناقي
 للآخر ولا شيء للمقر * كتاب الصلح * هو عقد يرفع النزاع ويجوز
 مع اقرار او سكوت وانكار فلا اول كالبيع ان وقع عن مال بمال
 فثبت فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار اللوقيق والشرط
 (ويقتضيه جهالة لبدله لاجهالة المصالح عنه (وتشترط القدرة
 على تسليم البذل (وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع
 بكل البذل او بعضه (وان استحق بعض البذل او كله رجع
 بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر
 اجازة في شرط فيه الوقت (ويبطل بموت احدهما (والاخير ان
 مساوضة في حق المدعي وفداء اليمين وقطع المنازعة في حق
 الآخر (فلا شفعة في دار صولح عنهما مع احدهما (وتجب
 في دار صولح عليهما (وما استحق من المدعي كلا او بعضا يرد
 المدعي حصته من البذل ويرجع بالخصومة فيه (وما استحق

مطلب الصلح

من البذل بضمنا او كلا يرجع المدعي الى دعواه في قدره وهلاك
 البذل قبل التسليم كاستحقاقه في الفضلين (ولو صالح على بعض
 دار يدعيها لا يصح (وعليه ان يزيد في البذل شيئا او يبرأ
 عن دعوى البناقي * فصل * يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز
 الا على معلوم ويجوز عن دعوى المال والمنفعة والجنسية
 في النفس ومادونها عمدا او خطا (وعن دعوى الرق وكان
 عتقا بمال ولا ولاء عليه (ودعوى الزوج النكاح وكان خلعاً وبجرم
 عليه ديانة ان كان مبطلاً ولو صالحها بمال لتقره بالنكاح جاز
 (ولا يجوز ان ادعت المرأة وقيل يجوز (ولا عن دعوى الجسد
 (وان قتل عبد عا ذون رجلا عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز
 بخلاف صلحه عن نفس عبده لا قتل رجلا عمدا (وان صالح
 عن منصوص تلف بائع من قبته جاز (وقا لا يبطل الفضل
 ان كان عالما بتباين قبته وان عرض صح مطلقا اتفاقا (وان اعتق
 مؤمرا عبدا لم يبرأ من صلح عن بائعه باكثر من نصف قبته
 يبطل الفضل وان عرض صح ويجوز صلح المدعي بمال يدفعه
 الى المتكر لمقره (ويبدل الصلح عن دم عبد او على بعض ثمن
 بدعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان يمتنع ويبدل ما هو كبيع يلزم
 الوكيل (وان صالح فضول ضمن البذل او اضاف الى ماله
 او اشار الى عرض او نقد بلا اضافة او اطلق وسلم صح وكان
 متبرعا وان اطلق ولم يسلم توقف (فان اجازته المدعي عليه جاز
 ولزمه البذل والابطال * باب الصلح في الدين * الصلح عما استحق
 بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ لبعض حقه واسقاط لباقيته
 لامعوضة (فلو صالح عن الف حال على مائة حالة او الف مؤجل
 صح (وكذا عن الف جباة على مائة زبوف (ولا يصح عن دراهم
 على دنانير مؤجلة او عن الف مؤجل على نصفه حالا او عن الف

مطلب
يجوز الصلح

مطلب
الصلح في الدين

سود على نصفه أيضا (ولو صالح عن ألف درهم وفاتمة دينار
على حائمه درهم حالة أو مؤجلة صحيح) (وان قال من له على آخر ألف
ادعنا نصفه على انك برئ من باقيته ففعل برئ والا فلا يبرأ
خلافا لابي يوسف) (وان قال صاحبك على نصفه على انك
ان لم تدفع غدا النصف فالألف عليك لا يبرأ اذا لم يدفع اجازة
(وان قال ابرأ منك من نصفه على ان تعطيني نصفه غدا برئ
من نصفه اعطى اولم يعط ويكذبا لوقال اد الى نصفه على انك
برئ من باقيته ولم يوقت) (واو قال ان ادبت الى نصفه فانت
برئ واذا ادبت او متى ادبت لا يصح البراءة وان ادبى) (ومن قال
سرا رب دينه لا اقرلك حتى تؤخره عنى او تحط عنى ففعل جاز
وان اعلن لزمه الحال * فصل * ان صالح احد ربى الدين
عن نصفه على ثوب فلشريكه ان يبيع المديون بنصفه او يأخذ
نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح ربع الدين) (وان قبض
شبهة من الدين شاركه شريكه فيه واتبع القريم عاينى) (وان اشترى
بنصيبه شبهة شريكه ربع الدين او اتبع القريم) (ومن ابرأ
عن نصيبه او قاص القريم بدين سابق لا يضمن لشريكه) (وان ابرأ
عن البعض قسم الباقي على شهادته) (وان اجل نصيبه لا يصح
خلافا لابي يوسف) (وبطل صالح احد ربى سلم عن نصيبه على ما
دفع خلافا له ايضا) (وان اخراج الورثة احدهم عن عرض او عقار
بمال او عن احد التقسدين بالآخر او عنهما بهما مع قل البطل
او كثر) (وعن تقدين وغيرهما باحد التقسدين لا يصح الا ان يكون
المعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان يعرض جاز مطلقا
(وان في التركة دين على الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل
الصالح) (فان شرطوا براءة القرماء من نصيبه صحيح) (وكذا ان قضا
حصة منه تبرعا او اقترضوه قدرها واحا لهم به على القرماء

وصالحوا

مطلب
ان صالح

صالحوه عن غيره وفي صحة الصلح عن تركة هي اعيان غير معلومة
على مكيل او موزون اختلاف والاصح الجواز ان علم انها غير
المكيل او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية (وبطل الصلح
والقسمة اذا كان على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق
فالاولى ان لا يصالح قبل قضائه) (ولو فعل قالوا يجوز والقسمة
يجوز قياسا لاستحسانا) (وقيل القياس ان يوقف الكل والاستحسان
ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي * كتاب المضاربة * هي
شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب امين
فاذا تصرف فوصكيل فان ربح فشرى وان خالف ففاسب
وان شرط كل الربح له فمستقرض وان شرطه رب المال
فمستضعف وان فسدت فاجبره اجر مثله ربح اولم يربح (ولا يزداد
على ما شرط له عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن المال فيها
ايضا) (ولا تصح المضاربة الا بمال تصح به الشركة) (وان دفع
عرضا وقال بعد واعمل في ثمنه مضاربة) (او قال اقبض مالى على
فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا) (وشرط تسليم المال الى
المضارب بلا يد رب المال فيه فاذا كان او غير عاقد كالمضارب
اذا عقد هاله واهه واحد الشرى يكن اذا عقد هاه الاخر وكون
الربح بينهما مشاعا فتفقد ان شرط لاحدهما عشرة دراهم
مثلا) (وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها وما لا فلا) (ويبطل
الشرط كشرط الوضعية على المضارب) (وللمضارب في مطلقها
ان يبيع ويشترى ويؤكل بهما ويسافر ويضع ويودع ويبرهن
ويؤمن ويؤاجر ويستأجر ويحتمل بالثمن على الايسر وغيره
(ولو ابضع رب المال صحيح ولا تفسد به المضاربة وليس له
ان يضارب الا باذن رب المال او يقوله له اعمل برأيك) (ولان يقرض
او يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص) (فان شرى بماله

مطلب
المضاربة

بزا وقصره او حله بماله فهو متبرع وان قيل له اعمل برأيك وله الخلط بماله والصبغ ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بما زاد الصبغ) وحسنه اذ لا يبيع وحسنه الثوب في المضاربة (وان قيلت يولد اوسلعة او وقت او معاملة معين فليس له ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له) فان قال له عامل اهل الكوفة او الصبارفة فعامل في الكوفة غير اهلها او صارف مع غير الصبارفة لا يكون مخالفا (وكذا لو قال اشتر في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتر في غير السوق) وان قال خذ هذا المال فعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها او خذ بالتصف فيها فهو تقييد بخلاف خذه واعمل به فيها (والمضارب ان يبيع بنسبة مالم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار) (وان باع بتقدثم اخر صح اجطا وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة) (وليس له ان يزوج عبدا او امة من ماله ولا يشتري به من يعتق على رب المال فان شري كان له لالهها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فانه حدث ربح بعد الشراء حتى نصيبه ولا يضمن بل يسعى المتيق في نصيب رب المال (ولو اشترى المضارب بالتصف امة باللف وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الف فاداه موصرا فصارت قيمته الف ونصفه استسماه رب المال في الف ور بعد او اعتقه فاذا قبض الالف ضمن المدعي نصف قيمة الامة

مطلب
المضارب

وان

وان اذن له بالمضاربة فضارب بالثلث وقد قيل له ما رزق الله بيننا نصفان او قولي نصفه او ما فضل فتصان نصف الربح ورب المال وثلثه للثاني وسدسه للاول وان دفع بالنصف فتصنفه الرب المال ونصفه للثاني ولا شيء للاول (وان شرط للثاني الثلثين فكما شرط ويضمن الاول للثاني سدسا وان قيل له ما رزقك الله او ما ربحت بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل منهما ثلثه وان دفع بالنصف فللثاني نصف ولكل من الاول ورب المال ربع) (ولو شرط لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه ورب المال ثلثا لنفسه ثلثا صح) (وتبطل بموت احدهما وبالحاق رب المال مرتدا لا بالحاق المضارب) (ولا ينزل بمنزلة مالم يعلم به فان علم والمسال عروض فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها وان كان نقدا من جنس رأس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنسه فله تبديله بحسنه استحسانا) (ولو افترا وفي المال دين على الناس لزمه الاقتضاء ان كان ربح والا فلا) (ويوكل المالك به وكذا سائر الوكلاء والبيع والسماح بحجران عليه) (وما هلك من مال المضاربة صرف الى الربح اولا فان زاد على الربح لا يضمن المضارب فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت فهلك المال او بعضه لا يترادان الربح وان اقتسماه من غير فسخ تراداه حتى يتم رأس المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يف فالا ضمان على المضارب

مطلب
ولا ينفق المضارب

* فصل * ولا ينفق المضارب من ماله في مصره او في مصر اتخذته دارا ولا في الفاسدة فان سافر فطعمناه وشرباه في ماله بالمعروف وكذا كسوته وركوبه شراء واستيجارا وكذا اجرة خادمه وفراش ينام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج فيه اليه وضمن ما كان زائدا على العادة (ونفقته في مصره من ماله كالدواء ورد ما بقي من كسوة وغبرها اذا قدم الى رأس المال

(وما دون السفر كسوق المضر ان امكنه ان يعدو ويبيت في اهله
والافكا السفر) وليس المستبضع الاتفاق من مالها (ويؤخذ ما اتفق
المضارب من الربح اولا وما فضل قسم) (وان سافر بماله ومال
المضاربة او بمالين لرجلين اتفق بالخصم) (وان باع متاع المضاربة
من اجهة حسب ما اتفق عليه من حل ونحوه لانفقة نفسه) (ولو اشترى
مضارب بالنصف بالف المضاربة بزا وباعه بالعين واشترى بهما
عبدا فضا في يده قبل تقديهما يفرم المضارب ريعهما والمالك
الباقى وربع العبد للمضارب وباقيه للمضاربة ورأس المال القان
وخمسائة ولا يبيعه من اجهة الاعلى الا على الالفين) (فلو بيع باربعة
الاف فخصة المضاربة ثلثة الاف والربح منها خمسمائة يتيهما
ولو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب بالف
لا يبيعه من اجهة الاعلى خمسمائة ولو اشترى مضارب بالنصف بالف
المضاربة عبدا يعدل الفين فقتل رجلا خطا فربع الفداء عليه
وباقيه على المالك واذا قديا خرج عن المضاربة ويخدم المضارب
يوما والمالك ثلثة ايام ولو اشترى بالف المضاربة عبدا وهلك الالف
قبل تقده دفع المالك الثمن ثم وجميع ما دفع رأس المال) (ولو كان
مع المضارب الفان فقال دفعت الى الفاء وربحت الفاء وقال المالك
بل دفعت اليك الفين فالقول للمضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر
الربح فللمالك) (ولو قال من معه الف قدر ربح فيها هي مضاربة
زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد) (وكذا لو قال ذوالبيدهي
قرض وقال زيد بضاعة او وديعة او مضاربة) (واو قال المضارب
اطلقت وقال المالك عبت نوعا فالقول للمضارب ولو ادعى
كل نوعا فللمالك * كتاب الوديعة * الا يداع تسليط المالك
غيره على حفظ ماله) (والوديعة ما يترك عند الامين للحفظ وهي
امانة فلا تضمن بالهلاك وللمودع ان يحفظها بنفسه وعياله

مطلب
الوديعة

(وله السفر بها عند عدم التهي والخوف خلافا لهما فيما له حل
ومؤنه فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الخرق او الفرق
فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى) (فان طلبها زبها فحبسها
وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو جعده اياها وان اقر
بعده بخلاف جعدها عند غيره) (وان خلطها بماله بحيث لا يميز
فان يحنسها ضمن وانقطع حق المالك منها في المبيع وغيره
عند الامام وعندهما في غير المبيع للمالك ان يشركه ان شاء وكذا
في المبيع وغيره عند محمد وعند ابن يوسف يصير الاقل تابعا للاكثر
فيه) (وان يغير جنسها كبر بشعر وزيت بشرج ضمن وانقطع
حق المالك اجاعا وان اخلطت بلا صنعه اشركا اجاعا وان تعدى
فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها او عبدا فاستخدمه ضمن
فان ازال التعدى زال الضمان بخلاف المستعير والمتأجر
وكذا لو اودعها ثم استردها) (وان اتفق بعضها فهلك الباقي
ضمن قدرا ما اتفق فقط وان رد مثله وخلط بالباقي ضمن الجميع
ولو تصرف فيها فربح يصدق به وعند ابن يوسف يطيب له
(وان اودع انسان من واحد شيئا لا يدفع الى احدهما حصته
بقيمة الاخر خلافا لهما) (وان اودع عند اثنين ما يقسم اقتسما
وحفظ كل حصته فان دفع احدهما الى الاخر ضمن الدافع
للاقتسام وعند المالك حفظ الكل باذن الاخر) (وان مما لا يقسم
حفظ احدهما باذن الاخر اجناعا) (وان نهى عن دفعها
الى ماله فدفع الى من له منه بد ضمن وان الى من لا بد له منه كدفع
الدابة الى عبده وشيء يحفظه النساء الى زوجته لا يضمن
وان امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غيره منها
لا يضمن الا ان كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار
فحفظ في غيرها ضمن) (ولو اودع المودع فهلك ضمن الا ازل

فقط وعند هذا ضمن ايضاه فان ضمن الثاني رجع على الاول
لا بالعكس ولو اودع القاصب ضمن ايضاه اجزاء (ولو اودع
عند عبد شيئا فالتفد ضمنه بعد عتقه وان عند صبي فالتفد
فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف بضمان الخيال (وان دفع العبد
الوديعة الى مثله فهلكت ضمن الاول بعد العتق وعند ابى يوسف
ضمن ايضاه شاء للخيال وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق
وان ضمن الثاني فللخيال (ومن معه الف قادى كل من اثنين
ايداعها عنده ففكك لهما فهي لهما وضمن لهما مثلها * كتاب
المسازبة * هي عليك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما يتفق به
مع بقائه عنده واعارة المكبل والموزون والمعدود قرض الا ان عين
اشغافا يمكن رد العين بعينه (وتصح باعرتك ومحتك واطعمتك
ارضى وحلتك على داني واخذتكم عبيدى اذالم يرد بذلك الهبة
ودارى لك سكنى او عمرى سكنى (وللمعبر الرجوع فيها متى شاء
ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان (ولا توجر ولا ترهن كالوديعة
فان آجرها فتلفت ضمن ايضاه شاء فان ضمن المؤجر لا يرجع على احد
(وان ضمن المستأجر على المؤجر ان لم يعلم انه عارية (وله ان
يعبر ما لا يختلف باختلاف الاستعمال كالجل على الدابة لا ما يختلف
كالركوب ان عين مستعملا وان لم يعين جاز ايضا لم يعين فان تعين
لا يجوز فلوركب هو ليس له اركب غيره وان اركب غيره فليس له
ان يركب هو (وان قيدت بنوع او وقت او بهما ضمن بالخلاف الى
شهر فقط وان اطلق فبهما فله الانتفاع باى نوع شاء في اى وقت شاء
(وتصح اعارة الارض للبناء والقرى وله ان يرجع متى شاء يكلفه
قلعها ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبله كره له ذلك
وضمن ما ينقص بالقلع (وقيل يضمن قيمته ويملكه (وللمستعير قلعه
بلا تضمين ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الخيار

للمالك

مطلب
العارية

للمالك (وان اعارها للزوج لا تؤخذ حتى يحصي وقت ام لا
(واجرة رد المستعار والمستأجر والوديعة والرهن والمفصوب
على المستعير والمؤجر والمودع والمزهرين والقاصب
(واذا ارد المستعير الدابة الى امطبل ربه او العبد او الثوب
الى دار مالكيه يرى بخلاف القصب والوديعة (وان رد
المستعير الدابة مع عبده او احبسه مشاهرة او مسانعة يرى
(وتصح ان ردها مع احبسه ربه او عبده يقوم على الدابة
اولا بخلاف الاجنبي والا حيز مياومة ورد شي نفيس الى دار
مالكيه ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني ارضك
لا اعترى خلافا لهما * كتاب الهبة * هي عليك عين بلا عوض
وتصح بايجاب وقبول وتم بالقبض الكامل (فان قبض في المجلس
بلا اذن صح وبعبده لا بد من الاذن (وتعقد بوهيت وتحت
واعطيت واطعمت هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعمرت
هذا الشيء وجعلته لك عمرى وداوى لك هبة تسكنها وتبنيها
في حلتك على هذه الدابة (وان قال داري لك هبة سكنى او سكنى
هبة او نحلى سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية هبة
فعارية (وتصح هبة مشاع لا يحل القسمة لا ما يحتملها فان قسم
وسلم صح (ولا تصح هبة دقيق في براود من في سمس وسمن في لبن
وان طحين واستخرج وسمل (وهبة لبن في ضرع وصوف على
غنم ونحل وزرع في ارض ومكر في نخل كهبة المشاع (وهبة شئ
هو في يد الموهوب له تم بلا تجسد قبض (وهبة الاب لطفيله
تم بالعقد ان كان الموهوب في يد الاب او يد مودعه الا ان كان
في يد غاصب او متاع يباع فاسدا او منتهبا والصدقة في ذلك
كالهبة (والام كالا ب عند غيبته غيبة منقطعة او موتة او عديم
وصيه ان كان الطفل في عياله (وكذا كل من يعول الطفل

مطلب الهبة

(وهبة الاجنبي له تم قبضه لو طاقا فلا يقبض اياه اوجده او وصى احدهما اولا ان في حجرها او اجنبي بريه او يقبض زوج الصدقة لها ولو مع حاضرة الاب بعد الزفاف لاقبله (وصح هبة اثنين لو اخذ دارا لا عكسه خلافا لهما) (وصح تصدق عشرة على فقيرين وهبتها لهما) ولا تصح ان لتعين خلافا لهما * باب الرجوع فيها * صح الرجوع فيها كلا او بعضا ويكره ويصح منه خروق (دمع خرقة) فالمدال الزيادة المتصلة كالبناء والفرن والسمن لا المتفصلة (واليم موت احد العاقدين) (والعين العوض المتضاف اليها اذا قبض نحوخذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها او في مقابلتها ولو كان من اجنبي فلو لم يضاف فلكل ان يرجع فيما وهب (والنساء الخروج عن ملك الموهوب له (والزاه الزوجية وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لا لو وهب ثم ابان (والقصاص القرابة فلا رجوع فيما وهب لذى رحم محرم (والهبة هلاك الموهوب والقول فيه قول الموهوب له وفي عدم الزيادة قول الواهب (ولو عوض فاستحق نصف الهبة رجوع بنصف العوض (وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى رد باقيه (وان استحق الكل رجع بالكل فيهما ولو عوض عن نصفها فله ان يرجع بمالم يعوض ولو خرج نصفها من ملكه فله ان يرجع بمالم يخرج (ولا يصح الرجوع الا براض او حكم قاض (فلو استحق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نقد ولو منعه فهلك لا يصح وهو مع احدهما فسخ من الاصل لا هبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه (وصح في المشاع وان تلف الموهوب فاستحق فضل الموهوب له لا يرجع على واهبه (والهبة بشرط العوض هبة ابتداء فشرط القبض في العوضين ومعها الشروع في احدهما ينع انتهاء قبلت الشفعة

طلب
الرجوع فيها

وخيار

طلب
من وهب

وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما * فصل * ومن وهب امه الاجلها او على ان يردها عليه او يعتقها او يستولدها صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط (وكذا الوهب دارا على ان يرده عليه بعضهما او يعوضه شيئا منها ولو دبر الجمل ثم وهبها فالهبة باطلة بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها (ومن قال ليدونه اذا جاء غدا فالدين لك او فانت بري منه او ان ادبت الى نصفه فالباقي لك او فانت بري منه فهو باطل (والعمري حائزة للمعمر حال حيوته ولو رثته بعده وهي ان يجعل داره له مدة عمره فاذا مات ردت اليه (والزقي باطلة وعند ابي يوسف تصح كالعمري (وهي ان يقول انبت قبلك فلان وانمت قبلي فلي فان قبضها كانت حارية في يده (والصدقة كالهبة لا تصح قبل القبض ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو اتى ولا في الهبة لتفسير (ولو قال جيع مالي او ما املكه لفلان فهو هبة (وان قال ما ينسب الي او يعرف بي فافترار * كتاب الاجارات * هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح غنا صلح اجرة ويفسد بالشروط (ويثبت فيها خيار الشرط للرؤية والعيب ونقال وتفسخ (والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اي مدة كانت (وفي الوقف يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالقوى ان لا يراى في الاراضي على ثلاث سنين وفي غيرها على سنة (وتارة تعلم بذكر العمل كبيع الثوب وخباطته وحل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة (وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا (والاجرة لا تستحق بالتقيد بل بالتجمل او بشرط او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه فحب لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة (وتسقط بالتعيب بقدر فوت التمكن (ولرب الدار والارض طلب الاجرة

طلب الاجارات

لكل يوم ورب الدابة لكل من حله وللقصار والخصاط بعد
 الفراغ من عمله وان عمل في بيت المستاجر والخباز بعد اخراج
 الخبز فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بهتد فلا
 ان في بيت المستاجر ولا ضمان وقال ان شاء المستاجر ضمنه مثل
 دقته ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر (وللطباخ للولاية
 بعد الغرف والضارب اللبن بعد اقامته وقال بعد تشريحه
 (ومن عمله اترقى العين كصباغ وقصان يقصر بالشاة والبيض
 فله حصة من الاجر فان خسر فضاغت فلا ضمان ولا اجر وقال
 ان شاء المالك ضمنه مصوغا وله الاجر او غير مصوغ ولا اجر
 ومن لا عمله فيها كالحال والملاح وغاسل الثوب ليس له حصة
 بخلاف راد الا تبقى (واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره
 وان قيد بعمله بنفسه فلا (ومن استأجر رجلا ليجيء بعباله فوجد
 بعضهم قد مات فاني بمن بقى فله اجره بحسابه (وان استوجر
 لا يصل طعام الى زيد فوجده ميتا فرده فلا اجره (وكذا
 لو استوجر لا يصل كتاب اليه فرده بموتة وقال محمد له اجر ذهابه
 هنا ولو تركه هناك فله اجر الذهاب اجاعا * باب ما يجوز من الاجارة
 وما لا يجوز * وصح استيجار الدار والحانوت وان لم يذكر ما يعمل
 فيه (وله ان يعمل كل شيء سوى ما يوهن البناء كالحدادة والقصارة
 والطحن واستيجار الارض للزراعة ان بين ما يزرع اوقال على
 ان يزرع ما شاء والبناء والغرس واذا انقضت المدة لم يره
 ان يقطعها ويسلمها فارغة الا ان يفرغ المجر قيمة ذلك فقلوعا
 برضا صاحبه (وان سكنت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه
 ايضا او برضا يتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا
 والرطبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك واستيجار
 الدابة للركوب والحمل والثوب للباس فان اطلق فله ان يركب

ويلبس

مطلب
 ما يجوز من الاجارة

ويلبس من شاء فاذا ركب او لبس هو او اركب او لبس غيره تعين
 فلا يستعمله غيره (وان قيد راكب او لبس فبخلاف ضمن (وكذا
 كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فتعيده هدر
 (فلو شرط سكنى واحد جاز ان يسكن غيره (وان سمي ما يحمل
 على الدابة نوعا وقدرا ككر بر فله مثل او اخف كك الشعر
 والسمسم لاما هو اضر كالمخ (وان سمي قدرا من القطن فليس له
 ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على ما سمي فعطيت ضمن
 قدر الزيادة ان كانت تطبق ما حملها والا فكل القيمة (وفي الارداق
 يضمن النصف ولا عبرة بالثقل وان كسرها او ضربها فعطيت
 ضمن خلاها لهما فيما هو معتاد (وان تجاوزتها مكانا سماه ضمن
 ولا يبرأ ردها الى ما سماه (وان استأجرها ذهابا وايابا في الاصح
 (وان زرع سرج الحمار واسترجه بما يسترج به مثله لا يضمن
 وان استرجه او او كفه بما لا يسترج او لا يو كفه به مثله ضمن (وكذا
 ان او كفه بما يو كفه به مثله وقال يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج
 فقط (وان سلك الحمار طريقا غير ما عينه المالك بما يسلكه
 الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان وان تفاوتا او كان
 لا يسلكه الناس اوجه في البحر فتلف ضمن وان بلغ فله الاجر
 (وان عين زرع بر فزرع رطبة ضمن ما نقصت الارض ولا اجر
 عليه (وان امر بحياطة الثوب فقصا فحاطه قباء خير المالك
 بين قضيه فبته وبين اخذ القباء ودفع اجر مثله لا يزال على ما سمي
 (وكذا لو امر بقباء فحاطه سراويل في الاصح وقيل يضمنه
 هنا بلا خيار * باب الاجارة القادمة * يجب فيها اجر المثل
 لا يزداد على السمي (ومن استأجر دارا كل شهر بكذا صح العقد
 في شهر فقط الا ان يسمى جولة الشهور وكل شهر يمكن منه
 ساعة صح وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه في الليلة

مطلب
 الاجارة القادمة

الاول ويومها (وان استأجرها سنة يكذا صح وان لم يسين
قسط كل شهر (واستاء المدة ما سمي والا فوق العقد فان كان
حين يهل تعتبر بالاهلة والا فبالايم (وعند محمد الاول بالايم
والساقى بالاهلة (وابو يوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى
وكذا العدة (ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام لا اخذ اجرة عيب
التيس (ولا على الطاعات كالاذان والحج والامامة وتعليم القرآن
والفقه (او المعامى كالغناء والنوح والملاهي (وبقي اليوم بالجواز
على الامامة وتعليم القرآن والفقه (ويجوز استأجر على دفع ما
سمى ويحبس به وعلى دفع الخاوة المرسومة (ولا تصح اجارة المشاع
الامن الشريك وعندهما تصح مطلقا (وان آجر دارا من رجلين
صح اتفاقا (ويجوز استئجار الظئر يا جرم معلوم وكذا يطعمها
وكسوتها خلافا لهما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه واصلاح
طعامه ودهنه لا ثمن شيء منها بل هو اجرها على من نفقته
عليه فان ارضعته في المدة يلزم شاة او غدة بطعام فلا اجرها
(ولزوجها وطئها لا في بيت المستأجر (وله فسخها ان لم يكن
برضاها ان كان نكاحه ظاهرا لا ان اقربته (ولا هي الطفل
فسخها ان مرضت او خبلت (وقد استئجار حايك لينسج له
غزلا بنصفه او حمار يحمل عليه طعاما بغير منه او ثور ليطلع
له بابقير من دقيقه (ويجب اجر المثل في الكل لا يجاوز المسمى
(وان استأجره ليخبز له اليوم فقيرا بديرهم فسد خلافا لهما
ولو قال في اليوم صح اتفاقا (وان استأجر ارضاعا على ان يكرها
ويرزعهما او ينفقها ويرزعهما صح وعلى ان ينفقها او يكرها
نهرها او يسرقها لا يصح (وكذا الاستئجار للرعاة بزراعة
والركوب بركوب والسكنى بسكنى ولبس بلبس (وان استأجر
شريكه او جاره لمل طعامه لهما لا يلزم الاجر كراهن استأجر

الرهن من الرهنين (وان استأجر ارضها ولم يذكر ان يزرعها ولم يبين
ما يزرعها الا يصح لم يجرم فان زرعهما ومضى الاجل عاد صحبا
وله المسمى (وان استأجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه
يحمل المعتاد فنفق لا يضمن فان بلغ مكة فله المسمى (وان اخصصا
قبيل الزرع والحمل ففقدت الاجارة للفساد * فحصل * الاجير
المشرك عن يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ
والقصد والمنازع في يده امانة لا يضمن ان يهلك وان شرط ضمانه
وبه يفي (وعندهما يضمن ان يمكن الحرز منه كالغصب والسرقة
بمخلاف ما لا يمكن كالموت والحريق والغالب والعقد والمكابر
(ويضمن ما تلف بعمله اتفاقا كحريق الثوب من دقته وراق
الحمال واقطاع الخيل الذي يشبهه المكاري وغرق السفينة
من مدها لكن لا يضمن به الا دمي عن غرق في السفينة او سقط
من الدابة ولا يضمن فساد ولا براع لم يجاوز المعتاد (ولو انكسر
دون في طريق القران فمالك ان يضمنه فيمضي مكانه ولا اجر
اوفي مكان كسره وله الاجر بحسبه (والاجير الخاص من يعمل
لواحد ويسمى اجير واحد ويسحق الاجر بتسليم نفسه بمدة
(كن استأجر الخدم سنة او لربى النعم ولا يضمن ما تلف في يده
او بعلة (ويصح رد الاجيرين ففمين مختلفين واليهما واحد
لزم ما يسمي له فحولن خطته فاحسبوا فبدرهم او رويبا فبدرهم
وان ضلعه فبدرهم او بزرعهما فبدرهم وان سكنت
هذه فبدرهم في الشهر او هذه فبدرهم وان وكبتها الى الكوفة
فبدرهم او الى واسط فبدرهمين (وكذا اورد بين شقة لابن
ارينة (ولو قال ان خطبه اليوم فبدرهم او غدا فبدرهم فخطبه
اليوم فله الدرهم وان خاطبه غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف درهم
وقالا الشرطان جائزان (ولو قال ان سكنت هذا الحانوت

عطيا فبدرهم او حاددا فبدرهمين جاز خيلا فلهما (وكذا
 الخلاف لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم
 وان جاوزتني الى القادسية فبدرهمين (ولو قال ان جئت عليك الى
 الحيرة كرسعير فبدرهم وان جئت كرس فبدرهمين) ولا يسافر
 بعبد استأجره للخدمة بلا اشتراط ولو استأجر عبدا يمحور فيعمل
 واخذ الاجر لا يسترده منه (ولو آجر العبد المصوب نفسه فاكل
 خاصمه جزوا لا يضمن خلافا لما في الموطوعه سيده اخذه وقبض
 العبد اجرة صحيح (ولو آجر عبدا هذين الشهرين شهرا باربعة
 وشهرا بخمسة صح الاول باربعة (ولو استأجر عبدا فابق
 او مرض فادعى وجوده اول المدة والمولى وجوده قيل الا يجاز
 بيناعة حكم الحال فان كان حاضر او صحيحا صدق المولى والا
 فالمستأجر وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرعي وجرانه
 (ولو قال رب الثوب امرتني او تصبغه انجر فصبغته اصفر
 وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب (وكذا الاختلاف
 في القيص والقباء فان جلف ضمن الصانع قيمة ثوب غير معمول
 ولا اجر واخذ الثوب واعطاهما اجر مثله لا يجاوز به المسمى
 (وان قال رب الثوب صلبتني بلا اجر وقال الصانع باجر قال قول
 لمب الثوب (وعند ابن يوسف للضامن ان كان جريفا وعند محمد
 لا يصح ان كان معروفا بعينه بالا جر * باب فسخ الاجارة *
 فسخ بعيب قوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض
 او الرعي او اخلا به كرض العبد ودبر الدابة فلو انتفع به مغيبا
 او ازال الموجر عيبه سقط خياره وفسخ بالعذر وهو العجز
 عن المضي على موجب العقد الا يتحمل ضرر غير مستحق به
 (كقطع سن سكين وجعته بعد ما استؤجر له (طبخ لوليمة ماتت
 عروسها بعد الاستئجار للطبخ لها او اختلفت) (وكذا

لو استأجر عبدا

مطلب
فسخ الاجارة

لو

لو استأجره ذكرا للنجار فذهب به ماله (او آجر شيئا فلو لم يدر لا يجد
 قضائه الا من ضمن ما اجره ولو باقراره (او استأجر عبدا للخدمة
 في المجر او مطلقا فبأقره (او اكترى دابة للسفر ثم بدا له فبأقره
 ولو عيها للمكاري فله فليس بعقد (ولو مرض من فقه وعذر في رواية
 الكرخي دون رواية الاصل (ولو استأجر خيماط يعمل لنفسه عبدا
 يخيط له فافلس فهو عند بخلاف الخياطة بخلاف الاجر وبخلاف ترك
 الخياطة ليعمل في الصرغ وبخلاف بيع ما اجره (ولو استأجر
 ذكرا لعمل الخياطة فتركه العمل آخره فبأقره (وكذا لو استأجر
 عقارا ثم لوانه المقرر (وتفصيل بموت احد العاقدين بغيرها لا يفسد
 فلهما عند ما اتموا اجرا فلا يفسد الوكيل والوصي بغيره في الوقف
 * مسائل مشورة * ولو اجر حق حصيدا من مستأجره او مستعارة
 فخرق شيئا من ارضه فليس له ان يضمن ان كان الربح هاذية
 وان كان فطرية ضمن (ولو اقرض خيماط او حصيدا غن في حانوته
 فن يطرخ عليه العمل بالنطف صحيح (وكذا لو استأجر رجلا
 يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة وله الحمل المضاد وان شاهد
 الحمل المحمل فهو اجود (وان استأجره لحمل ذلك فاكل منه
 فضله رد عوضه (ولو قال انما صلبت دابة فرعها والا فاجرها
 كل شهر كذا فلم يفرع ففليس له التمسى فان بعد الفاصلة ملكه
 او لم يحمدا لكن قال لا اريد بها بالاجر فلا وان برهن على ملكه
 بوجه محتمل (ومن اجرا مستأجره ما كثر تصدق بالفضل (ولصح
 الاجارة مضافة (وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة والمصارعة
 والوكالة والكفالة والايضنة والتوصية والفضلة والامارة
 والطلاق والعتق والوقف لا البيع واجازة وفضحة والقسمة
 وللشركة والهبنة والنكاح والجمعة والصلم عن مال وبراء
 الدين * كتاب المكاتب * الكتابة تحرير المملوك بداء في الحال

مطلب
مسائل مشورة

مطلب المكاتب

ورقية في المال من مكاتب مملوكه ولو صغيرا يعقل بمال حال
 او مؤجل او منجم فقبل صح (وكذا لو قال جعلت عليك الفاتودية
 نحو ما اولها كذا واخرها كذا فاذا ادبته فانت حر وان عجزت
 ففني فقبل (ولو قال اذا ادبت الي الفيا كل شهر مائة فانت حر فهو
 تطبق وقيل مكاتبه واذا صحت الكتابة خرج من يد المولى دون
 ملكه فان تلف ماله ضمه (وكذا ان وطى المكاتبه او جنى عليها
 او على ولدها) وان مكاتبه على قيمته فسدت فان اداها عتق
 وكذا نفد لو كان به على عين غيره تعين بالتعين او على مائة
 ورد عليه عبد غيره عين (وعند ابي يوسف يجوز ان يقيم المائة
 على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي
 بدل الكتابة) وان مكاتب المسلم يخر او خسر فترفع فان اداها
 عتق وزنه قيمة نفسه (والكتابة على مينة او دم باطله فلا يعتق
 باداء المسمى ونجب القيمة في الفاسدة ولا ينقض من المسمى
 ويزاد عليه) وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه وزم
 الوسط او قيمته (وصح كتابة كافر عبده الكافر بغير مقدور
 واي اسم فلا يرد قيمته وصح باداء عبدها * باب تصرف المكاتب *
 له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه وبزوجه امته
 ويكاتب عبده فان ادى بعد عتق الاول قولاه له وان قبله
 فلا يرد وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا يهب ولو يعرض ولا يتصدق
 الا بغير (ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق ولو بمال) ولا يزوج
 عبده ولا يبعه من نفسه (والايت والوصى في رقيق الصغير
 كالمكاتب) ولا يملك المأذون شيئا من ذلك (وعند ابي يوسف
 له تزويج امته وعلى هذا الخلاف المضارب والشريك
 (وان اشترى المكاتب فريسه ولادادخل في كتابته (ولو اشترى
 ذارحم محرم غير الولاد لا يدخل خلافا لهما) وان اشترى ام ولده

مطلب
 تصرف المكاتب

مع ولدها دخل الولد في الكتابة ولا تباع الام وان لم يكن معها
 جاز بيعها خلافا لهما ولده من امته يدخل في كتابته وكسبه
 (ولو زوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت بدخل الولد في كتابة
 الام وكسبه لهما) ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة زعمت انها حرة
 فولدت فاصحقت فولدها عبد وعند محمد حر وتؤخذ منه
 قيمته بعبد عتقه (وان وطى المكاتب امه بملك بغير اذن سيده
 فاصحقت اخذت منه عقرها في الحال (وكذا ان شراها فاسدا
 فوطئها فرددت) وان وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعبد عتقه
 ومثله المأذون في البعارة * فصل * واذا وليت المكاتبه
 من مولاهم مضمت على الكتابة او عجزت لنفسها وهي ام ولده
 واذا مضمت على الكتابة اخذت منه عقرها وان مات المولى
 عتقت ونقط عنها البذل (وان ماتت وتركته مالا ادبت منه
 كتابتها وما تبقى ميراث لابنهم) ولا يثبت نسب من تلده بعبد
 بلا دعوة بل هو مثلها في الحكم (وان كاتب عليه اوام ولده صح
 فان مات عتق ماله (والمؤبر يسرى في بدل كتابته او ثلثي قيمته
 ان كان مضمرا) (وعند ابي يوسف يسرى في الاقل من البذل
 او من ثلثي قيمته) (وعند محمد يسرى في الاقل من ثلثي البذل
 او من ثلثي القيمة) (وان تبر مكاتبه صح وعتق عليها او عجز
 نفسه وان صار مدبرا فان عتق عليها فانت سيده مضمرا يسرى
 في ثلثي البذل او ثلثي قيمته) (وعندهما يسرى في الاقل من ثلثي
 كل منهما) (وان اعتق مكاتبه عتق ونقط عنه بدل الكتابة
 (وان مكاتب على الف مؤجل ففسخ على نصفه حالا صح
 (وان مات من يرض كاتب عبدا قيمته الف على الفين الى مائة
 ولا مال له غيره ولم يجر للورثة ادى العبد ثلثي البذل حالا والباقي
 الهاجله او رد رقيقا) (وعند محمد يؤدي ثلثي قيمته الحال والباقي

مطلب
 اذا وليت

الى لجله او يرد قيقا (وان كان على الف وقينه القان ولم يجرى
 ادى ثلثي القيمة الجاه او رد الى الزق اتفاقا ومثلها البيع) (وان كان كاتب
 حر عن عبد بالف وادى عنه عتق ولا يرجع به عليه وان قيل العبد
 فهو مكاتب (وان كان كاتب عبد عن نفسه وعن اخرا فاتب قبل
 صح وقبول الغنا بغير رده لغو ويؤخذ بالخاصة بكل البديل
 ولا يؤخذ بالقبول بشي واياه ادى اجبر المولى على القبول
 وعقبا ولا يرجع احدهما على الاخر (وكذا لو كان له ماله ولا يفتق
 احدهما باءه مخته بخلافه لو كانا لاشين) (واو عجز احدهما
 ثم ادى الاخر الكل عتقا) (وان كان كاتب امه عنها وعن صغيران لها
 جاز وادى ادى اجبر المولى على القبول وعقبا ولا يرجع على غيره
 * باب كتابة العبد المشترك * (واو اذ احدهما تفر بكن في عهد الاخر
 ان يكتسب حصة منه بالف ويقتضى البديل ففعل وقبض البعض
 فعتق المكاتب فالقبول من القبايض خاصة وقالا بينهما (امه
 رجلين كما تباها فاستبدوا فادها) احدهما تفر بكن بانيه باخر فادها
 الاخر فعتق فعتق ام ولد الاول ومن نصف قيمته ونصف
 عقرها ومن الضار في عام عقرها بوقية الولد وهو بغيره وايضا
 دفع العقر اليها قبل العجز جاز (وعندهما لا يثبت نسب الولد
 من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كما هو بضمن عام العقر وضمن
 الاول نصف قيمتها مكانة عتق ابي يوسف (والاقل منه
 ومن نصف ما بقى من البديل عند محمد) (ولو لم يطل الثاني بل دبرها
 فعتق بطل التدبير وهي ام ولد الاول والولد له وضمن نصف
 قيمتها ونصف عقرها (ولو اعتقها احدهما فوسرا فعتق
 ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به عليه خلافا لهما وان لم يعجز
 فلا ضمان (وعندهما يضمن المومل ونحوه النسيئة في العسر
 (ولو دبر احد الشريكين ثم اعتق الاخر فوسرا فضمنه المومل

بطلب
 كتابة العبد المشترك

او اعطى العبد او اعطى (وان عكسها فالمدبر يفتق باو المستعني
 (ويعتد به ان كان الاول اعني نصفها قيمته فوسرا او معتبرا
 وعقبا الاخر فهو) (وان اعتق الاول ضمن مومل فوسرا او المستعني
 العتق او معتبرا ولو تباير الاخر فعتق * باب الحجر والموت * ان عجز
 المكاتب عن شئ فان ربحي له ماله مال الاستعيل انما يملك منه عجزه
 ويقتل يومين او ثلثه والاخره وان خرج المكاتب من عتق طلب حصة
 او عجز سيد مريض (او عند ابن يونس لا يعجزه ماله ماله ماله
 فعتق ان (واذا عجز عاتل الحكم فقتل ماله ماله ماله ماله ماله
 ولو لم يملك من حصة قد (وان مات قبل وفاة المومل يورثها
 من ماله ويحكم بقتله في آخر جوار من عتقه ويورث ما بقى من ماله
 ويعتق اولاده الذين هم اهلهم) (او وان كان كاهن او كاهنة
 تملك الموقد (وان لم يترك وفادها ولد ولدا في كتاب مومل على
 نجومه فاذا ادى حكم بعتقه وعتق ابيه قبل موته (والولد المومل
 اما ان يورثي حالا او يورثي الرق ويقتضيه هو كالأول (وان مات
 المكاتب وترك ولدا من حرة ولدته على الناس حرة) (واو عجز الوتر
 فقتل المومل يورث من حرة ولدته على الناس حرة) (واو عجز الوتر
 المكاتب (وان اختص ماله الام والاب في ولايته فقتل له ماله
 الام فهو حرة ماله عتقه (ولو عجز عتق فكتبه سيد من اجله
 فعتق وضع الوتر (وكذا لو عجز المكاتب فعتق قبل الطلاق
 ولو بطل ما فقتل عليه بوقية من يبايع عتقه (ولا يفتق بكن الكتابة
 عتق العتق وادى ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله
 به طهره لا يفتق ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله
 الوتر والى العتق ولو ابدى ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله
 قريب رابعي شرطه لعتقه او ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله
 من قولك لا يفتق ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله ماله

مطلب
 العجز والموت

بطلب
 كتابة العبد المشترك

بطلب

مطلب الولد

(و كذا لو ولدت ثوبين احدهما لاقبل من نصفها وان ولدت
لاكثر من ذلك فولاه به ايضا لكن ان اعتق الاب جرم الى موالهية
ولا يرجع الاولون عليهم لما عقلوا عنه قبيل الجرم (ولو تزوج
عقبى له مولد مولاة او لامعتة فولدت فولاه المولود لموالهية) وعند
ابي يوسف حكمه حكم ابيه والمعتق مقدم على ذوى الارحام
مؤخر عن العصبية النسبية (فان مات السيد ثم المعتق فارتبه لا قرب
عصبية سيده فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعا) وعند ابي يوسف
لا يه الدفن والباقي للابن وعند استواء القرب تستوى العصبية
(وليس للتباعد من المولاة الا ما اعتق او اعتق من اعتق لو كانتين
او كانتين من كانتين الحديث * فصل * ولا الموالاة وسبب العقد
فلو اسلم عبي على يد رجل و والاه على ان يرثه ويعقل عنه
او والى غيره من اسلم على يده صح ان لم يكن معتقا (وعقله عليه
وارثه ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام وما لم يعقل
عنه فله ان يفتنه قولاً بحضرة وقهلاً مع غيبته بان يقتل
عنه الى غيره) وبعد ان عقل عنه او عن ولده لا يفتنه هو ولا
ولده (ولا على ابي ان يبرأ عن ولده بحضرة) (ولو اسلمت امرأة
وولدت او اقرت بالمولاة فولدت بمحول النسب او كان معها ولد
صغير كذلك تبعها فيه خلافا لهما * كتاب الاكراه * هو فعل
يوقعه الانسان بغيره بغيره بغيره او بغيره او بغيره مع بقاء
اهليته (وشروطه فدية المكره على اتباع ما يهد به سلطانا كان
اوليا وخوف المكره وقوع ذلك وكونه بمنعيا قبله عن فعل ما
اكره عليه لحقه او لحق آخر او لحق الشرع وكون المكره به
متلفا نفسا او مضموا او موجبا غما يعلم الرضا (فلو اكره على بيع
او شراء او اجارة او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس مديد
خير بين الفسخ والامضاء ويملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه

بذلك
تدعى الى

مطلب
ولاء الموالاة

مطلب الاكراه

كلام الساجد

(فلو اعتق صحح اعتناقه ولزمه قيمته وقبض الثمن او يسلم المبيع
طوعا ابازة لا فعله ما اكرها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما اكره
عليها (وان هلك المبيع في يد مشتر غير مكره لزمه قيمته والبايع
تضمن اى شاء من المكره والمشتري) فان ضمن المكره رجع على
المشتري بقيمته وان ضمن المشتري بعد ما داولته اليها كان نقد
كل شراء وقع بعد شراؤه لا ما وقع قبله (وان اجاز عقد اجنها
جاز ما قبله ايضا وله ان يترد اذا فسخ لو باقيا) (وضرب شوط
وحبس يوم ليس باكراه الا فيما يستتبعه لكونه ذام صلب
(وان اكره على اكل ميتة او دم او لحم حرام او شرب خمر بضرب
او حبس او قيد لا يحل التناول وان يقتل او قطع عضو حل وبأن
بضميره على التلف ان سلم الا باحذ كافي الضميمة) (وان اكره
على الكفر اوجب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل او قطع عضو غص
له اظهاره وقلبه طمأن بلايمان ويوجر بالصبر على التلف
ولا رخصة بغيرهما) (وان اكره على انلاف مال مسلم باحذ
رخص له والضممان على المكره او على قتله او قطع عضو
لا برخص فان فعل فاقصاص على المكره فقط) (وعند ابي يوسف
لا قصاص على احد) (ولو اكره على ان يتردى من جبل ففعل
فدینه على عاقلة المكره) (وعند ابي يوسف في مال وعنده محمد
عليه القصاص) (ولو اكره بقتل على ترادوا قصاصا فلا او ماء
وكل مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر) (وقالا يلزمه الصبر
(ولو وقع في نار في سفينة ان صبر احترق وان اتى نفسه طريق
فله الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات) (وان اكره
على طلاق او اعتاق او توكيل بها ففسد ورجع بقيمة العقد
على المكره) (وكذا المصنف المهر لو كان الطلاق قبل الدخول
ولا رجوع لو بعده) (ومح بين المكره ونذره وظهاره ولا يرجع

بذلك

عالم غير بسبب ذلك ونجته طلاقه وفية افته واعلامه لكن
 لاقتل فيه لو ان لم لا ولا يصح ان لا يورثه ولا يورثه فلا يورثه
 فان اذعت ثقتي من الطهر وتادى بان قلبه مطهر بالاعمال
 صديق (واو كره على الزنا فعلى حده ما لم يكرهه سلطانا وعندهما
 لاخذ عليه وبه يفتى كتاب الحبر * هو منع لفساد تصرفي قولي
 ولو عليه التصرف والجنون والرق (تقلا يصح تصرفه صبي او عبدا
 بالاخذ ولو لم يورثه لا يورثه تصرف الجنون المغلوب بحال وفي عقد
 منهم وهو بيع الله فولدته غير بيع ان يجردوا وبفسخه ومن اتلف
 منهم شيئا فعليه مائة (ولا يصح طلاق الصبي ما لا الجنون
 ولا اعتبارهما ولا اقوالهما) (ومع طلاق العبد واقراؤه في حق
 نفسه لا في حق سيده فلو اقر بحال الزنا بعد اعتقه وان بعد وفود
 زوجه في الحال (ولا يجوز على السبيته وان كان مبذرا) ومن بلغ
 غير رشيد لا يسمي الله ماله ماله ايجته حيا وعشيرة (فإذا بلغها
 دفع اليه وان لم يورثه رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفقته
 وعندهما يجوز على السبيته ولا يسمي الله ماله عالم لو نزل رشده
 (ولا يصح تصرفه فمعه فان باع لا ينفذ وان فسد مصلحه فجازة
 الحياكم (وان اعتق نفقته سعى العبد في قيمته) (وان در صرح فان مات
 قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبرا) (ويصح تزوجه بمهر المشرك
 وان سمى اكثر بطلت الزاينة (وتخرج زكاة ما من السفيد والنفق
 منه عليه وعلى من تلزمه نفقته) (ويُدفع القاضي قدر الزكاة اليه
 ليؤدي بنفسه ويوكل عليه امثاله ان يؤدبها فان اراد حجة
 الاسلام لا يمنع منها) (ولا من عمرة واحدة وتُدفع نفقته الى نفسه
 بنفق عليه في الطريق لا اليه وتصح منه الوصية في القرب
 وابواب الخير من الثلث (ولا يجوز على المفتي المناجني والطليق
 الجاهل والكاري المغلس انفاقا) (ولا يجوز على فاسق ومفسد

مطلب الحبر

اذا

اذا كان مصححا لاله ولا على مديون (ولا يبيع القاضي ماله فيه بل
 بحسبه ابدأ حتى يبيعه هو بنفسه فان كان ماله من جنس دينه
 اداء الحاكم منه) (ويبيع احد التقدين بالآخر استحسانا وعندهما
 يجوز عليه ان يطلب غراما ويمنع من التصرف والاقرار) (ويبيع
 الحاكم ماله ان امتنع ونفسه بين غراما بالخصيص وان اقر
 حال جره لزمه بعد قضاء ديونه لا في الحال (وينفق من مال
 المغلس عليه وعلى من تلزمه نفقته والغتوى على قولهما في بيع ماله
 لا مشاعه) (وباع النفوذ ثم العوض ثم العقار ويترك له ديت
 من شباب بدنه وقيل ديتان) (ومن افلس وصنعه متاع رجل
 شراء منه فرب المتاع اسوة الغرماء فيه * فصل * يحكم بلوغ
 الغلام بالاحتلام والارتك والاحبال (وبلوغ الحارثة بالخص
 او الاحتلام والحبل فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا تم له ثمانية
 عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما اذا تم خمس عشرة سنة
 فيها وهو رواية عن الامام وبه يفتى) (واذا في بدنه ثمانية عشرة سنة
 (ولها تسع سنين واذا رافقا وقالا بلغنا صدا وكانا كالبالغ حكما
 * كتاب المأذون * الاذن فلك الحبر وانما طم الحق ثم تصرف
 العبد باهليته فلا تلزمه سيته عهدته ولا يتوقف (فاذا اذن له يوما
 فهو مأذون دائما الى ان يجر عليه ولا يخصص (فاذا اذن
 في نوع من التجارة كان مأذونا في سائر الانواع وبثبت ماله
 ودلالة ياندي عبيته يبيع ويشترى فسكت سوله كان البيع
 للولي او لغيره يامره او يقهر امره صحهما او فاسدا (والأذن اذا
 طال لا يشترط شيء بعينه او طعم الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع
 او يشتري ويوكل بهما ويسلم ويقبل السلم ويمن ويرهن
 ويزارع ويشترى بذرا زرع ويشترك عتاده ويستأجر ويؤجر
 ولو نفسه وبضاربه وبذفع المال مضاربة ويضع ويعبر ويقر

مطلب
يحكم بلوغ الغلام

مطلب
كتاب المأذون

بدن وودبعة وغصب (ولو باع او اشترى بغير فاحش جاز خلافا لهما ولو جازي في مرض موته صح من جعج المال ان لم يكن عليه دين وان كان من جميع ما بقى وان لم يبق ادى المشتري جميع الحسابات او رد المبيع وله ان يضيق معاملة ويحيط من الثمن بغير وياذن له في فقهه في التجارة لا ان يزوج او يزوج عبده (وكذا انه خلافا لابن يوسف ولان يكاتب او يعتق ولو بمال او بقرض او يهب ولو بعوض او يهدى الا البشير من الطحسان والمحجور لا يهدى البشير ايضا) وعن ابن يوسف اذا دفع المولى الى المحجور قوت يومه فدعا بعض رفقائه للاكل معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر (قالوا ولا بأس للمرأة ان تنصديق من يثبت زوجها بالبشير كالرقيق ونحوه) وما زلنا المأذون من الدين بسبب فحشاء او ما في معناها كبيع وشراء او اجارة واستيجار وغصب وبيع امانة وعقار او شراها فوطئها فاستحققت بتعلق برقبته فيباع ان لم يقده المولى ويعتق ثمنه وما في يده من كسبه بالخصم سواء كسبه قبل الدين او بعدته او اتهمه وما بقى عليه يطالب به بعد حقه وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد وله اخذ غلة مثله مع وجود الدين والرائد عليها للغرماء (ينحصر المأذون ان ابقى اومات سيده او جن مطبقا او خلق بدار الحرب مردها او جرح عليه وعلم به اكثر اهل سوقه) والامة ان استوادها لا ان دبرها ويعتق القيمة للفرج فيها واقرارها به عند الجرح بدني او بان ما في يده امانة او غصب صحيح خلافا لهما (وان استغرق دينه رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده (فلو اعتق عبدا من ما في يده لا يصح وعندهما يملك فيصح منه وان لم يستغرق صح اتفاقا ويصح بعد من سيده بمثل القيمة لا باقل ويصح منه بمثلها لا باكثر

(فلو باع باكثر يحيط الزائد او ينقض البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه ويعتق السيد باعتاقه المأذون مديونا الاقل من قيمته ومن الدين (وما زاد من دينه على قيمته طوبى به معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وعبيده مشتريه فللغرماء اجازة يبعه واخذ ثمنه او تضمن اي شأوا من السيد او من المشتري قيمته فان ضمنوا السيد ثم رد عليه بغير رجوع عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد وان باعه واعلم بكونه مديونا فلا امر بما رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل ولا محاباة في البيع فلا (فان غاب البائع فالمشتري ليس خصما لهم ان انكر الدين) وعند ابن يوسف هو خصم وينقض لهم بالدين (ومن قال انا عبد فلان واشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يبيع في الدين ما لم يقر سيده باذنه * فصل * تصرف الصبي ان نفع صك الاسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلاذن وان منكر كالطلاق والاعتناق فلا ولو باذن وان احتلها كالبيع والشراء صح بلاذن لا بدونه فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه او جده عند عدمه او وصي احدهما او القاضي فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل صكون البيع ساليا للملك والشراء جاليا له فلو اقر بما في يده من كسبه او ارضه صح والمعتق بمزلة الصبي (وصح اذن الوصي او القاضي لعبد اليتم * كتاب الغصب * هو ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة فاستخدام العبد وجل الدابة غصب لا الخلو على البساط وحكمه الاثم لمن علم ووجوب رد عبده في مكان غصبه ان كانت باقية والعميان لو هلك في المثل كالكيل والوزن والعبد المتقارب يجب مثله فان انقطع المثل نجح قيمته يوم الخصومة وعند ابن يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القيمي كالعبد المتقارب

مطلب
تصرف الصبي

كتاب الغصب

والبر المخلوط بالشعر فحينئذ يوم الغصب انجاء (فان ادعى
الهلاك حيس حتى يعلم انه لو كان باقيا لظهره ثم يقضى
عليه بالبدل) والغصب انما هو فيما ينقل فلو غصب عقارا
فهلك في يده لا يضمن خلافا لحمد وما نقص منه لفعاله كسكنائه
وزرعهم وبأخذ رأس ماله ويتصدق بالفضل وعند ابن يوسف
لا يتصدق به (وكذا لو استقل العبد المضمون فقصه الاستغلال
او أجر المستأر ونقص يضمن النقصان وما فضل من الغسلة
والاجرة يتصدق به خلافا له (ولن تصرف في الغصب او الوديعة
فربح وهما يتعينان بالتعيين تصدق بالربح خلافا له ايضا
وان كانا لا يتعينان فان اشار اليهما ونقدهما فذلك وان اشار
الى غيرهما ونقدهما او اشار اليهما ونقد غيرهما او اطلق ونقدهما
طالب له الربح اتفاقا قبل وبه بغير الخيار انه لا يطيب مطلقا
(ولو اشترى بالف الغصب او الوديعة جارية تعدل الفين
فوهبها او طعاما فاكله لا يتصدق بشئ) * فصل * وان غصب ما غصبه
فزال اسمه وعظم منافعهم ضمنه ومملكه ولا يعمل اتفاقه به قبل
اداء الضمان كشاء ذبحها وطبخها او شواها او قطعها وبرطختها
او زرعه ودقيق خبره وعذب او زنيون عصمه وقطن غزله
وغزل نسجه وحديد جعله سيفا وصقر جعله آية وساجدة اوليته
بنى عليها (وان جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير او آية لا يملكه
وهو مالك بلاشئ) وعندهما يملكه الغاصب وعليه مثله (فان ذبح
الشاة فالمالك ان شاء طرحتها عليه وضمنه قيمتها واخذها وضمنه
نقصانها) وكذا الموقطع بدها وقطع طرق دابة غير أصكولة
او خرق الثوب خرقا فاحشا يفوت به من العين وبعض نفعه
وفي غير نقصه ولم تفوت شيئا من النفع يضمن نقصانه (ومن انى
في ارض غيره او غرس امر بالقلع والرد وان كانت تنقص

مطلب
وان غصب ما غصبه

بالقلع

بالقلع فلما لك ان يضمن له قيمتها ما موروا بقطعها فتقوم الارض
بلاشجر او ببناء وتقوم مع احدتهما مستحق القلع فيضمن الفصل
(وان صبغ الثوب احمر او اصفر اولت السويق بضمن فالمالك
ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ايضا ومثل سويقه او اخذهما وضمن
ما زاد الصبغ والصبغ (وان صبغه اسود ضمنه قيمته ايضا
او اخذه بلا رد شئ لانه نقص) وعندهما الاسود ضمنه
وهو اختلاف زمان * فصل * وان غصب ما غصبه وضمن قيمته
ملكه مستندا الى وقت الغصب ويسلم له الاكساب دون الاولاد
والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن ما ملكه على
الزيادة (فان ظهر وقيمه اكثر وقد ضمنه بقول المالك او ببرهانه
او بالنكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك) وان ضمنه بقوله فالمالك
ان شاء امضى الضمان او اخذه ورد عوضه (ولو برهن كل من المالك
والغاصب على الهلاك عند الآخر فيمنه الغاصب اولى خلافا
لابن يوسف (ومن غصب عبدا فباعه فضمنه نقد بيعه وان عتقه
فضمنه لا ينقد عتقه وزوائد المضمون غير مضمونة ما لم يتعد فيها
او يجمعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت منفصلة كالخس
والسمن او متصلة كالولد والثرثرة (وان نقصت الجارية بالولادة
في يد الغاصب ضمن نقصانها ويحبر بقيمة الولد او بالثرة ان وقت
(واوزنى بامة غصبها فردها حاملا فوالت فانت ابها ضمن
قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة وعندهما لا يضمن في الامة
ايضا (ولو ردها عجمية فانت لا يضمن وكذا الوزنت عند
فردا فخلدت فانت منه (ولا يضمن منافع ما غصبه سواء سكنه
او عطله الا في الوقت) ولا حجر المسلم او خنزيره بالاتلاف وضمن
القيمة فيهما لو كانا لذمي وان اتلف ذمي نجر ذمي ضمن ثلثها
(ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لذمي ولا باتلاف متروك التسمية

مطلب
وان غصب ما غصبه

عمدا ولو لمن يجهل (وان غصب خمر مسلم فخللها بما لا قيمة له
 اخذها المالك بلا شيء فلو تلفها القاصب ضمنها لاول تلفت
) واوخلل بالقاء ملح ملكها ولا شيء عليه. وعندهما ياخذ المالك
 ان شاء ورد قدر وزن الملح من الخيل (فلو تلفها القاصب
 لا يضمن خلافا لهما وان خللها بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك
 عند الامام وكذا عند محمد ان تخللت من ماعتهما والا فخلل بينهما
 على قدر ملكهما (وان غصب جلد ميتة فدبغه بما لا قيمة له
 اخذه المالك بلا شيء فلو تلفه القاصب ضمن قيمته مديونا وقبل
 طاهرا غير مديون (وان دبغه بماله قيمة ياخذ المالك ويرد
 ما زاد الدبغ بان يقوم مديونا وذكيا غير مديون (ويرد فضل ما
 بينهما) والغاصب ان يجلسه حتى يتوفى حقه وان تلفه
 لا يضمن (وعندهما يضمنه مديونا الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف
 لا يضمن اتفاقا) ومن كسر لسانه برضا او طبلا او زمارا او دقا
 او اراق له سكر او منصفا ضمن قيمته لغيره (ويصح بيع هذه
 الاشياء) وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى (ومن غصب
 مدبرة فانت في يده ضمن قيمتها ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لهما
) ولو شق الزنق لاراقة النحر لا يضمنه عند ابي يوسف خلافا لمحمد
 ولا ضمان على من حل قيد عبده او رباط دابته او فتح اصطيبلها
 او قفص طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير (ولا على من
 سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يندفع الا بالسعي او بمن يفسق
 ولا يمنع بهبه) ولا على من قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم
 ان فلانا وجد مالا فغرمه شيئا وان كان عادته ان يغرم البتة
 ضمن (وكذا لو سعى بغير حق عند محمد زجرا له وبه يفتي) ولو اطعم
 الغاصب الغصوب مالكة برى وان لم يعلمه * كتاب الشفعة *
 هي تملك العقار على مشتره بما قام عليه جبرا ونجبا بعده البيع

مطلب
 كتاب الشفعة

وتستقر

وتستقر بالاشهاد وملك بالاخذ بقضاء اورضاء (وانما نجب
 الخابط في نفس المبيع فان لم يكن او سلم فليخبط في حق المبيع
 كالشرب والطريق الخاصين كنهرا لا يجري فيه السفن وطريق
 لا ينفذ ثم الجمار الملاصق ولو بابه في سكة اخرى (ومن له جذوع
 على حائطها او شركة في خشبة عليه جار وان في نفس الجدار
 فشريك وهي على حدد الرأس لا السهام) فاذا علم الشفع
 بالبيع يشهد في مجلس علمه انه يطلبها ويسمى طلب موثبة
 ثم يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع ان كان المبيع
 في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة
 وانا اطلبها الان فاشهدوا على ذلك ويسمى طلب تقرير واشهاد
 ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانا شفعتها
 بسبب كذا فخره بالتسليم الي ويسمى طلب خصومة وتعليك
 ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا في الظاهر وعليه الفتوى (وقبل
 يفتي بقول محمد انه ان اخره شهرا بلا عذر بطلت) واذا ادعى
 الشراء وطب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه (فان اقر
 بملك ما يشفع به او نكل عن الخلف على العلم بملكه) او برهن
 الشفع سأل عن الشراء فان اقر به او نكل عن التمسك به اما
 اتباع او ما يستحق عليه هذه الشفعة (ان برهن الشفع تقضى له
 بها ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له لم
 احضاره) والمشتري حين الدار قبضه ولا تبطل شفعته
 بتأخير الثمن بعدما امر بادتة (وللشفيع ان يحاصم البائع ان كان
 المبيع في يده ولا يجمع القاضي البينة عليه حتى يحضر المشتري
 فيفسخ البيع بحضوره ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العهدة
 عليه (والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم المبيع الى الموكل
) وللشفيع خيار الزوادة والعيب وان شرط المشتري البراءة منه

مطلب

* فصل * وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري
وان برهننا فالشفع وعند ابي يوسف للمشتري (وان ادعى
المشتري ثمننا والبايع اقل منه اخذ الشفع بما قال الباي قبل قبض
الثمن وبما قال المشتري بعده) وان عكسا فبعد القبض يعتبر
قول المشتري وقوله ينهالان واي بكل اعتبر قول صاحبه
(وان حلفا فصح البيع وبأخذ الشفع بما قال الباي) وان حط
عن المشتري بعض الثمن بأخذ الشفع بالباي وان حط الكل
بأخذ الكل وان حط النصف ثم النصف بأخذ النصف الاخير
وان زاد المشتري في الثمن لالتزم الشفع الزيادة (واذا امكن
الثمن مثليا اتم الشفع مثله وان قيمته) وان كان مؤجلا
اخذ ثمن حاب او يطلب في الحال وبأخذ بعد مضي الاجل
ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ الشفع بالحال ولو سكت
عن الطلب لحصل الاجل بطلت شفيعته خلافا لابي يوسف
واو اشترى ذمي بخر او خنزير بأخذ الشفع الذي يحصل الخمر
وقية الخنزير والمسلم بالقيمة فيها (ولو بئى المشتري او غرس اخذها
الشفع بالثمن وبقيتهما مقلوعين كافة الغصب او كلفه المشتري
قلعهما) ولو استحققت بعد ما بئى الشفع او غرس رجوع على المشتري
بالثمن فقط (وان جف الشجر او افهدم البناء عند المشتري بأخذها
الشفع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري البناء بأخذ الشفع
المرصعة بمحضتها وليس له اخذ النقص) (وان شري المشتري
الارض مع شجر مثمر او غير مثمر فاعمر في يده اخذها الشفع مع
الثمن فيها فان جزه المشتري فليس للشفيع اخذه وبأخذ ما سواه
بالحصة في الاول وبكل الثمن في الثاني * باب ما يجب فيه الشفعة
ومالا وما يطلبها * انما يجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض
هو مال وان لم يكن قسمته كرجي ونجاس وبئر فلا تجب في عرض

مطلب
ما يجب فيه

وفلك

وفلك وبنشاء وشجر يعا بدون الارض ولا في ارض وصدقة
وهبة بلا عوض مشروط وما بيع بخيار الباي او بيعا فاسدا
ما لم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل
اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عميدا او مهر او ان قبول
بعضه مال (وعندهما تجب في حصة المال ولا فيما صولح عنه
بانكار او سكوت وتجب فيما صولح عليه باحدهما ولا في ما سلمت
شفيعته ثم رد بخيار رؤية او شرط او بخيار صيب بقضاء وما رد به
بلا قضاء او بالاقالة تجب فيه) وتجب في العلو وحده وفي السفلى
بسيبه وفيما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار يجنب المبيعة
بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بايها او مشتريا وتكون اجازة من
المشتري ولشفيع الاول اخذها منه لا اخذ الثانية وان بيعت
دار يجنب المبيعة فاسدا فشفيعها الباي ان بيعت قبل قبض
المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بها لا تبطل وان بيعت بعد
قبض المشتري فالشفعة للمشتري فان استرد الباي منه المبيعة
قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفيعته وان بعد الحكم بقيت الثانية
على ملكه (والمسلم والذي في الشفعة سواء) وكذا الحر والعبد
المأذون والمكاتب ولو في مبيع السيد عكسا العكس * فصل *
وتبطل الشفعة بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل وبزك
طلب المواثبة او التقرير وبالصلح عن الشفعة على عوض وعليه
رده وكذا لو باع شفيعه بمال (وكذا لو قال للمخيرة اختاري
بالف او قال لعين لامرأته ذلك فاخترته بطل خيارها ولا يجب
العوض) وتبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم له بها وبموت الشفع
لا بموت المشتري (ولا شفعة لمن باع او بيع له او ضمن الدرك
او ساوم المشتري بيعا او اجارة وتجب لمن ابتاع او ابتاع له) ولو قيل
للشفيع انها بيعت بالف فسلم ثم بان انها بيعت باقل او بكسلي

مطلب
وتبطل

او وزني او عددي متقارب قيمته الف او اكثر فله الشفعة (واوبان
انها بيعت بعرض قيمته الف او بدنانير قيمته الف فلا (ولو قيل له
المشترى فلان فلم يبان انه غيره فله الشفعة ولو بان انه هو
مع غيره فله الشفعة في حصة الغير (ولو بانه بيع النصف فلم
يظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها الاذراعا من طول جانب
الشفيع فلا شفعة له (وان شترى منها سهما بثمن ثم شترى باقيةها
فالشفعة في السهم فقط وان ابتاعها بثمن ثم دفع عنه ثوبا اخذها
الشفيع بالثمن لا بقيمة الثوب (ولا تكرر الحيلة في اسقاطها عند
ابن يوسف وبه بقي قبل وجوبها (وعند محمد نكرو وللشفيع
اخذ حصة بعض المشترين لاحصة بعض البائعين (وللمزارع اخذ
بعض مشاع بيع فقسم وان وقع في غير جانبه (وللعبد المأذون
المديون الشفعة في مبيع سيده وبالعكس (وصح تسليم الاب
والوصي شفعة الصغير خلافا لمحمد فيما بيع بقيمة او اقل وقوله
رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغابن فيه * كتاب القسمة *

هي جمع نصيب شائع في معين وتشكل على الافراز والمبادلة
(والافراز اغلب في المثليات فباخذ الشريك حظه منها حال
غيبه صاحبه (ولو اشتراه فاقسماه فلكل ان يبيع حصته من الحصة
بحصة ثمنه (والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذ ولا يبيع من الحصة
بعد الشراء والقسمة ويجبر عليها فيه يطلب الشريك في متحد
الجنس لافي غيره (ونذب للقاضي نصب قاسم رزقه من بيت المال
ليقسم بلا اجر فان لم يفعل نصب قاسما ليقسم باجر يقدره له
القاضي وهو على عدد الراس وعندهما على قدر السهام (واجرة
الكيل والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة
وان لها فعلى الخلاف (ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة
(ولا يجبر الناس على قاسم واحد (ولا يترك القسام لبشركوا

كتاب القسمة

وصح الاقسام بانفسهم بلا امر القاضي (ويقسم على الصبي واليه
ووصيه فان لم يكن فلا بد من امر القاضي (ولا يقسم عقار بين
الورثة باقرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما
يقسم وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشتري (والمذكور
مطلق ملكه (وان برهن ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى يبرهن
انه لهما (ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم
ومعهم وارث غائب اوصى قسم ونصب وكيل ووصى ليقبض
حصة الغائب والصبي (ولو كان العقار في يد الغائب او شي منه
اوفي يد مودعه اوفي يد الصغير لا يقسم (وكذا لو حضر وارث
واحد (او كانوا مشترين وغائب احدهم (واذا انتفع كل من
الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان تضرر
الكل لا يقسم الا برضاهم (وان انتفع البعض دون البعض قسم
بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر هو الاصح (ويقسم العروض
من جنس واحد ولا يقسم الجنسين ببعضهما في بعض ولا الجواهر
ولا الحمام ولا البئر ولا الرعي ولا الثوب الواحد ولا الخناطين دارين
الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما (والدور في مصر واحد
يقسم كل على حذته (وقال ان كان الاصلح قسمة بعضهما في بعض
جاز (وفي مصر ينقسم كل على حذته اتفاقا (وكذا دار وضبعة
اودار وحاوت والبيوت في محلة واحدة اوفي محلات تجوز قسمة
بعضها في بعض (والمنازل المتلاصقة كالبيوت والمتباينة
كالدور * فصل * وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله
ويذرعه ويقوم بنائه ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب
الانصباء بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقرع
فالاول لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن
خرج ثالثا ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم فان وقع

مطلب

مسبل او طريق لاحدهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسمة
صرف عنه ان امكن والافسحت (ويقسم سهمين من العلو بينهما
من السفلى وعند ابى يوسف سهمان بينهما وعند محمد يقسم بالقسمة
وعليه الفتوى) وان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى
ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الابحجة وتقبل شهادة
القاسمين فيها خلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه
خلف خصمه (وان قال قبل ان يقر بالايقاض اصابني كذا ولم يسلم
الي وكذبه الاخر تخالفا وفسخت (ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالبيع
الا اذا كانت القسمة بقضاء واليمين فاحسن ففسخ (ولو استحق
بعض معين من نصيب البعض لا يفسخ ويرجع بقسطه في حظ
شريكه وكذا في الشائع وعند ابى يوسف يفسخ وفي بعض مشاع
في الكل تفسخ اجماعا (ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت
محيط نقضت (وكذا لو غير محبط الا اذا بقي بلا قسمة ما بقي به
(ولو ابرأ الغرماء او اداء الورثة من مالهم لا تنقض مطلقا
فصل ويجوز المهاياة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا
بعضا وهذا بعضا هذا علوها وهذا سفليها وفي بيت صغير يسكنه
هذا شهرا وهذا شهرا وله الاجارة واخذ الخلة في توبته وفي عبد
يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عبيدين يخدم احدهما احدهما
والاخر الاخر (ولو اتفقا على ان نفقة ~~هكذا~~ عبد على من يخدمه
جاز استحسانا بخلاف الكسوة (وفي دارين يسكن هذا هذه وهذا
الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما
وتجوز في استقلال دار او دارين هذا هذه وهذا الاخرى
لا في استقلال عبد او دابة (وما زاد في توبة احدهما في الدار
الواحدة مشترك لافي الدارين وفي استقلال عبيدين هذا هذا وهذا
الاخر لا يجوز خلافا لهما وعلى هذا الدابتان ولا يجوز في ثمر شجر

مطلب
المرارعة

اولين ضم او اولادها وتجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا
في كل تخليق المنفعة ولا تبطل المهاياة بموت احدهما ولا بموتهما
ولو طلب احدهما القسمة بطلت * كتاب المرارعة * هي عقد
على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندهما اجارة وبه يفتى
قال الحصري وابو حنيفة هو الذي فراع هذه المسائل على اصوله
لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله ويشترط فيها صلاحية الارض
للزراع واهلية العاقدين وتعيين المدة ورب البذر وحيثه ونصيب
الاخر والتخليفة بين الارض والعامل والشركة في الخارج
(فتفسد ان شرط لاحدهما قفيرا ان معينة او ما يخرج من موضع
معين كالساكنات والسواقي او ان يرفع قدر البذر او الخراج
ويقدم ما بقي او ان يكون التبن لاحدهما والحب للآخر او يكون
الحب بينهما والتبن لغير رب البذر او يكون التبن بينهما والحب
لاحدهما (وان شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر
او شرط رفع العشر صححت (وان لم يتعرض للتبن فهو بينهما
وقيل لرب البذر (واجر الحصاد والرافع والدوس والتذرية
عليهما بالخصص فان شرط على العامل فسدت وعن ابى يوسف
انه يصح وهو الاصح وعليه الفتوى وشرطه على رب الارض مفسد
اتفاقا (وما قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على المزارع
وان لم يشترط (واذا كان البذر والارض لاحدهما والعمل
والبقر للآخر او الارض لاحدهما والبقية للآخر والعمل
لاحدهما والبقية للآخر صححت (وان كانت الارض والبقر
لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت (وكذا لو كان البذر
والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر او البذر لاحدهما
والباقي للآخر (واذا صححت فالخارج على الشرط وان لم يخرج
شي فلا شيء للعامل (ومن ابى عن المضي بعد العقد اجبر الا

مطلب

رب البذر (وان فسدت فالخارج لرب البذر والاخر اجر مثل عمله
او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا لمحمد وان فسدت لكون الارض
والبذر فقط لاحدهما لزم اجر مثلها هو الصحيح واذا فسدت والبذر
لرب الارض فالخارج كله جل له وان للعامل تصديق بما فضل عن
قدر بذره واجرة الارض (واذا ابى رب البذر عن المضى وقد كبر
العامل الارض فلا شيء له حكما ويستمر في ديانته (وتبطل المزارعة
بموت احدهما وتفسخ بالاعذار كالاجارة فتفسخ ان لزم دين محوج
الى بيع الارض قبل نبات الزرع لابعده ما لم يحصلد ولا شيء للعامل
ان كان كرب الارض او حفر النهر وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع
فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع
عليهما بقدر حصصهما ولهما اتفاق بغير اذن الآخر وبغير امر
قاض فهو متبرع (وليس لرب الارض اخذ الزرع بقلا وان اراد
المزارع ذلك (قبل رب الارض اقلع الزرع ليكون بينهما
او اعطاه قيمة نصيبه او اتفق انت على الزرع وارجع في حصته
(ولو مات رب الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك
وان مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستحصد فله ذلك
وان ابى رب الارض * كتاب المساقاة * هي دفع الشجر الى من
يصلحه بجزء من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا وشروطها الا
المدة فانها تصح بلا ذكرها ونفع على اول ثمرة تخرج وفي الرطبة
على ادراك البذر ها ولودفع نخيلا او اصول رطبة يقوم عليها او اطلق
في الرطبة فسدت ويفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل
خروجها وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر
عنهما فسدت وللعامل اجر مثله (وكذا كل موضع فسدت فيه
وان لم يخرج شيء فلا شيء له (ولا تصح المساقاة في النخل والكرم
والشجر والرطاب واصول الباذنجان (فان كان في الشجر ثمرة

كتاب المساقاة

(والعروق التي تقطع في الذكوة الحلقوم المزوي والودجان ويكفي قطع ثلثه منها ايا كانت) (وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام) (وعند ابي يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمرى واحد والودجين وقيل محمد معه) (ويجوز الذبح بكل ما فرى الاوداج وانهر الدم ولو خروا او لبطة او سنا او ظفرا مزوعين لا بالقاتين) (ونذبت اجداد الشفرة قبل الاصباح وكره بعده وكذا جرها برجلها الى المذبح والنخع وقطع الرأس والسلخ قبل ان تبرد والذبح من القفا وتخل ان بقيت حية حتى قطعت العروق والا فلا) (ولزم ذبح صيد استأنس وجاز جرح نعم نوحش او تردى في بئر اذا لم يمكن ذبحه) (ولا يحل الجنين بذكوة امه اشعر او لاوقالا تحمل ان تم خلقه * فصل * ويحرم اكل كل ذي ناب او مخلب من سبع او طير او ضيعة او ثعلب والجر الاهلية والبقال والفيل والضب والبربوع وابن عرس والرنور والشفرة والحشرات (ويكره الغراب الابقع والقنادف والرخم والبغاث والخيول تحريما في الاصح) (وعندهما لا تكره الخيل وحل العقيق وغراب الزرع والارنب) (ولا يؤكل من حيوان المسد الا السمك بانواعه كالجرث والماء الملامي ولا يؤكل الطافي منه وان مات لحرا او بدفقته روايتان ويحسل هو والجراد بلاذكوة ولو ذبح شاة لم تعلم حباتها ففكرت او خرج منها دم حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا * كتاب الاضحية * وهي واجبة وعن ابي يوسف سنة) (وقيل هو قولهما وانما يجب على حرم مسلم مقيم موسر من نفسه لا عن طفله وقيل يجب عنه ايضا وقيل يرضى عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها ما يمكن ويستبدل بالباقي ما يتففع به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع سنة في بقرة او بقير وكل يربد القربة وهو من اهلها ولم ينقص نصيب

مطلب

كتاب الاضحية

احدهم

احدهم من سبع فلو اراد احدهم بنصيبه اللحم او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشراك اقل من سبعة ولو اثنين وينقسم لحمها وزنا لاجزائها اذا خلط به من اكارعه او جلده ولو اشترى بدنة للاضحية ثم اشترك فيها سنة جاز استقصاها والاشراك قبل الشراء احب (و اول وقتها بعد فجر النحر ولا يذبح في المصرق قبل صلاة العشاء واخره قبل غروب اليوم الثالث اعتبر اخيره للفقر ومنه والولادة والموت) (واولها افضلها) (وكره الذبح لبلات فان فات وقتها قبل ذبحها لم ينقص من النذوق بعين النذورة حية وكذا ما شراها فقير للتضحية) (والغني يتصدق ببقيتها شراها او لا وانما يجزى فيها الجذع من الضأن) (والثني فصاعدا من الجميع ويجوز الحياء والخصي والثولاء والجرباء السمينة لا العمياء والعوراء والعجفاء التي لا تنقي والعرجاء التي لا تمشي الى المنك والمقطوعة اليد او الرجل وذاهية اكثر العين او الاذن او الذنب او الالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذبح اقل منه وقيل ان ذبح اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذبح الثلث لا يجوز) (ولا يضر نعيها من اضطرارها عند الذبح) (وان مات احد سبعة وقال ورثته اذبحوها عنكم وعنه صح) (وكذا لو ذبح بدنة عن اضحية ومنعة وقران وبأكل من لحم اضحيته ويطعم من شاء من غني وفقير ونذبت ان لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه لذى عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يامر غيره ويحضرها) (ويكره ان يذبحها كلبا ويتصدق بجلدها او بعمله آلة كجراب او خف او فرو او يشترى به ما يتففع به مع بقائه كغربال ونحوه لا ما يستهلك كخل وشبهه فان بدل اللحم او الجلد به يتصدق به) (ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز

(ولو غلط انسان فذبح كل شاة الا آخر صح ولا ضمان ويحتمل ان
وان تشاحا ضمن كل صاحبه قيمة لحمه ويتصدق بها (وصحت
التضحية بشاة الغصب دون شاة الوديعة ورضيها * كتاب
الكرامية * المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام
ولم يلفظ به لعدم القاطع * فصل في الاكل * منه فرض وهو
ما يدفع به الهلاك (ونسودب وهو ما زاد ليجوز من الصلاة
قائما ويسهل عليه الصوم (ومباح وهو ما زاد الى الشبع لزيادة
قوة البدن (وحرام وهو الزائد عليه لا لقصد التقوى على صوم
القد او الا يستحي الاضيق (ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل
حتى يضعف عن اداء العبادات (ومن امتنع من الميتة حال
الخصصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم بخلاف من امتنع من
التداوى حتى مات ولا بأس بالتفكه بأنواع الفواكه وتركه افضل
واختار الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر
الحاجة (ومسح الاصابع والسكين بالخبز ووضع الملح عليه مكروه
(وسنة الاكل البسطة في اوله والحمدلة في آخره وغسل اليدين
قبلة وبعدده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده (ولا يحمل
شرب لبن الا نان ولا بول ابل ولا استعمال اناه ذهب او فضة لرجل
او امرأة (وحل استعمال اناه عقيق وبللور وزجاج ورضاض
* فصل في الكسب * افضله الجهاد ثم التجارة ثم الخراطة
ثم الصناعة (ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء
ديونه (ومسحب وهو الزيادة عليه لبواشي به فقيرا ويصل به
قريبا (ومباح وهو الزيادة للجمال (وحرام وهو الجمع للتفاخر
والبطر وان كان من حل وينفق على نفسه وعياله بلا استراف
ولا تقير (ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال
فان تركه حتى مات اثم وان عجز عنه بفرض على من علم به ان يطعمه

مطلب الكرامة

مطلب الكسب

او يدل عليه من يطعمه (ويكره اعطاء السؤال المسجد وقيل
ان كان لا يخطي رقاب الناس ولا يمر بين يدي مصلى لا يكره
(ولا يجوز قبول هدية امرء الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل
(ولا يكره اجارة بيت للسواد لتجديت نار او كنيسة او بيعة
او ساج فخر وخدمه عندهما يكره ويكره في المصرا اجاعا (وكذا
في سواد فبالسب اهل الاسلام (ومن حل له من خيرا باجر طاب له
وعندهما يكره (ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة
دعونه واستعارة دابته (وكره قبول كسوته ثوبا وهدائه احد
التقدين (وقيل في المعاملات قول الفرد ولو اثنى او عبدا او فاسقا
او كافرا كقوله شربت اللحم من مسلم او كافي فيحل او من يجوز
فيجوز وقول العبد والامة والصبي في الهدية والاذن (وشرط
العبد في الدبانات كالحبر عن نجاسة الماء فتيم ان اخبر بها مسلم
عبد ولو اثنى او عبدا (ويحرم في الفاسق والمستور ثم يعمل
بغير البرأيه (واواراق فيتم عند غاية صدقه وتوضا ويتم عند
غاية صكبه كان حوط * فصل في اللبس * الكسوة منها فرض
وهو ما تستر العورة وتدفع ضرر الحر والبرد والاوى كونه من القطن
او الكتان بين النقيس والخسيس (ومسحب وهو الزائد لاخذ الزينة
واظهار نعمة الله تعالى (ومباح وهو الثوب الجميل للترين (ومكروه
وهو اللبس للتكبر ويستحب الابيض والاسود ويكره الاحمر
والمصفر (والسنة ازالة طرف العمامة بين كتفيه قدس شير
وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد
تجديد لفها نقضها كالغها ويحل للنساء لبس الحرير ولا يحمل للرجال
الا قدرار بع اصابع كالعلم (ولا بأس بتوسيده او افتراشه خلافا لهما
(ولا بأس بلبس ماسداه ابرسيم ولحمه غبيرة عكيد لا بلبس الا
في الحرب (ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما (ويجوز للنساء

مطلب اللبس

التحلي بالذهب والفضة للرجال الا الخاتم والمنطقة وحليمة
السيف من الفضة (وصغار الذهب في ثقب الفص وكتابة الثوب
بذهب او فضة وشدة السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما
(ولا يتختم بحجر ولا صفر ولا حديد وقيل يساح بالحجر البشب وترك
الحشم افضل لغير السلطان والقاضي (ويجوز الاكل والشرب
من اثناء مفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط اعتدائه
موضع الفضة ويكره عند ابي يوسف وعن محمد روايتان
(ويكره لباس الصبي ذهبيا او حريرا (ويكره حل خرقة لمسح
العرق او المنيط او الوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا وهو الصحيح
والزم لا بأس به * فصل في النظر ونحوه * ويحرم النظر الى العورة
لا عند الضرورة كالطبيب والخاتن والحافضة والقابلة والحاقن ولا
يتجاوز قدر الضرورة (وينظر الرجل من الرجل الى ماسوى العورة
وقد بينت في الصلاة (وتنظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر
الرجل من الرجل ان امنت الشهوة (وينظر الى جميع بدن زوجته
وامته التي فعل له وطؤها وينظر من مخارمة وامته غيره الى الوجه
والرأس والصدر والساق والعضد ولا بأس بمسه بشرط امن
الشهوة في النظر والمس ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان
امن ولا الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة
والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء وانظركم عند الحكم ولا يجوز
من ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز لا تشتمل
او هو شيخ يامن على نفسه وعليهما ويجوز النظر والمس مع
خوف الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح والعبد مع سيده
كالاجنبي (والمحجوب والمحصى كالفحل (ويكره للرجل ان يقبل
الرجل او يمسأته في ازاره لا قبض وعند ابي يوسف لا يكره
(ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل

مطلب النظر

مطلب النظر

ويعزل

(ويعزل عن امته بلا اذنها لا عن زوجته الا باذنها (ولا تعرض
الامة اذا بلغت في ازار واحد * فصل في الاستبراء * من ملك امة
بشراء او غيره يحرم عليه وطؤها ودواعيه حتى يستبرئ بمحضة
فمن تحيض وبشهر في غيرها وفي من نفقة الحيض لا بائس
بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر وعشر وفي رواية بنصفها
وفي الحامل بوضعها ولو كانت بكر او مشربة من امرأة او من مال
طفل او من يحرم عليه وطؤها ويستحب الاستبراء للبايع ولا يجب
عليه (ولا تكتفى حيضة ملكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل
الاجازة في بيع الفضول وكذا الولادة (وتكتفى حيضة وجدت
بعده القبض وهي محسوبة فاسلمت وتجب عند ملك نصيب
شريكه لا عند عوده الا بقعة ورد المفوضية والمستأجرة وفك
الرهونة (ولا تكرر الحيلة لاعتقاطه عند ابي يوسف خلافا لمحمد
واخذ بالاول ان عدم الوطئ من المسالك الاول وبالصافي
ان احتل (والحيلة ان لم تكن تحسد حرة ان يزوجهما ثم يشترها
وان كان تحسد حرة فان يزوجهما البايع قبل البيع او المشتري بعد
البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض او القبض
(ومن ملك اختين لا يجتمعان نكاحا فله وطئ احداهما فقط
ودواعيه (فان وطئها او فعل بهما شيئا من الدواعي حرم عليه
وطئ كل منهما ودواعيه حتى يحرم احدهما بملك او نكاح او عتق
* فصل في البيع * ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة
في الصحيح (وجاز بيع المرقين والانتفاع كالباع (وعن رأي
جارية رجل مع آخر يبيعها قائلا وكافي صاحبها او اشترتها
منه او وهبها الى او تصدق بها على ووقع في قلبه صدقة حل له
شراؤها منه ووطؤها (ويجوز بيع بناء مكة ويكره بيع ارضها
واجارتها خلافا لهما وقولهما رواية عن الامام (ويكره الاحتكاك

مطلب الاستبراء

مطلب النظر

مطلب

في اقوات الادميين والبهائم بلاد يضر باهلها وعند ابي يوسف
في كل ما يضر احتكاره بالعمامة ولو ذهب او فضة او ثوباً (واذا رفع
الى الحاكم حال المحتكر امره ببيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع
باع عليه) ولا احتكار في غلة ضيقه ولا فيما جلبه من بلاد آخر
وعند ابي يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يجلب منه الى المضر
عادة وهو الخبز (ويجوز بيع العصير ممن يتخذ خيراً ولو باع
مسلم خيراً واوفى دينه من ثمنها كره لرب الدين اخذه وان كان
المديون ذمياً لا يكره) ويكره التسعير الا اذا تعدى ارباب الطعام
في القيمة تعدياً فاحشاً فلا بأس به بمشورة اهل الخبرة (ويجوز
شراؤها ما لا يد للطفل مثله ويبيعه لاجله وعمه وامه ومثله طيبه
ان هو في حجرهم وتوجرة امه فقط) * فصل في المتفرقات *
يجوز بالسابقة بالسهم والخيل والحمر والبغال والابل والاقلام
فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث لاسبقهما جاز
وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محلل مكفي لهما
ان سبقهما اخذ منهما وان سبقا لا يعطيهما وفي ما بينهما لهما
سبق اخذ من الآخر (وعلى هذا لو اختلف انسان في مسألة
واراد الرجوع الى شيخ وجعل على ذلك جملاً (ووليمة العرس
سنة ومن دعى فليجب وان لم يجب اثم) ولا يرفع منها شيئاً
ولا يعطى سائلاً الا باذن صاحبها وان علم المدعوان فيها لهما
لا يجيب وان لم يعلم حتى حضر فان قهر على المنع فعل والا فان كان
مقتدى به او كان اللهو على المائدة فلا يقعد والا فلا بأس بالقعود
وقال الامام ائليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل
ان يصير مقتدى (ودل قوله ائليت على حرمة ككل الملامى
لان الابتلاء انما يكون بالحرمة) والكلام منه ما يوجبه كالسج
ونحوه وقد بآثم به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلم وان قصد به

مطلب المتفرقات

فيه الاعتذار والانتكار ففسن (ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه
والترجيح بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس به) وعن النبي
صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنابة
والرحف والتذكير فاطنك به عند الغشاء الذي ينعونه وجدا
(وكره الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد وبه اخذ) (ومنه ما
لا يجز فيه ولا يوزل نحو ما قدمنا وقيل لا يكتف عليه) (ومنه ما
ياثم به كالكذب والغيبة والتمنيبة والشبهة) (والكذب حرام الا
في الحرب المندعة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء اهل وفي دفع
الظلم عن الظلم) (ويكره التغرير به بالباطل والاضحية اطلاقاً
ولا اثم في السعي به) (ولا غيبة المعلوم فانه يصاب اهل قرية ليس
بغيبه) (ويحرم اللعب بالترد والشطرنج والاربعه عشر وكل لهو
(ويكره استئجار اخصيان ووصل الشعر بشعر آدمي وقوله
في الدعا امثلك بمحمد الحزم من حرشك ختلافا لابي يوسف وقوله
امثلك بحق انبيائك ورسلك واستماع الملامى حرام) (ويكره
تعمير المسجون ونقطة اللحم فانه حرام ولا بأس بتخلية) (ولا بأس
بدخول الذمي المسجد الحرام ولا بيع اذنه) (ويجوز اخضاع البهائم
ولزاد الخمر على الخيل والخدمة للرجال والنساء لا يحرم كان الخمر
ونحوها) (ولا بأس برزق القمامى كقائه بلا شرط) (ولا بأس
بسفر الامه وام الولد بلا حرم والخلوة فيها قبل يساع وقبل لا
(ويكره جعل الزانية في عتق العبد لا تقيد) (ويكره ان يقرض
بقنالا درهمين لياخذ منه به ما يحتاج الى ان يستقرقه) (والسنة
تقليم الاظافر وتفك الابط وحلق العانة والشارب وقصه حسن
(ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا اتزر وغسل بصره
(ويستحب انحاء الاوعية الثقلي الماء الى البيوت وكونها من الخرف
افضل) (ولا بأس بستر حيطان البيت باللبن للبرد ويكره للزينة

وكذا ارض السرة على البيت (واذا ادى الغرائض واحية
ان يشتم بمنظر حسن وجوار جبله فلا بأس) والقناعة يادق
الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى * كتاب
احياء الموات * هي ارض لا ينفع بها عادية او مملوكة في الاسلام
ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام
لا تكون مواتا ويشترط عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر
او صريح من اقصاء لا يجمع فيها وعند محمد لا ينفع بها اهل العامر
ولو قريبة منه (من احيائها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلاذنه لا
خلافا لهما) ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل بتركه مري
لاهل القرية ومطرحا لخصائهم ولا ما عدل عنه ماء القرات
وتحورها واحتمل عوده اليه فان لم يحتمل جاز (ومن حفر ارضا ثلث
سنين ولم يجرها اخذت منه ودفعت الى غيره) ومن حفر بئرا
في ارض موات فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان يغبر اذنه
عندهما (وحريم العطن ان يغون ذراعا من كل جانب هو الصحيح
(وكذا حريم الناضح وعندهما الناضح ستون) (وحريم العين
خمس مائة ذراع من كل جانب) (ويمنع غيره من الحفر في حريمه
لا فيما وراءه) فان حفر احد فيه ضمن النقصان ويكسر
(وان حفر فيما وراءه فلا ضمان وله الحريم من ما سوى حريم الاول
(وللقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر
ماؤها وعندهما هي كالبئر وان ظهر ماؤها فهي كالعين
اجاما) (ولا حريم لنهر في ارض النسيب الا بحجة وعندهما له سنة
بقدر نصف عرضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه
عند محمد وهو الارفق فالمسألة بين النهر والارض وابست
في يد احد لصاحب الارض فلا يفرس فيها صاحب النهر
ولا يلقى عليه طينه ولا يمر وقيل له المرور والقضاء الطين ما لم يقمض

وعندهما

كتاب احياء الموات

(وعندهما هي لب النهر فله ذلك) قال الفقهاء ابو جعفر
اخذ يقول الامام في الغرس ويقولهما في القضاء الطين (ومن غرس
شجرة في ارض موات فله حريمها نجسة اذرع من كل جانب
يمنع غيره من الغرس فيه * فصل في الشرب * هو التصيب
من الماء والشفة شرب بني آدم والبهائم (الانهار العظام كالفرات
ودجلة غير مملوكة ولكل احد فيها حق الشفة والوضوء
والتصيب الرخي وكري نهر الى ارضه ان لم يضر العامة
(وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة اكل حق
الشفة ان لم يخف التخريب لكثرة المواشي او الاتيان على جميع
الماء لاسي ارضه او شجرة الا باذن مالكه وله الاخذ للوضوء
وفصل الثياب وسقي شجر وخضر في داره بالجرار في الاصح
وما احرز من الماء يجب او كونه ونحوه لا يؤخذ الا برضا صاحبه
وله بيعه) (ولو كان البئر والعين او النهر في ملك احد فله منع
من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليد
الماء او يكتسبه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش
قوتل بالسلاح وفي المحرز يقتل بغير سلاح كافي الطعام حال
المخدعة * فصل * وكري الانهار العظام من بيت المال
وان لم يكن فيه شيء فعلي العامة (وكري ما ملك على اربابه
لاعلى اهل الشفة ويحجر من ابي) (ومؤنته عليهم من اعلاه
واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه وليس له سقي ارضه
ما لم يفرغ شركاؤه) (وقيل له ذلك وعندهما هي عليهم
جميعا من اوله الى اخره بخصص الشرب) (وتصح دعوى
الشرب بلا ارض) (ومن كان له نهر يجري في ارض غيره
فأراد رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن في يده
اوام يكن جاريا فادى انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلايته انه له

مطلب
الشرب

اوانه كان له حق الاجراء وعلى هذا المصعب في نهر او على سطح
والمنزلة والمشي في دار الغدير (وان اختصم جماعة في شرب
بينهم قسم على قدر اراضيهم ويمنع الا على من سكر النهر
بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه وليس لواحد منهم ان
يشق منه نهرا او ينصب عليه رعي او دابة او جسر بلا اذن
البيعة الارضي في ملكه ولا تضر بالنهر ولا بمائه ولا ان يوضع
في النهر ولا ان يقسم بالايام او مناصفة بعد كون القسمة بالتكوي
ولا ان يزيد كوة وان لم يضره بالباقيين ولا ان ينقص بعض كواه
ولا ان يسوق شربه الى ارض اخرى ليس لها منه شرب
فان رضى البيعة بشئ من ذلك جاز وانهم نقصه بعد الاجازة
واورثتهم من بعدهم (والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به
ولا يباع ولا يرهن ولا يوجر ولا يصدق به ولا يجعل مهرا ولا بدل
صلح ولا يضمن من ملا ارضه فزيت ارض جاره ولا من سقى
من شرب غيره * كتاب الاشربة * تحرم الخمر وهي التي
من ماء العنب اذا غلى واشتد والقذف بالزبد شرط خلافا لهما
والطلاء وهو ما طبخ منه فذهب اقل من ثلثه فان ذهب نصفه
سمى متصففا وان طبخ ادنى طبخة سمي باذا اذا غلى واشتد
(والسكر وهو التي من ماء الرطب اذا غلى واشتد) وتقع الزبيب
اذا غلى واشتد واشترط قذف الزبد فيهن على ما في الخمر
والكل حرام وحرفتها دون الخمر فحساسة الخمر غليظة
ونحاسة هذه مختلف في غليظتها وخففتها ويكفر مستحل الخمر
دون هذه (ويحسد بشرب قطرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف
هذه) ويجوز بيع هذه ويضمن متلفها خلافا لهما (وفي الخمر
عدم جواز البيع وعدم الضمان اجماع) ولو طبخت الخمر او غيرها
بعثد الاشتداد لا تحل وان ذهب الثلثان لكن قبل لا يحسد

مطلب
الاشربة

مالم يسكر (ويحمل نبيذ التمر والزبيب اذا طبخ ادنى طبخة
وان اشتد مالم يسكر) وكذا نبيذ الفسل والتين والخطبة والشعير
والذرة والخليطين طبخت اولا (وكذا الثلث وهو عصير
العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثا وان اشتد وفي الحسد بالسكر
منها روايتان والصحيح وجوبه) ووقوع طلاق من سكر منها
تابع الحرة والكل حرام عند محمد وبه يفتي (والخلاف انما هو
عند قصد التقوى اما عند قصد التلهي فيجرام اجماعا وخل الخمر
حلال (ولو خللت بعلاج) ولا بأس بالانتفاع في السبائك والختم
والمزفت والغدير (ويكره شرب دردي الخمر والامشاط به
ولا يحسد شاربه بلا سكر) ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان يداوى
بها جرح ولا يدبر دابة ولا تنسى آدميا واوصيا للتداوى ولا تنسى
الدواب (وقيل لا يحمل الخمر اليها فان قدمت الى الخمر فلا بأس
به كافي الكلب مع الميتة ولا بأس بالقاء الدردى في الخسل لكن
يحمل الخسل اليه دون عكسه * كتاب الصيد * هو الاصطياد
وهو جائر الجوارح المعلقة والمحدد من سهم وغيره لما يؤكل
لاكله وما لا يؤكل لجلده وشعره ولا بد فيه من الجرح ويكون
المزبيل او الراعي مسلما او كافيا وان لا يترك التسمية عمدا
عند الارسال او الرمي ويكون الصيد بمنعها وان لا يقعد
عن طلبه بعد التواري عن بصره وان لا يشارك العلم غير المعلم
او مرسل من لا يحمل ارساله وان لا تطول وقفته بعد الارسال
لغيره ان لم يصيد (يجوز بكل جرح علم من ذى ناب او مخلب
ويثبت العلم بغالب الرأي او بالرجوع الى اهل الخبرة) وعندهما
وهو رواية عن الامام يثبت في ذى الناب بترك الاكل ثلثا
(وفي ذى المخلب بالاجابة اذا دعى بعد الارسال فلو اكل منه
البازي كل الباقي لان اكل منه الكلب او الفهد فان اكل اورك

مطلب الصيد

الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما صاده بعده حتى يتعلم (وكذا ما
صاد قبله وابقى في ملكه خلافا لهما) (فان شرب الكلب من دمه
او شربه ففقط منه البضعة فما بها واتبعه اكل) (وان اكل تلك
البضعة بعد صيده) (وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد
او اكل هو بنفسه منه بعد احراز صاحبه) (بخلاف ما لو اكل
القطعة قبل اخذ الصيد) (وان خنقه ولم يخرج له لا يؤكل) (وكذا
ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك مرسله النسيئة
صيدا) (وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر حل وبالعكس
حرم وان لم يرسله اخذ فزجره مسلم او غيرهما فالعبرة بالارسل
(وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمي فالعبرة بطال الارسال
(وان ارسله على صيد فالتفت فغيره حل مادام على من ارسله
(وكذا لو ارسله على صيد بنسيئة واحدة فالتفت فالتفت حل
(وان ارسل الفهد فكمن حتى استمكن ثم اخذ حل) (وكذا الكلب
اذا اصناد ذلك) (ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ آخره كلا
كالورمي صيدا فاصاب اثنين واذا رمي سهمه وسمى اكل ما اصاب
ان جرحه وان تركها صيدا حرم) (وان وقع السهم به ففاحل او غاب
وام يبعد عن طلبه ثم وجدته ميتا حل ان لم يكن به جرحا غير
جرحه السهم ولا يحل ان قتله من طلبه ثم وجدته والحكم فبينما
جرحه التكلب كالحكم فبينما جرحه السهم) (وان رماه فوقع في ماء
او على سطح او جبل او شجر او حائط او اجرة ثم ردى ففاحل حرم
(وكذا لو وقع على ربح منصوب او قضبة قائمة او حرفي آجرة
فجرح بها) (وان وقع على الارض ابتداء حل) (وكذا لو وقع على
صخرة او آجرة فاستقر ولم يخرج) (وان وقع في الماء فاحل حرم
وان كان الطير ما يسا فوقع فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والا
حل) (ويحرم ما قتله المعراض بعرضه او بالندق ولم يخرج

وان

وان اصاب به بحجر وجرحه بمحده فان ثقيلا لا يؤكل وان خفيفا
اكل وان لم يخرج له لا يؤكل مطلقا) (ولو رماه بسيف او سكبن
فاصاب ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل) (وشريط في الجرح
الا دعاه وقبل لا يشترط وقبل ان كثيرا لا يشترط وان صغيرا لا يشترط
وان اصاب السهم فقتله او قرنه فان ادماه حل والا فلا) (وان رمى
صيدا ففقط مع صوايته اكل دون العضو وان قطعته ولم يلبس
فان احل النسيئة اكل العضو ايضا والا فلا) (وان قتله فصفي
او ثلثا ولا اكثر من جانب الجرح اكل الكل) (وكذا لو قطع فصفت
رأيه او اكثر) (واذا ادرك الصيد حيا حيوة فوق حيوة المذبوح
فلا بد من ذكائه فان تركه لم يملكها حرم) (وكذا لو غير فمكن
في ظهره الزوايف وان لم يسق من حيوته الا مثل حيوة المذبوح وهو
ملا يتوهم بقاءه فلم يدركه حيا) (وقبل عند الامم لا بد من ذكائه
ايضا فان ذكاه حل) (وكذا ان ذكى المزدية والنطيحة والموقوفة
والتي ابقر الذئب ابطنها وفيه جنوة تحية او جلية حل وعليه
القنوى) (وعند ابن يوسف ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد
ان كان لا يعيش فوق ما يعيش المذبوح حل والا فلا) (ومن رمى
صيدا فالتفت واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه آخر فقتله حرم
ومن قيمته بغير روحه الاول وان لم يخنه الاول حل وهو الثاني
(ومن ارسل كلبا على صيد فان ركه فقتله فقتله ثم شربه
فقتله اكل) (وكذا لو ارسل كلبين فقتله احدهما وقتله الآخر
(ولو ارسل رجلا كل منهما كلبه فقتله احدهما وقتله الآخر
حل وهو الاول) (ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم ومن
كافى الرمي) (ومن جمع احسا فقتله انسا فرماه لو ارسل عليه كلبه
فاذا هو صيد لاكل * كتاب الرهن * هو حيس شئ يحق يمكن
استيفاء ماله منه كالدين او عقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض

مطلب الرهن

محوراً صغيراً مجزاً والتخليصة فيه وفي البيع قبض (وللراهن
ان يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض لزم وهو مضمون بالاقتل
من قبته ومن الدين فلو هلك وهما سواء ضمان المرتين مستوفيا
لدينه وان قبته اصبحت المراتبة اما نية وان كان الدين اكثر سقط
منه قدر القيمة وطول الرهن بالساق وتعتبر قبته يوم قبضه
ويهلك على ملك الراهن فكفته عليه (وللمرته ان يطالب الراهن
بدينه ويحبسه به وان كان الرهن عنده ولم ير بحبس الرهن بعد
فسحق عقده حتى يقبض دينه الا ان يبرئه وليس عليه ان كان
الرهن في يده ان يمكن الراهن من بيعه الا بقاء (وليس للمرته
الاتباع بالرهن ولا اجارته ولا اعارته وبصيرته لك متعبدا
ولا يبطل به الرهن واذا طلب دينه امر باحضار الرهن فاذا حضره
امر الراهن بتسليم كل دينه اولا ثم المرتين بتسليم الرهن (وكذا
لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للرهن حمل ومؤنة
فان كان له حمل ومؤنة فله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن
(وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره
ولا باحضار من رهن بامره المرتين بامر الراهن حتى يقبضه
ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي
(وللمرته ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه
الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قبته
(وكذا ان تعدى فيه او جعل الخاتم في خصره فان جعله في اصبع
غيرها فلا وعليه مؤنة حفظه ورده الى يده او رده جزءه كاجرة
بيت حفظه وحافظه اما جعل الابن والمداواة والغداء من الجنابة
فتقسم على المضمون والامانة ومؤنة قبته واصلاحه على الراهن
كالنقعة والكسوة (واجرة الراعي واجرة ظئرو ولده الرهن
وسقى البستان وتلقيح نخله وجداده والقيام بمصالحه وما اداه

احدهما بما وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاضي
رجع به ومن الامام لا يرجع ايضا ان صاحبه حاضر * باب
ما يجوز ارتهاه والرهن به وما لا يجوز * لا يصح رهن المشاع
وان مما لا يحتمل القسمة او من الشريك ولو طره فسد خلافا لابي
يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الزرع في الارض
بدونها ولا الشجر او الارض مشغولين بالثمر والزرع (ولورهن
الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز) ولا يجوز رهن الحر
والمدير وام الولد والمكاتب ولا بالامانة ولا بالدرك ولا بما هو
مضمون بغيره كالمبيع في يد البائع ولا بالكفا لانه بالنفس
ولا بالقصاص في النفس وما دونها ولا بالشفعة ولا باجرة الناحية
والغنية ولا بالعبد الجاني او المديون (ولا يجوز للمسلم رهن الخمر
ولا ارتهاها من مسلم او ذمي ولا يضمن له حر ثمنها ولو ذمينا
ويضمنها هو لو ارتهاها من ذمي ويصح بالمدين ولو مو حودا
بان رهن لقرضه كذا فلو هلك في يد المرتين لزمه دفع ما وعد
ان مثل قبته او اقل و برأس مال السلم وثنى الصرف وبالمسلم فيه
فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حقه وان افترقا قبل النقد
والهلاك بطل العقد والرهن بالمسلم فيه رهن يبدله اذا فسح
وهلاكه بعد الفسخ هلاك بالاصل (ويصح بالاعيان المضمونة
بنفسها اي بالمثل او القيمة كالمغصوب والمهر) وبذل الخلع
وبذل الصلح عن دم عمد وبذل الصلح عن انكار وان اقر المدعي
بعدم الدين (ولورهن الاب لدينه عبد طفله جاز) وكذا الوصي
فان هلك له ماله مثل ما سقط به من دينهما (ولورهنه الاب من نفسه
او من ابن آخر صغيره او من عبده تاجر لادين عليه صحيح بخلاف
الوصي (وان استدان الوصي لليتيم في كسوته او طعنتاه وزهن به
مناعه صحيح) وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك

ما لم يقض الدين (ولو رهن شيئا بغيره فظهر حرجا او لم يخل
 فظهر حرجا او لم يخل ذكيا فظهرت حجة فالرهن مضمون (وجاز
 رهن الذهب والفضة وكل مكبل وموزون فان رهنه بجنسها
 فهلاكها بملأها من الدين ولا عبرة للجودة) وعند هلاكها
 بقيتها ان خالفت وزنها فتضمن بخلافه الجلس ونحوه رهنها
 مكان الهالك (ومن شترى على ان يعطى بالثمن رهنه بغيره
 او كفيلا بغيره صح استحقاقه فان امتنع عن اعطائه لا يجزى
 (وللبائع فسخ البيع الا اذا دفع الثمن حالا او قيمة الرهن رهنه
 (ومن شترى شيئا وقال لبائعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن
 فهو رهن وعندنا يوسق ودبعة) ولو رهن عشرين باق قلبس
 له اخذ احدهما بقضائه حصته كالبيع (ولو رهن عينا عند جليلين
 صح وكلها رهن لكل منهما والمضمون على كل حصته دينه
 فان تم ايسر في حفظها فكل في ثوبه كالعدل في حق الآخر
 فان قضى دين احدهما فكلها رهن عند الآخر (ولو رهن اثنان
 من واحد صح وله ان يمسكه حتى يستوفي جميع حقه منهما
 (ولو ادعى كل من الاثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه
 وبرهنا عليه بطل برهانها ولو بعد موت الرهن قلا وبحكم
 يكون الرهن مع كل نصفه رهنه بحقه * باب الرهن يوضع
 على يد عدل * ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم
 بقبض العدل وليس لاحد منهما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن
 بدفعه الى احدهما وهلاكه في يده على المرتهن فان وكل الرهن
 العدل او المرتهن او غيرهما يبيعه عند حلول الدين صح
 فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالمرل ولا يموت الرهن
 او المرتهن وله بيعه بغيره ورثته وتبطل بموت الوكيل
 (ولو وكله بالبيع مطلقا ملك بيعه بالنقد والنسيئة فلو نسيه بعده

مطلب

عن

عن بيعه نفسه لا يعتبر بغيره ولا يبيع الرهن ولا المرتهن الرهن
 بلا رضاه الاخر فان حل الاجل والرهن غائب اجبر الوكيل
 على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله
 (وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه العدل
 فبئس مغبته وهلاكه كهلالة فان اوفاه فاستحق الرهن وكان
 هالكه فله المستحق ان يضمن الرهن ويصح البيع والقض او العدل
 ثم العدل ان شاء ضمن الرهن ويصح ان او المرتهن ثمنه وهو له
 ويبطل القبض فيرجع المرتهن على الرهن دينه (وان كان
 الرهن قائما اخذ المستحق ورجع المشتري على العدل بئس
 ثم هو على الرهن به وصح القبض او على المرتهن ثم المرتهن
 على الرهن دينه وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع
 العدل على الرهن فقط قبض المرتهن ثمنه او لم يقبض
 (وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فله المستحق ان يضمن
 الرهن فبئس ويضمن المرتهن مستوفيا ان يضمن المرتهن
 ورجع المرتهن على ودينه على الرهن * باب التصرف
 في الرهن وجناته والجنابة عليه * يبيع الرهن الرهن موقوف
 على اجازة المرتهن او قضائه دينه فان اجاز صار ثمنه رهنه
 مكانه وان لم يجز وقبض لا يفسخ في الاصح فان شاء المشتري
 صبرا ان يملك الرهن (او رفع الامر الى القاضى ليعينه ووضح
 حتى الرهن الرهن والدينه واستيلاده فان كان مؤسرا
 طويلا يدينه ان حاله اخذ قيمة الرهن بجملة رهنه مكانه
 او مؤجلا وان كان معسرا سعى العنق في الاقل من قيمته ومن
 الدين ورجع به على سيده والمدبر وام الولد في كل الدين بالارجوع
 واتلافه كاعناق مؤسرا وان اتلفه اجنبى ضمنه المرتهن فبئس
 وكانت رهنه مكانه (ولو اعار المرتهن الرهن من رهنه خرج

مطلب التصرف

من ضمانه و يرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء (واو اعاره
احدهما باذن الاخر من اجني خرج من ضمانه ايضا فلو هلك في يده
هلك بجنايته ولكل منهما ان يرد رهنه فان مات الراهن قبل رده
فالرهن احق به من سائر الغرماء (ولو استعار المرتهن الراهن
من رهنه او استعماله باذنه فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه
وان هلك قبل استعماله او بعده فلا (وصح استعارة شيء ليرهنه
فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء وان قيد بقدر او جنس
او مرتين او بلد تقيد به فان خالف فان شاء المغير ضمن المستعير
ونيم الرهن بينه وبين مرتنه او المرتهن و يرجع المرتهن بما ضمنه
وبدينه على المستعير وان وافق وهلك عند مرتنه صار مستوفيا
دينه او قدر قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب رهنه بياقيه
ووجب للمغير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة (واو هلك عند
المستعير قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن وان كان قد استعماله
من قبل (ولو اراد المغير افتكاك رهن بقضاء دين المرتهن من عنده
فله ذلك و يرجع بما ادى على الراهن (ولو قال المستعير هلك
في يدي قبل الرهن او بعد الفكاك و ادعى للمغير هلاكه عند المرتهن
فالقول للمستعير (ولو اختلفا في قدر ما امر به الراهن به فالمعير (وجناية
الراهن على الرهن مضمونه (وكذا جناية المرتهن قبسقط من دينه
بقدرها وجناية الرهن عليهما وعلى مالهما هدر خلا فالحما
في المرتهن (ولو رهن عبدا يساوي الف بالالف مؤجلة قضارت
قيمة مائة فقتله رجل وضرر مائة وحل الاجل يقبض المرتهن
المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على رهنه بشيء وان باعه بالمائة
بامر رهنه رجع عليه بالساق (وان قتله عبدا بعد مائة فدفع به
افتكه الراهن بكل الدين (وعنه محمد ان شاء دفعه الى المرتهن
وان شاء افتكه بالدين (وان جنى الرهن خطأ فداء المرتهن

ولا يرجع فان ادى دفعه الراهن او فداء وسقط الدين (ولو مات
الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب
القاضي له وصيا وامره بذلك * فصل * رهن عصير اقيته
عشرة بعشرة فخصم ثم تخلل وهو يساويها فهو رهن بها
(وان رهنه شاة فبينهما عشرة عشرة فذبح جلدتها
وهو يساوي درهمها فهو رهن به وغناء الرهن كوليده ولبنه او صوفه
وغيره للراهن ويكون رهنه مع الاصل (فان هلك هلك بلا شيء
وان بقي وهلك الاصل بفنك بحصنه من الدين يقسم الدين
على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة الغناء يوم الفكاك فما اصاب
الاصل سقط وما اصاب الغناء افنك به (وتصح الزيادة في الرهن
ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن رهنها خلافا لابي يوسف
(وان رهن عبدا يعدل الف بالالف فدفع مكانه عبدا بعد لها
فالاول رهن حتى يرد الى رهنه والمرتحن امين في الثاني حتى
يجعله مكان الاول برده الاول (واو ابرأ المرتحن الراهن من الدين
او وهبه منه فهلك الرهن هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه
منه او من غيره او شري به عينا او صالح عنه على شيء او احتال به
على آخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين وبرد ما قبض الى من
قبض منه وتبطل الحوالة (وكذا لو تصادقا على عدم الدين
ثم هلك هلك بالدين * كتاب الجنائيات * القتل اما عمد وهو ان يقصد
ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او محدد من حجر او خشب
اولية او حرق بنار وعندهما بما يقتل غالبا وموجبه الاذن
والقصاص عينا الا ان يعفى ولا كفارة فيه (واما شبه عمد وهو
ضربه قصدا بغير ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة والدية المغلظة
على العاقلة لا القود وهو في ما دون النفس عمدا (واما خطايا
وهو في القصد بان يرى شخصا ظنه صيدا او حرييا فاذا هو

مطلب
رهن عصير

مطلب
الجنائيات

أدعى معصوم أو في القتل بانه برئ من غرضنا فيصيب آدمينا
 (وإنما ما جرى مجرى الخطأ كما انقلب على آخر فقتله وهو وجهها
 المكفارة والدية على العاقلة) وأما قتل بسبب وهو نحو ان يحفر
 بئر أو يفتح حجرا في غير ملكه بلا إذن مالكه فهلك به انسان
 وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب حرمان
 الارث لا هذا * باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب * يجب
 القصاص بقتل من هو كفون الدم على التأنيد عمدا فقتل
 بالحر بالحر وبالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتلان بمسئمان بل
 المسئمان بمثله والذمي بالاشي والعاقلة بالجنون والبالغ
 بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف بتاقصها والفرع بامثله
 لا الاصل بفرعه بل نجب الدية في مال القتال في ثلث سنين
 ولا السيد بعبد ومدره ومكاتبه وعبد ولده وعبد بفضله له
 وان ورت قصاصا على ابيه سقط ولا قصاص على شريك
 الاب او المولى او الخطي او الصبي والجنون وحكم من لا يجب
 القصاص بقتله (وان قتل عبد الرهن لا يقتض حتى يحضر
 الزامن والمرتهن) وان قتل مكاتب عن وفاة وله وارث مع سيئته
 فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتض سيده (وكذا ان كان وفاء
 لا وارث غير سيده خلافا لمحمد ولا قصاص الا بالنسب
 ولا في المعتوه ان يقتض من قاطع يده وقاتل قريبه وان يصالح
 الا ان ينفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالأب هو الصحيح (وكذا
 الوصي الا انه لا يقتض في النفس) ومن قتل وله اولياء كاز
 وصغار قتل الكبار الا قصاص من قاتله قبل كبر القاتل خلافا لهما
 واو غاب احد الكبار ينتظر اجتماعا (ومن قتل بمحبة المر
 اقتض منه ان جرحه وان بظهره او عصاه فلا وعليه الدية
 وحدهما يقتض (وكذا الخلاق في كل مثل وفي الثوري

مطلب
 ما يوجب القصاص

والحق وان تكرر منه قتل به اجتماعا (ولا قصاص في القتل
 بمؤالة غير رب السوط ومن جرح فلم يزل ذليفا حتى مات
 اقتض من جرحه) (واذا التقى الصفيان من المسلمين واهل الحرب
 فقتل مسلم مسلما ظنه جريبا فعليه الدية والكفارة لا القصاص
 (ومن مات بقتل نفسه وزيد وحية واسد فعلى زيد ثلث دية
 (ومن شتم على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل
 من شهر على آخر ولا خيلا او تمارا في مصر او غيره او شهر عليه
 عضا ليل في مصر او تمارا في غيره فقتله المشهور عليه ولا على من
 قتل من سرق متباعدة ليل او اخرجه ان لم يمكن الاسترداد بدون
 القتل (ويجب القصاص على قاتل من شهر عضا تمارا في مصر
 او شهر سيفا ومثرب به ولم يقتل ورجع (والوشهر مجنون او صبي
 على آخر سيفا فقتله الاخر عمدا فعليه الدية في ماله) (واذا قتل
 بجلا ضال عليه ضمن قتله * باب القصاص في هادون النفس *
 هو فيما يمكن فيه حفظ المائله اذا كان عمدا فيقتض بقطع
 اليد من المقتول وان كانت اكبر من يد المقتول (وكذا الرجل
 وفي حارن الانف وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضوءها وهي
 قائمة لان قلعت فيموت على الوجه قعاق رطب وتسايل العين
 يبرأه حجة حتى يذهب ضوءها (وفي كل شجة تراعى فيها المائله
 كالوضحة ولا قصاص في عظم سوى السن فيقطع ان قلع ويبرد
 ان كسر ولا بين طرفي ذكر والشي وحرو وعبد او طرفي عبيدين
 (ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا في جاذبة برأت ولا في اللسان
 ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط وطرف المسلم والذمي
 سواه (وخبر المجني عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت
 بد القاطع مثلا او ناقصة الاصابع او اذن الشاج اصغر او اكبر
 لا تستوعب الشجة ما بين قرينته وقد استوعبت ما بين قرني

مطلب القصاص
 في هادون النفس

المشجوع * فصل * ويسقط القصاص بموت القاتل وبغزو
الاولياء وبصلحهم على مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم
او عفوهم ولئن بقي حصته من الدية في ثلث سنين على القاتل
هو الصحيح وقبل على العاقلة (واو قتل حر وعبد شخصاً فامر الحر
وسيد العبد رجلاً بالصلح على دمهما بالفسخ فصح انصافان
وبقتل الجمع بالمفرد والفردي بالجمع اكتفاء ان حضر اولياؤهم وان
حضر واحد قتل له وسقط حق البقية ولا تقطع يده ان يبد وان
امر آسكينا فقطع امعايل بضمان ديتها (فان قطع رجل يميني رجلين
فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضرا معا وان حضر احدهما
وقطع فللاخر الدية وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقضى به
(ومن رمى رجلاً عمدا فتعد الى آخره فاما اقتص الاول وعلى عاقلة
لدية للثاني * فصل * ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقا
ان تحلها برة والا فان اختلفا عمدا وخطا اخذ بهما لان كانا
خطائين بل تكفي دية وفي العمدتين يؤخذ بهما وعندهما يقتل
فقط (ولو ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة
وجبت دية فقط وان جرحه وبقي الارو لم يموت فوجب حكومته
عدل (ومن قطع يده عمدا فعفا عن القطع فثابت منه فعلى
قاطعه الدية في ماله (وعندهما هو عفو عن النفس وان عفا
عن القطع وما يحدث منه او عن الجنابة فهو عفو عن النفس
اجماعا والعمد من كل المال والخطاء من ثلثه (والشج كالقطع
(وان قطعت امرأة بدرجل فزوجها على يده ثم مات فعليه
مهرها وعليها الدية في مالها ان عمدا وعلى عاقلة ان خطا
(وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجنابة ثم مات
فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقداره في الخطاء
والساقى وضية لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقدر ما يخرج

مطلب
سقوط القصاص

مطلب
ومن قطع يد رجل

منه (وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى (ومن قطعت يده
فان بعد ما اقتص له من القاطع قتل قاطعه (ومن قتل له ولي
عمدا فقطع يده فقتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد (ومن
قطعت يده فاقص من قاطعهما فسرى الى نفسه فعليه دية
النفس خلافا لهما فيها * باب الشهادة في القتل واعتبار حاله *
القود يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم
خفيا عن البقية فيه بخلاف المال (فلو اقام احد ابنتين حجة
بقتل ابيهما عمدا والاخر غائب لم اغادتها بعد عود الغائب
خلافا لهما وفي الخطاء والدين لا تلزم (ولو برهن القاتل على
عفو الغائب فالحاضر خصم ويسقط القود (وكذا لو قتل عبيد
رجلين واحدهما غائب (واشهد وليا قصاص بعفو اخيهما
لفت فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهما اثلاثا وان كذبهما
فلا شيء لهما ولا خيهما ثلث الدية وان صدقهما اخوهما فقط
غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذ منه (وان اختلفا شاهدا
القتل في زمانه او مكانه او آله او قال احدهما ضربه بعضا وقال
الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت (وان شهدا بالقتل وجهلا الآلة
لزم الدية (ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه
جميعا قتلهما (ولو شهدا بقتل زيد عمرا واخران بقتل بكر اياه
واذى وليه قتلها لقتلا (والعبرة بحسالة الرمي لا الوصول في تبدل
حال الرمي عند الامام (فلورمي مسلما فارتد فوصل اليه فمات
فوجب الدية خلافا لهما (ولورمي مرتدا فسلم قبل الوصول لا يجب
شيئا اتفاقا (وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا
وعند محمد فضل ما بين قيمته مرما وغير مرمي (وان رمى محرما
مبيدا فوصل فوجب الجزاء وان رماه حلالا فاحرم فوصل
فلا (وان رمى من قضى عليه برجم فرجع شهوده فوصل لايه من

مطلب
الشهادة

(و لو روي مسلم صيدا فتعجب من قول من حل وفي العاكس يحرم
 * كتاب الديات * الدية المغلظة من الابل مائة اربعة اشلت مخاض
 وبنات البون وحقاق وخذاع من كل خمس وعشرين (وعند محمد
 ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون شاة كلها خطقات في بطنونها
 اولادها ولا تقطع في غير الابل وهي في شبه العمد والحققة
 وهي في الخطباء وما يستعمل من الذهب الملقب دينارا ومن الورق
 عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة اشلتا ابن مخاض وبنات
 مخاض وبنات لبون وخقة وجذعة من كل عشرون (ولادية
 من تغير هذه الاموال لا وقلا منها ومن البقر ايضا حاشا بقرة
 ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائتا حقة كل حقة ثوبان (وكفارة
 شبه العمد والخطاء عشرون رقة مؤمنة (فان عجز فصيام شهرين
 متتابعين ولا يطعم فيها (ومحج اعتاق رضيع احدا بويه مسلم
 لا الجنسين والمرأة في النفس وما دونها نصف عما للرجل وللذمي
 مثل ما للمسلم * فصل * في النفس الدية وكذا في المارد وفي اللسان
 ان يمنع النطق او اداء اكثر الحروف وفي اللسان ان يمنع الجماع
 وفي الافضاء اذا منع استعمال البول وفي الذكورة وفي حشفة
 وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي الحية
 ان لم تنبت وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان والاهجاب وفي العينين
 وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين
 وفي اشعار العينين وفي كل واحد مما هو اثنان في البدن نصف
 الدية وبما هو اربعة ريةها وفي كل اصبع من يد او رجل عشرين
 وفي كل مفصل منها من مائة مفصلان نصف عشرينها ومن مائة
 مفصل ثلثة وفي كل من نصف عشرينها وكل عضو ذهب نفعه
 ففيه دية وان كان قائما كيد شلت وعين ذهب ضوءها
 * فصل * لا قود في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا

مطلب الديات

مطلب

مطلب

وفيا

وفيهما خطأ نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم (وفي
 الهاتمة وهي التي تهشم العظم عشرينها (وفي المنقلة وهي التي تنقل
 العظم عشرينها ونصفه (وفي الامة وهي التي تصل الى ام الدماغ
 ثلثها (وكذا في الخائفة (فان تغدت فيها جافتان فيجب
 ثلثاهما (وكل من الخارصة وهي التي تشق الجلد والدائمة وهي
 التي تخرج منه دما يشبع الدمع (والدائمة وهي التي تسيل الدم
 والياضعة وهي التي تبضع الجلد (والملاحة وهي التي تأخذ
 في اللحم (والسحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة
 حكومة عدل (وعن محمد فيها القصاص كالموضحة (والشجاج
 يختص بالوجه والرأس (والجائفة بالخوف والجنب والظهر
 وما سوى ذلك جراحت وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم
 عبدا بلاء هذا الاثر ومعه وما نقص من قيمته وجب بنسبته من دية
 به بقى (وفي اصابع اليد وحدها اومع الكف نصف الدية مع
 نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل (وفي كف فيها
 اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فخمسة ولا شيء في الكف
 وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف (ودية الاصبع او الاصبعين
 ويدخل الاقل فيه (وان فيها ثلث اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة
 اعشار اجاعا (وفي اصبع الزائدة حكومة عدل (وكذا في الشارب
 وحنية الكوسج وكدي الرجل وذكركر الخصى والعينين ولسان
 الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن
 السوداء (وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم صحة
 ذلك بما يدل على ابصاره وتحرك ذكره وكلامه (وان شج رجلا
 فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية
 (وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل (وان ذهب
 بها عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين وعندهما

القصاص في الموضحة والدية في العينين ولا قصاص في اصبع
 قطعت فسلت اخرى (وعندهما يقتض في المقطوعة وتجب
 الدية في الاخرى) ولو قطع مفصلها الا على فسل ما بقي
 فلا قصاص بل الدية في ما قطع وحكومة في ما شل (ولا لو كسر
 نصف سن فاسود باقية بل دية السن كلها) (وصحة الواجر
 او الخضر او اصفر) ولو اسودت كلها بضربة وهي قائمة فالدية
 في الخطاء على العاقلة وفي العمد في ماله (ولو قتل سن رجل
 فقتل مكانها اخرى سقط ارشها خلا فالهما) (وفي سن الصبي
 وسقط اجامه وان اعاد الز رجل سنة المقلوعة الى مكانها قتل
 عليها اللحم لا يسقط ارشها اجامه) وكذا لو قطع اذنه فالصقة
 فالتحمت ومن قتل سنة فاقص من قاعها ثم ثبت فعليه
 دية سن المقتض منه (ويستأني في اقتصاص السن والموضحة
 حولا) وكذا لو ضرب سنة فمركت فلو اجله القسامي فجاء
 للمضروب وقد سقطت سنة فاختلفا في سبب سقوطها فان
 قبل مضي السنة فالقول للمضروب وان بعد مضيها فالضارب
 (ولو شج رجلا فالتحمت وتبد الشعر ولم يبق لها اثر يسقط
 الارش) وعند ابي يوسف يجب ارش الالم وهو حكومة عدل
 وعند محمد اجرة الطبيب (وكذا لو جرحه بضرب فزال اثره
 وان بقي فحكومة عدل بالاجماع) ولا يقتض الجرح او طرف
 او موضحة الا بعد البرء وكل عمد سقط فيه القود لشبهه كقتل
 الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعمد الصبي والمجنون خطاء
 ودية على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث والمعنوه كالمجنون
 * فصل * ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنتها ميتا فقتل عاقلة
 غرة خمسمائة درهم فان القته حيا فقتل فديته وان ميتا وما تب
 الالم فقرة ودية (وان ماتت فالقت حيا فقتل فديته ودية

مطلب
 ومن ضرب

وان

وان ميتا فديتها فقط وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث منه
 الضارب (وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشر قيمته
 لو انثى وعند ابي يوسف ان تقتض الالم ضمن نقصانها والا
 فلا ضمان) فان ضربت فمرد سيدها خلعها فالقت حيا فقتل
 نجس قيمته لاديبه ولا كفارة في الجنين والمسلمين بعض خلقه
 كلام الخلق (وان شرب دواء او عالج فرجها لطرح جنبها
 فالقرة على عاقلة ان فعلت بلا اذن ابيه وان ياذنه فلا
 * باب ما يحدث في الطريق * من احدث في طريق العامة
 كشيء او ميراثا او جرحا او دكا تا وسعة ذلك ان لم يضرب بهم
 ولكل منهم رعه (وفي الطريق الخاص لا يسعه بلا اذن الشر كاء
 وان لم يضرب وعلى عاقلة دية من مات بسقوطها فيهما) وكذا
 لو عثر بفضله انسان وان وقع العار على آخر فاقا تا فالضمان
 على من اسدته وان اصابه طرف الميراث الذي في الحائط فلا ضمان
 وان الظريق الخارج ضمن كمن حفر بئر او وضع حجرا في الطريق
 فتلحق به انسان وان ائلف به بريمة فضمانها في ماله والقضاء التراب
 واتخاذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامام فان فعل
 شيئا من ذلك ياذنه فلا ضمان (ولو مات الواقع في البرجوعا
 او غما فلا ضمان على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان
 (وكذا عند ابي يوسف في القم لاق الجوع) وان وضع حجرا فقتل
 آخر فضمان ما تلف به على الشاني (ولو اشرع جناحا في دار
 ثم باعها فضمان ما تلف به عليه) وكذا لو وضع خشبة في الطريق
 ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فتركها المشتري فضمان ما
 تلف بها على البائع (ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا ضمنه
 ولو احرق بعدما حر كته الرجح الى موضع آخر لا يضمن ان كانت
 ساكنة عند وضعه ويضمن من حل شيئا في الطريق ما تلف

مطلب
 ما يحدث في الطريق

بسقوطه منه (وكذا من ادخل حصيرا او قدبلا او حصاة نالى
مسجد غيره بلا اذن فمطب به احد خلافا لهما) ولو ادخل
هذه الاشياء الى مسجد احد لا يضمن اجماعا (وكذا لو تلف شيء
بسقوط رداء هو لا يضمنه) (ومن جلس في المسجد غير متصل
فمطب به احد ضمنه خلافا لهما ولا فرق بين جلوسه لاجل
الصلاة او للتعليم او بقرأة القرآن او نام فيه في انشاء الصلاة
وبين ان يترجيه او يقعد للحدث ولا بين مسجد اخرجه وغيره
اما المعتكف فقبل على هذا الخلاف (وقبل ولا يضمن بلا خلاف
وفي الخالص مصليا لا يضمن اجماعا وان من غير اجماع) (ولو استأجر
رب الدار عماله لاخراج الجشاح او الظلة فتلغ به شيء فالضمان
عليهم ان قبل فراغ عملهم وان بعدهم فغيره ويضمن عن صلب
الماء في الطريق للعلم فاعطى به (وكذا ان رشته بحيث يزلق
او يوضأ به واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة
غير نافذة وهو من اهلها او قعد فيها او وضع شيئا لا يضمن
(وكذا ان رش ما لا يزلق عادة لو بعض الطريق فضمن المزار
المروى طلبه ووضع الحشبة ككالمش في استيعاب الطريق
وعنده) (وان ارس فتاة حائضت باذن صاحبة فالضمان على الاخر
استحسانا) (كما لو استأجره ليعتق له في فتاة ما توفيه فتلغ به شيء
بعد فراقه واو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على
الاجير) (ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلغ بموضع كنسه
(ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلغ بها ولا ضمان فيما تلغ
بشيء فسد في الملك وفي فتاة فيه حق التصرف بان لم يكن
للعمامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة) (وان استأجر من حفره
في غير فتاة فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير انه غير
فتاة وان علم فعلى الاجير وان قال هو فتاة وليس فيه حق الحفر

فالضمان على الاجير قياسا وعلى المستأجر استحسانا ومن بني
قنطرة بغير اذن الامام فشهد احد الزور عليها فمطب فلا ضمان
على الباقي * فصل * ان مال حائط في طريق العام فطواب
ربه يهدمه من مسلم او ذمي واشهد عليه فلم ينقصه في مدة يمكن
نقصه فيها فتلغ به نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو المال
(وكذا او طواب به من يملك نفسه كاب الطفل ووصيه والراهن
بفك الرهن والعبد التاجر والمكاتب) ولا يضمن ان باعه بعد
الاشهاد وسلمه الى المشتري فسدط ولان طواب به من لا يملكه
كالمزني والمستأجر والمودع وان بنى ما يلا ابتداء ضمن ما تلف
بفساد طوبه وان لم يطالب بنقصه كما في اشراج الجشاح ونحوه
(وان مال الى دار رجل فاطلب لربها او سلمتها فيصنع تأجيله
وابراؤه ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق ولو من القضاة
او لشهد او وضمن الحائط بين خمسة فاشهد على احدهم ضمن
خمس ما تلغ به وعندهما نصفه) (وان حفر احد ثلثة في دار
هي لهم يترأ بغير اذن شريكه او بني حائطها ضمن ثلثي ما تلغ به
وعندهما نصفه * باب جنابة البهيمة وعليها يضمن الراكب
ما وطئت دابته او اصابته يدها او رجلها او رأسها او كدمت
او خبطت او صدمت لا ما تلغ برجلها او نبتها الا اذا وقعها
ولا ما عطب بروتها او بولها سائرة او موقفة لاجله (فان وقعها
لا لاجله ضمن ما عطب به فان اصابته يدها او رجلها حصاة
او نواة او امانة غسارا او حجرا صغيرا فقطع عينها او افسد ثوبا
لا يضمن وان كيرا ضمن) (ويضمن القائد ما يضمنه الراكب) (وكذا
السائق في الاصح وقبل يضمن النخعة ايضا ولا كفارة عليها
ولا حرمان اوت او وصية بخلاف الراكب) (وان اجتمع الراكب
والقائد او الراكب والسائق فالضمان عليهما) (وقبل على الراكب

مطلب

مطلب
جنابة البهيمة

وحدته (وان اصطدم فارسان او ما اشبهت فاما ضمن ما قلة كل دية
 الاخر (وان تجاوزا حبلًا فانه قطع فاما قاتل وقعا على ظهرهما
 فمهما هدر وان على وجهيهما فقل ما قلة لكل دية الاخر
 (وان اختلفا قديبة من على وجهيهما على عاقلة من على ظهره
 (وان قطع اخر الحبل فاما قديبهما على عاقلة وان ساق دابة
 فوقع سرجهما او غيرهما من ادواتها على انسان فمات ضمن
 (وكذا قاتل قطار وطى بغير منه انما تا والنفس على عاقلة
 والمال في ماله (وان كان مع القاتل شائق فالضمان عليهما (فان
 ربط بغيرا على قطار بغير علم قاتله فمطوب به انسان ضمن عاقلة
 القاتل الدية ورجعوا بها على ما قلة الرابطة (ومن ارسل بهيمة
 او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطير لا ضمن وان ساقه
 (وكذا في الدابة والكلب ان لم يسق او انقلبت بنفسها ليلًا
 او نهارا فاصابت ما لا او نفسا (ومن ضرب دابة عليها راكب
 او نخسها فقتلت او ضربت يدها احدا او فترت فصدمة
 مات ضمن هولا الراكب ان فعلت ذلك حال السير وان اوقفها
 لاقى ملكه فغلبهما (وان انفتحت الناحس قدمه هدر وان القت
 الراكب فضمانه على الناحس (وان قتل ذلك باذن الراكب فهو
 كقول الراكب لكن ان وطئت احدا في فورها بعد الناحس بالاذن
 فدينه عليهما ولا يرجع الناحس على الراكب في الاصح (كما لو
 امر صبيا بيمسك على دابة بلسيرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذلك لو ناول الصبي
 سلاخا فقتل به احدا وكذا الحكم في نخسها ومعها قاتل او سائق
 وان نخسها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه
 ولا فرق بين كون الناحس صبيا او بالغيا وان كان عبدا فالضمان
 في رقبته وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك

ادميا فالدية على العاقلة وان غيرهما فالضمان في مال الجاني
 ومن فقل عشرين مثاة اقصاب ضمن ما نقصها وفي عشرين الفرس
 او النعل او الحمار او بعير الجزاز او بقرة ربع القيمة * باب جنابة
 الرقيق وعليه * جنبايات المملوك لا توجب الادفعيا واحدا
 لو محلا للدفع والاقية واحدة لو غير محلا له (فلو جنى عبد خطاء
 فان شاء مولاه دفعه بها وبملكه وايضا وان شاء فذاه بارشها حالا
 فان مات العبد قبل ان يختار شيئا بطل حق الجاني عليه وان بعد
 ما اختار الفداء لا يبطل فان فداء فبقي فالحكم كذلك (وان جنى
 جنبايتين دفعه بهما فيقتسمانه بنسبة حقوقيهما او فداء بارشهما
 فان باعه او وهبه او اعنته او دبره او استولد بها غير عا لم بها ضمن
 الاقل من قيمته ومن الارش (وان علم سايها ضمن الارش كالوعلق
 عتقه بقتل زيد او رقبته او شجحه ففعل وان قطع عبد بحر عمدا
 فدفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد صلح بالجنسية وان لم يكن
 اعنته يرد على سيده فيقتاد او يبعي (وكذا لو كان القاطع حرا
 فصالح المقطوع على عبده ودفعه اليه فان اعنته ثم سرى
 فهو صلح بها وان لم يعتقه فسرى ردوا قيدا (وان جنى مأذون
 مديون خطأ فاعتقه غير عالم بها ضمن رب الدين الاقل من قيمته
 ومن دينه واولى الجنسية الاقل من قيمته ومن ارشها (ولو ولدت
 مأذونة مديونة يباع معها في دينها ولو جنت لا يدفع في جنبايتها
 (ولو اقر رجل ان زيدا حرر عبده فقتل ذلك العبد ولي المقر
 خطاء فلا شيء له وان قال معني قتلته اخا زيدا قبل عتق وقال زيد
 بل بعدة فالقول للمعني (وان قال المولى لامة اعنتها قطعت يدها
 قبل العتق وقالت بل بعدة فالقول لها (وكذلك اكل ما مال منها
 الا الجحاح والغلة وعند محمد لا يضمن الاشيا بعينيه يؤمر برده
 اليها (ولو امر عبد محجورا وصي صبيا بقتل رجل فقتله فالدية

على عاقلة القيا تل ور جعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي
الآخر (ولو كان مأمور العبد مثله دفع العبد القتال أو فداء
ان كان خطأ أو بالأمور صغيرا ولا يرجع على الآخر في الحال
بل يجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء
وان كان عبدا والمأمور كبير اقتصر (وان قتل عبد حر في لكل
منهما وليان فعفا اخذوا لكل منهما دفع نصفه الى الاخرين
او فدى بدينه لهما وان قتل احدهما عبدا والاخر خطأ ففي اخذ
ولي العبد فدى بدينه لولي الخطأ ونصفه للاحد ولي العمد او دفع
اليهم بقسمونه اثلاثا عولا وعند همة ان ياتوا مزارعة (وان قتل
عبد لثنين فريسا لهما فمما احدهما بطل النكل وقال يدفع المعافي
نصف نصيبه الى الآخر او بدينه بربع الدية وقبل مجرم الامام
* فصل * دية العبد قيمته فان كانت قدر دية الحر او اكثر فصت
عن دية الحر عشرة دراهم (وكذا لو كانت قيمة الامة كدية الحر
او اكثر) وفي النصب يجب القيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية
الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته ولا يزداد على
خمس الاف الاخيرة ومن قطع يد عبدا فاعتق فمضى اقتصر
منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا (وعند محمد لا قصاص
اصلا وعليه ارش السيد وما نقص الى حين العتق) ومن قال
اعبديه احدا كما حر فشيئا فبين في احدهما فارشهما له وان قتل
فله دية حر وقيمة عبد ان القاتل واحدا (وان قتل كلا واحدا
فقيمة لعبد ين ومن فقا صبي سيده فان شاء سيده دفعه اليه واخذ
قيمه او امسكه ولا شيء له (وعند همة ان امسكه فله ان يضمنه
نقصانه * فصل * وان جنى مدبرا وام وار ضمن السيد الاقل
من القيمة وامن الارش فان جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاول
في القيمة ان دفعت اليه بفضاء والا فان شاء اتبع ولي الاول

مطلب

مطلب

وان

وان شاء اتبع المولى وعند همة يتبع ولي الاول يمكن حال (وان عتق
المولى المدبر وقد جنى جناسات لا يلزمه الا قيمته واحدة وان اقر
المدبر بجناسية خطأ لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه * باب
غصب العبد والصبي والمدبر والجناسية في ذلك * ولو قطع سيد
يد عبده فغصب فقات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته
مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فقات يرى الغاصب
(ولو غصب بحجور مثله فقات في يده ضمن (ولو غصب مدبر
فجنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته لهما
ورجع بنصفهما على الغاصب ودفعه الى رب الاول في الصورة
الاولى ثم رجع به ثانيا عليه (وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا
وفي الصورة الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والقن في الفضلين
كالمدبر الا انه يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع
والدفع كما في المدبر اختلافا واغلقا (ولو غصب رجل مدبرا مرتين
فجنى عند في كل منهما غرم سيده قيمته لهما ورجع بها على الغاصب
ودفع نصفها الى ولي الاول ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل قيم
خلاقي محمد (ومن غصب مبيعا حرا فقات في يده نجاسة او يحمي
فلا شيء عليه وان بصاعقه او نهش حية فعلى ما قلته دية
(ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلته وان اكل طعاما
او اتلف مالا اودع عنده فلا ضمان خلافا لابي يوسف (ولو اودع
عند عبدا بحجور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لافي الحال خلافا له
والاقراض والاعارة كالابداع فيهما (والمراد بالصبي العاقل
وفي غير العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا
مالا تلفه بلا ابداع ونحوه * باب القسامة * اذا وجد ميت في محلة
به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينه او اثر خنق
او ضرب ولم يدركه وادعى وليه قتله على اهلها او بعضهم

مطلب
غصب العبد والصبي

مطلب القسامة

ولا ينفذه جلف جنسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قلناه
ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية وما تم خلقه كالكبير
ولا يحلف الولي وان كان لوث فان نقص اهلها عن الحسين
كمرت اليين الى ان تم ومن بكل حيس حتى يحلف (ومن قال
منهم قتله فلان استثناء في يمينه وان ادعى الولي القتل على غيرهم
سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا لهما
ولا على بعضهم ان ادعاه اجناعا ووجود اكثر البدن او نصفه
مع الرأس كوجود كله (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد
(ولا قسامة ولادية في ميت لا اثر به او يخرج الدم من فيه او انقه
او دبره او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه
مشقوقا بالطول (وان وجد على دابة يسوقها رجل بالدية
على عاقلة وكذا لو كان يقودها او راكبها وان اجتمعوا فعليه
(وان وجد على دابة بين قريتين فعيل اقر بها وان وجد
في دار نفسه فعلى عاقلة وعندهما لا شيء فييه (وان وجد
في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلة الدية وان كانت
العاقلة حضورا يخلون في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف
والا كمرت عليه (والقسامة على الملاك دون السكان وعند
ابي يوسف على الجميع وهي اهل الخطة ولو بقي منهم واحد دون
المشتريين) وعند غيره على المشتريين ايضا وان لم يبق من اهل
الخطة احد فعلى المشتريين وان بيعت دار ولم تقص فعلى السابع
وعندهما على المشتري وفي البيع بخيار ذي اليد وعندهما على من
يصير الملاك ولا تدى عاقلة ذي اليد الا بحجة انما له (وان وجد
في دار مشتركة سهاما مختلفة فالقسامة والدية على الرأس
(وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب
(وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى

اقر بها

اقر بها وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف فعلى
السكان وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال (ومن كان
ان وجد في المسجد الجامع وكذلك ان وجد في النجف وعند
ابي يوسف على اهل النجف (وان في تروبة ليس بقريتها قريبة
يجمع فيها الصوت فهو عندنا (وكذا للوفى وسط القران وان مجتبا
بالشط فعلى اقرب القرى منه وان اتى قوم بالسيوف ثم اجلوا
عن قتيل فعلى اهل الحلة الا ان يدعى وليه على القوم او على معين
منهم فاسقط عنهم ولا تثبت على القوم الا بحجة (ولو وجد
في معسكر بارض غير مملوكة فان في خبا او في سباط فعلى ربه
والا فعلى الاقرب امنه وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة
ولادية وان الارض مملوكة فالعبيد كالكسكان والقسامة على
المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف (ومن جرح في قبيلة ثم نقل
الى اهلها ولم يزل ذا قراش حتى مات فالقسامة على القبيلة عند
الامام وعند ابي يوسف لا شيء عليه ولو مع الجريح رجل فحمل
ومات في اهلها فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي قتال
قول الامام يضمن (ولو اصاب رجلين كانا في بيت فوجد احدهما
مذبوحا ضمن الآخر دية عند ابي يوسف خلافا لمحمد (ولو وجد
القتيل في قرية لا امرأة كروا اليين عليها وتدى عاقلة وعند
ابي يوسف على عاقلة القسامة ايضا (قال المناخرون والمرأة
تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة (ولو وجد في ارض
رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب
الارض * كتاب المعاقلة * هي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة
من يؤديها وهم اهل الديوان ان كان القتيل منهم يؤخذ
من عطاياهم في ثلث سنين فان خرجت ثلث عطايا في اقل او اكثر
اخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلة قبيلته يؤخذ منهم

مطلب المعاقلة

في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم
او درهم وثلث لا يزيد هو الاصح (وقيل في كل سنة ثلثة دراهم
او اربعة فان تنوع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل
تسببا على ترتيب العصابات والقاتل كاحدهم) وان كان من
يتناصرون بالحرف او بالخلف فعاقبته اهل حرقته او حلفه
وعاقلة المعتق ومولى المولات مولا وعاقلة ولد الملائنة
عاقلة امه فان اذناه الاب بعد ما عقلوا عنه رجعوا على عاقلة
بما فرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا يعقل
جناية عمد ولا جناية عيب ولا غارم يصلح او اعتراف الا ان يصدقوه
ولا اقل من نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني ولا يدخل
النساء والصبيان في العقل (ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس
ويعقل الكافر عن الكافر) وان اختلفا ملة وان لم تكن العداوة بين
المتين ظاهرة كاليهود مع النصارى وان لم يكن للذي عاقلة
قالدية في ماله في ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل
كالذي وان جنى حر على عبد خطاه فعلى العاقلة * كتاب الوصايا *

الوصية بمالك مضاف الى ما عدا الموت وهي مستحبة بما دون
الثلث ان كان الورثة اضياء او يستفنون بانصيبتهم والا فتركها
احب ولا تصح بما زاد على الثلث ولا لقالة مباشرة ولا لوارثه الا
بإجازة الورثة (وتصح بالثلث للاجنبي ولم ينجزوا) وتصح عن
المسلم للذي وبالعكس (وتصح للحمل وبه ان كان بينهما وبين
ولادته اقل من ست أشهر ولا تصح الهبة له) وان اوصى بامه
دونه صححت الوصية والاستثناء ولا يد في الوصية من القبول ويعتبر
بعد موت الموصى ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تملك
الا ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل القبول فانه يملكها
وتصير لورثته (ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان ترك وفاء

مطلب
الوصايا

(والوصية مؤخرة عن الدين فلا تصح من يحيط دينه بماله الا
ان يبريه القرماء) والموصى ان يرجع في وصيته قولا او فعلا يقطع
حق المالك في العصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه
او رجع بعينه ذلك او يوجب في الموصى به زيادة فلا يمكن التسليم
الا بها كات السويقي والبناء في الدار والحشون بالقطن وقطع
الثوب وذبح الشاة رجوع لا غسل الثوب وتخصيص الدار
وهدمها والحدود ليس برجوع عند محمد خلافا لابي يوسف
ولا قوله اخرت الوصية وكل وصية اوصيت بها لقلان فهي حرام
(ولو قال ما اوصيت به لقلان فهو لقلان فرجوع الا ان يكون
فلان الثاني ميتا) وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنية نكحها
بعدها (وكذا اقراره ووصيته وهبته لشيء الكافر او لرقبي
ان اسلم او اعتق بعد ذلك) وهبة المقعد والمفلوج والاشل
والمسلول من كل ماله ان طال ولم يخف موته منه والا فثلثه
* باب الوصية بثلث المال * ولو اوصى لكل من اثنين بثلث ماله
ولم يجر وارثه قسم الثلث بينهما نصفين ولو اوجد هما بثلثيه
والآخر بسدس قسم اثلاثا ولو اوجد هما بثلثه وللآخر بثلثيه
او بصدقه او بكله بنصف الثلث بينهما وعند هما بثلث في الاول
ويخمس تخمين وثلاثة ارجاس في الثاني ويربع في الثالث
ولا يضرب الموصى له بالثد على الثلث عند الامام الا في المحاربة
والسعاية والدراهم المرسله (وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح
بمثل نصيب ابته فلو كان له ابنان فللموصى له الثلث وان ثلثة
فالربع) وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان بسهم
فالسدس وعند هما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث
ولا اجازة (قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالحزب
) وان اوصى له بسدس ماله ثم بثلث ماله واجازوا فله الثلث

مطلب
الوصية بالثلث

وان بسدسه ثم بسدسه فله السدس سواء اتحد المجاش او اختلف
ولو بثلث ذراهم او غنم او ثيابا وهي من جنس واحد فهلك
الثلاثان فله الباقي ان خرج من الثلث (وكذا كل مكمل وموزون
وان بثلث ثيابا وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث ما بقي
وان بثلث غنم فكذا ذلك) وعندهما كل الباقي وقيل بوافقان
والدواب كالعبيد (وان اوصى بالف وله عين ودين فهي عيني
ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين وثلث ما يستوفى
من الدين حتى يتم) (وان اوصى بالثلث لزيد وعمر واحد منهما ميت
فكله للميت وان قال بين زيد وعمر فالتصيف للميت) (وان اوصى
بثلث ماله ولا مال له فاكسب فله ثلث ماله عند الموت وان بثلث
غنم ولا غنم له او كان فهلك قبل موته بطلت وان استغنى
عنهما ثم ماتت صحته في الصحيح وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له
فله قيمتها وتبطل لو بشاة من غنمه ولا غنم له) (وان اوصى بثلث ماله
لامهات اولاده وهن ثلث ولا فقراء والمساكين فلهن ثلثه اجماعا
ولكل فريق خمس وعند محمد ثلثه اسباعه ولكل فريق سبعان
(وان اوصى بثلث ماله لزيد والفقراء فله نصفه ولهن نصفه
(وعند محمد له ثلثه ولهن ثلثاه) (وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمر
ثم قال ليكر اشركك معهما فله ثلث المال ولو بمائة لزيد
وخمس لعمر فليكر نصف المال كله منهما وان قال لغفلان
على دين فصدقوه فانه يصدق الى الثلث) (فان اوصى مع ذلك
بوصاياا عزل ثلث لهما وثلثان للورثة ويقال لكل صدقوه
في ما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث ما اقروا به والورثة
بثلث ما اقروا به ويحلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقروا
(وان اوصى بعين لوارثه ولا جنى فلا جنى نصفها ولا شيء
للوارث) (وان اوصى لكل من ثلثة اشخاص بنوب وهي متفاوتة فضاع

نوب ولم يدريها هو والورثة تقول لكل هلك حقك بطلت
الوصية فان سلموا ما بقي فلذي الجيد ثلثا جيدهما ولذي الردي
ثلثا رديهما ولذي الوسط ثلث كل منهما) (وان اوصى ببيت
معين من دار مشتركة قيمته فان خرج البيت في نصيب الموصي
فهو للموصي له وعند محمد له نصفه والا فله قدر ذرعه وعند
محمد قدر نصف ذرعه والاقرار كالوصية (وقيل لا خلاف
فيه لمحمد وهو المختار) (وان اوصى بالف عين من مال غيره
فله بها الاجازة بعد موت الموصي وله المنع بعد الاجازة بخلاف
الورثة لو ايجازوا اما زاد على الثلث وان اقر احد الابنين بعد
القسمه بوصية ابنه باثلث فعليه دفع ثلث نصيبه) (وان اوصى
بائة فولدت بعد موته فهما للموصي له ان خرجا من الثلث
والا اخذ الثلث منهما ثم منه وعندهما منها على السواء
* باب العتق في المرض * العبرة بحال التصرف في التصرف
المحرر فان كان في الصحة فن كمال المال وان في مرض الموت
فن ثلثه والمضاف الى الموت من الثلث وان كان في الصحة (ومرض
صح منه كالصحة فالعمر ير في مرض الموت والمحاباة والكفالة
والهبة وصية في اعتباره من الثلث) (فان اعتق وحاي وصاف
الثلث عنهما فالمحاباة اولى ان قدمت وهما سواء ان اخرجت
(وان اعتق بين محبايتين فنصف الاولى ونصف بين العتق
والاخيرة وان حاي بين عتقين فنصف للمحاباة ونصف للعتقين
وعندهما العتق اولى في الجميع) (وان اوصى بان يعتق عنه
بهذه المائة عند فهلك منها درهم بطلت الوصية) (وعندهما
يعتق بما بقي) (واو كان مكان العتق حج حج بما بقي اجماعا) (وتبطل
الوصية يعتق عبده لو جنى بعد موت سيده فدفع بها وان قدي
فلا) (ولو اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه

في الصحة والوارث عتقه في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد
الا ان يفضل الثلث عن قيمته او يبرهن على دعواه (ولو ادعى
رجل على الميت ديناً والعبد اعتاقه في صحته وصدقهما الوارث
سعى العبد في قيمته وتدفع الى الغريم وعندهما لا يسمى (وان اجتمعت
وصايا وصاق الثلث عنهما قدمت الفرائض وان اخرها
فان تساوت في القرصية او غيرها قدم ما قدمه (وقبل تقدم الزكوة
على الحج وقيل بالعكس) ويقدم الحج والزكوة على التكفارات
في القتل والظهار واليمين والتكفارات على صدقة الفطر
وصدقة الفطر على الاصلحية (وان اوصى بحجة الاسلام
اجبوا عنه رجلاً من بلده راكلاً ان وفى النفقة والا فن حبث
تق) وان خرج حاجات في الطريق واوصى ان يحج عنه حج عنه
من بلده (وعندهما من حيث مات استحسننا وعلى هذا الخلاف
اذا مات الحاج عن غيره في الطريق * باب الوصية للاقارب
وغيرهم * جار الانسان ملاصق وعندهما من يسكن محلته
ويجمعهم مسجدتها (ويستوى الساكن والمالك والذكر والانثى
والمسلم والذمي) وصهره من هو ذورحم محرم من امرأته (وحنته
من هو زوج ذات رحم محرم مثته يستوى في ذلك الحر والعبد
والاقرب والابعد واقاربه واقرباؤه وذو قرابته وارحامه
وذوارحامه وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه
ولا يدخل فيه الوالدان والولد (وفي الجدة روايتان وان لم يكن له
ذورحم محرم بطلت وتكون للابنتين فصاعداً وعندهما من ينسب
الى اقصى ابيه في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم
(فن له عثمان وخالد الوصية لعميه وعندهما للكل على السواء
ومن له عم وخالد نصف الوصية لعمه ونصفها بين خالبيه
وان له عم فقط فنصفها له وان عم وعمه وخال وخالة فالوصية

مطلب
الوصية للاقارب

للم والعمه على السواء وعندهما الوصية للكل على السوية في
جميع ذلك (واهل الرجل زوجته وعندهما من يورثهم وتنفقهم
تفقد والاهل بيته وابوه وجده من اهل بيته واهل نسله من ينسب
اليه من جهة الاب وجده اهل بيته ابيه (والوصية لبي فلان وهو
اب صلب للذكر خاصة) وعندهما وهو رواية عن الامام يدخل
الاناث ايضا ولورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين ولولد فلان
للذكر والا شيء على السواء (ولا يدخل اولاد الابن عند وجود اولاد
الصلب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت (وان اوصى لبي
فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون فهي باطلة وان لا ينالهم او عيانتهم
او زمتهم او اراهم فالفى والفقير منهم والذكر والانثى ان كانوا
محضون وللغراء منهم خاصة ان كانوا لا يحصون ولواله فهي لمن
اعتقهم في الصحة او المرض ولا ولادهم (ولا يدخل موال الموالاة
ولاموال الموالى الا عند عدمهم وتبطل ان كان له معتقون ومعتقون
واقبل الجمع اشبهان في الوصايا كالمواريث * باب الوصية بالخدمة و
للسكنى والتمرة * تصح الوصية بخدمه عبده وسكنى داره وبغلتيهما
بندقة معينة وابدان خراج ذلك من الثلث سلم الى الموصى له والا
فمقت الدار ونسائها في العبد يومين ايامه ويومها فاذ مات الموصى
له ردت الى ورثة الموصى وان مات في حياة الموصى بطلت (ومن
اوصى له بغلة الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في
الاصح ولا لبي اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواجر (وان اوصى له
بثمره بستانه فانت وفيه ثمره فله هذه فقط (وان زاد ابدان فله هي وما
يستقبل وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود وما يستقبل وان اوصى له
بصوف غنمه اولئها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته
فقط قال ابدان اولم يقل * باب وصية الذمي * ولو جعل ذمي
داره بيعه او كنيسة في صحته ثم مات فهي ميراث (ولو اوصى به

مطلب
الوصية بالخدمة

مطلب
وصية الذمي

لقوم ميتين جاز من الثلث (وكذا في غير المسلمين خلافا لهما
وتصح وصية مسلمان لا وارث له في دارنا بكل ما له مسلم او زمني
(وان اوصى بغيره رد الباقي الى ورثته وتصح الوصية له مادام
في دارنا من مسلم او زمني) وصاحب الهوى ان لم يكفر به وله فهو
كالمسلم في الوصية والا فكالمرتد (ووصية الذمي تدبر من الثلث
ولا تقطع الزالة ويجوز لذي من غير ملقة لا ظري في دار الحرب
والله اعلم * باب الوصي * ومن اوصى الى رجل قبل في وجهه
ورد في عينه لا يرث وان رد في وجهه يرث فان لم يقبل ولم يرث
حتى مات الموصى فهو مخير بين القبول وعدمه (وان باع شيئا
من التركة لم يبق له الرد وان غير ظالم بالا يضا فان رد بعد حوته
ثم قبل صح ظالم بغيره فاض رده (وان اوصى الى عبد او كافر او فاسق
اخرجه القاصي ونصب غيره الى عبده فان كان كل الورثة
صغارا صح خلافا لهما) (وان فهم كثير بطل اجماعا ولو كان
الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره (واكان قادرا
امينا لا يخرج وان شكى الورثة او بعضهم ظلمه بظهور منه خيانة
(وان اوصى الى اثنين لا يجزى احدهما الا بشراة كلف ونجهر
وخصومة وقضاء دين وطلبه وشراة حاجه الطفل وقبول الهبة
له ورد وديعة معينة وتغيب وصية معينة واعتاق عبد معين ورد
مقصوب او مشري شراء فاسدا (ويجمع اموال ضالعة وحفظ
المال وبيع ما يخاف تلفه وعند ابي يوسف يجوز الانفراد مطلقا
فان مات احد الوصيين اقام القاصي غيره بمقامه ان لم يوص
الى احد (وان اوصى الى اثنى جاز ويتصرف في حقه ووصى
الوصي وصى في الترتين) وكذا ان اوصى اليه في احد بهما
خلافا لهما (وتصح قسمة الوصي عن الورثة مع الموصى له
فلا يرجعون على الموصى له لو هلك حظهم في يد الوصي لا مقاسمته

مطلب
الوصي

معه عن الموصى له فيرجع عليهم ثلث ما بقي لو هلك حظهم
في يد الوصي (وصحت للقباضي لو قاسمهم عنه واخذ قسطه
وفي الوصية يحج لو قاسم الوصي الورثة فضايع عبده يؤخذ
للحج ثلث ما بقي (وكذا لو دفعه لمن يحج فضايع في يده وعند
ابي يوسف ان يقي من الثلث شيئا اخذه والا فلا) وعند محمد
لا يؤخذ شيئا (ولو باع الوصي من التركة عبدا مع غيبة الغرماء
جاز (وان اوصى ببيع شيء من تركته والتصدق به فباعه وصيه
وقبل ثمنه فضايع في يده واستحق المبيع منه ورجع به في التركة
(ولو قسم الوصي التركة فاصاب الصغير شيئا فقبضه وباعه
وقبل ثمنه فضايع واستحق ذلك الشيء رجوع في مال الصغير
والصغير على بقية الورثة بحصته (ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه
الا بما يجازي فيه ويحذر ان يفسد ان كان فيه نفع خلافا لهما
وله دفع الماله مضاربة وشركة وبضاعة وقبول الجلالة على
الاملا لا على الاعسر (ولا يجوز له ولا لاب الاقراض (ويجوز
للأب الاقراض لا للوصي ولا ينجز في مال الصغير (ويجوز بيعه
على الكبير القائب غير المعار ووصى الاب احق بمال الصغير
من جده فان لم يوص الاب فالجد كالأب * فصل * شهد الوصيان
ان الميت اوصى اليه فلهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد (وكذا
لو شهد ابن الميت ولغت شهادة الوصيين مال الصغير (وكذا
للصغير في مال الميت وصحت له في غيره وعندهما تصح للكبير
في الوجهين وشهادة الوصي على الميت جائزة لاله ولو بعد العزل
وان لم يخياصم (ولو شهد رجلان لا خيرين يدين الف على
ميت والا خراف لهما بمثله صحنا خلافا لابي يوسف (ولو شهد
كل فريقين الا آخر بوصية الف لا تصح (ولو شهد احد الفريقين
للاخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد وصحت (وان شهد

مطلب
شهد الوصيان

الآخر له بوضعية ثلث لا تصح * كتاب الخش * هو من له فسكر
 وفرج فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منهما اعتبر الا سبق
 وان استويا في السبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما
 (فاذا بلغ فان ظهرت بعض علامات الرجال من نبات طيبة
 او قدرة على الجماع او احتلام كالرجال فرجل) وان ظهر بعض
 علامات النساء من حبض وحبل وانكسار ردى وتزلزل لبن فبنت
 وتكتن من الوطى * فامرأة (وان لم يظهر شيء او تعارضت
 فتشكل) قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا يشكال
 واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالا حوط (فبعضى بمشاجع وبقيت
 بين صبي الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعد من لا صفه
 من جانبيه ومن يجازى من خلفه وان في صفهم احد هو
) ولا يلبس حريرا ولا خليا ولا يلبس المخطط في احرامه ولا يكشف
 عند رجل ولا امرأة ولا يغلو به غير محرم من رجل او امرأة
 ولا يسافر بلا محرم (ولا يحنه رجل ولا امرأة بل يتشاع له امة
 فحنه من ماله ان كان له مال والا من يمينه المالك ثم يتشاع فان حان
 قبل ظهور حاله لا يقبل بل يجهل بكن في حنسة الواب ولا يحضر
 بعد ما راهى غسل رجل ولا امرأة) وتنبس بحبيبة قبره ويوضع
 الرجل مما يلي الامم ثم هو ثم المرأة ان صلى عليهم جلة ولما خضع
 النصيبين من الميراث عند الامام (فكلمات ابو حنيفة وعن ابن
 فلابن سهران وله سهم) وعند الشعبي له نصف النصيبين وهو
 ثلثه من سبعة عند ابن يوسف ونحوه من ابى حنيفة عند محمد
 (ولو قال سبعة لكل عبد حر وكل اعدان حرة لا يمتق
 ما لم يستين) ولو قال بعد تقرر اشكاله الا ذكر او ابى لا يقبل
 وقبلة يقبل * مسائل شتى * كابة الاخرى وابهاؤه بما يفرق به
 اقراره بنحو زوج وطلاق وبيع وشراء ووصية وقود عليه اولة

كالبيان ولا يبعد لقدمي ولا ظفيرة (ومعتقل اللسان ان امة به
 ذلك وعلمت اشادته فهو كالاحرس والا فلا) والكتابة من العتق
 ليست بحجبة فاعلموا الكتابة اما مسنين من متوم وهو كالنطق
 في العتاق والخاصة واما مسنين غير متوم كالكتابة على الجدار
 وورق الشجر ونحوي (رواها غير مسنين كالكتابة على الهواء
 والماء ولا ظفيرة) (واذا اختلطت الكتابة بحبة اقل منها تجري
 واكثر منها والا فلا تؤكل حالة للاختيار ويصير عند لا يظن واد
) واذا اخرج من راس الشاة الملتطخ بدم وزال لده فانه حلال
 مرقه جازا واخرج من كفة الخيل (ولو جعل السلطانية الخراج
 لرب الارض اجازة بخلاف الشتر) ولو دفع الاراضى المملوكة
 الى قوم ليعطوا الخراج جاز (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعبث
 من اى يوم صلح ولو من رمضان فلا في الاصح) وكذا في قضاء
 الصلاة لو نوى طهرا طلبة مثلا ولم ينو اول طهر بالآخر طهر
 او طهر يوم كذا وقيل يصح فيها ايضا (واوابعث الصائم براق
 غيره فان كان حبيبه من الكفارة والا فلا) (وكذا في بعض الخراج
 حذر في ترك الحج) (ومن قال لامرأة عهد بها عهد من شديق
 فقالت شدي لا ينفق النكاح بينهما عالم يقتل قبول كرم) (واو قال
 لها عود يشان رازق من كرم ابدي فقالت كرم ابديم فقال بذيرقم
 ينفق) (واو قال لرجل دخير خويشك لا يستر من اراقي داشي
 فقال داشيم لا ينفق) (واو عن المرأة زوجها من الدخول طلبة
 وهو يسكن معها في بيتها كانت نائمة) (واو عن في بيت النكاح
 فامتنعت منه فلا) (ولو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على
 حدة فلبس لها ذلك) (واو قالت مرة طلاق ده فقال دادة كبر
 او كرده كبر او دادة ياد او كرده ياد ان نوى بيع والا فلا) (ولو قال
 دادة اسكن او كرده اسكن يقع وان لم ينو) (ولو قال دادة انكار لا يقع

اولا توحي (ولو قال وفي غير) فلهذا لا يفسد امره ولا يقع الا
بالثبوت (ولو قلنا انها) حيلة يذوقها من فقهوا قرار بالطلاق الطلق
او قال حيلة هو يشترط ان فلا (ولو قال انه) كان من غير قصد
من اجتناب الطلاق فان طلقها بغير قصد المهر والا فلا (ولو قال للثبوت
بما ملكي او لا فلهذا) انما يفسد امره لا يقع (ولو قال في) فعل ففقال
بعض من سلكوا هذه الحيلة كذا ان كل منكم فهو اقرار باليمين بالله تعالى
(ولو قال في) من سلكها استبطلت اقراره بالخلف بالطلاق
فان قال قلنا ذلك كذب لا يصح ذلك (ولو قال في) انما كان حيلة
اسمها ان ابن كذا تركتم (ولو قال في) المشتري السابغ بعد البيع انها
بلازم ففقال البائع يدهم يكون في حيلة البيع (القرار المشتري فيه
لا يخرج من يده في السنة ما لم يبرأ من المدة) (ولو قال في) حيلة
القاضي في اقراره من افي ولايته (واذا قضى القاضي في حيلة
بغيره ثم قال رجعت من قضائي او يدعي غير ذلك او وقفت
في تلبس الشهود او ابطال حكمي ونحو ذلك لا يعتبر (والقضاء
ماضي ان كان بينهم دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة) فان له
على آخر حق فحيا قوما ثم سألهم عن ما اقر به وهم يرونه ويصدقونه
وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه ولم يروا
فلا (ولو سمع عقيب اقراره اقرارا بغير حيلة يعلم البيع وصحت
لا يسمع دعواه بغيره) (ولو وهبت امرأة مهرها في زواجها
ثم ماتت فطلب اقرارها بالمهر وقالوا كانت الهبة في مرض موتها
فقال بل في صحتها فالقول له (ولو اقر بحق ثم قالت كذبت كاذبة
فما اقرت حلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في ما اقر وليس
بمظنل فيما يدعي عليه عند ابي يوسف وفيه رفق) (والاقرار
ليس سببا للملك) (ولو قال لا آخر وكلناك بيع هذا فسكت حصار
وكيل لا ومن وكل امرأة بطلاق نفسها لا يملك امرأتها (ولو قال

لا آخر وكلناك بكذا على اني متى حوثلت فانني وضعتي على فطره
عزله ان يقول لمن املك من عرسك (ولو قال كالمعرضة لك ثابت وكلي
فطره بقوله ان يقول رجعت من الوكالة المتعلقة بعرسك من المجزأة
(وقبض يدك الصلح قبيل التفرق بشرط ان كان ذنباً بدين
والا فلا) (ومن ادعى على صبي دليلاً فله ان يبيع ابوه على ما ايا الصبي
فان كان له يده بخار الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر عليه يتقاسم
فيه وان لم يكن له يده او كانت غير لما دله لا يجوز ان ومن قال لا يوتي
ثم رهن صبي (وكذا لو قال لا شهادتي في هذه القضية ثم شهد
(وللامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انساناً من طريق الجسادة
ان يلم بضرب بالمواة ومن ضاروه السلطان اولم يمين بيع ما هو قطاع
حاله ففقد (ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها فله
لا يصح الهبة ان يقد على الضرب) (وان اكرهتها على الخلع
فعلت ببيع الطلاق ولا يجب المصال (ولو احوالت امرأة بالمهر
على الزوج ثم وهبت من الزوج لا يصح الهبة ومن ائتمن بئراً
او بالودق في داره ففقد منها ما حاط به من ماله ولا يصح
عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه (ومن عرطان زوجته بماله
بذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وان عرطانها بغيرها
فالعمارة لها وهو متبرع وان عرطانها بغيرها فالعمارة له
(ومن اخذ غريمه ففرغ عدا انسان من يده فلا ضمان على النازع
ومن في يده مال انسان ففقال له سلطان ادفعه الي والا قطع
يدك او غير ذلك من سبب لا يضمن لو دفع (ولو وضع في
الصخرة فجعل اليه يده حصاراً لو حشاً وسمي عليه ففاد في الغد
ووجد الجار بحراً وميتاً لا يحصل الكف (ويكره من الفاة الحيا
والحصنة والمثانة والذئبة والفسقة والمزارة والدم المسفوح
(والقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل ولا قطة (ولو كانت

بالحق
منه

حقيقة الصبي ظاهرة من رآه ظلمة محيطة ولا تقطع جلدة ذكره
 إلا بمشقة جازت ترك خنثاه (وكذا شيخنا) وقال أهل البصر لا يطبق
 الختان (ووقت الختان غير معلوم وقبل سبع سنين) ولا يجوز
 أن يصلى على غير الأنبياء والملائكة إلا بطريق التبع ولا الأعطاء
 باسم النبي نور والمهرجان (ولا يأمن بلبس القلائد والساب العالم
 أن يتقدم على الشيخ الجاهل والحافظ أن يختم في أربعين
 يوما * كتاب الفرائض * يبدأ من تركه الميت بجهيزته ودفنه
 بلا إسراف ولا تقير ثم تقضى ديونه ثم تغذ وصاياه من ثلث ما بقى
 بعد الدين ثم يقسم الباقي بين الورثة (ويستحق الارث بنسب
 وتكاح وولاء) ويبدأ بالحساب الفروض ثم بالعصبات النسبية
 ثم بالمعتق ثم عصبته ثم الرد ثم ذوى الإرحام ثم مولى المولات ثم المقر له
 بنسب لم يثبت ثم الموصى له بأكثر من الثلث ثم بيت المال (ويجمع
 الارث الرق والقنصل كحاضر واختلاف الملتين واختلاف
 الدارين حقيقة أو حكماً) والمجمع على تورثهم من الرجال عشرة
 الأب وابنه والأبى وابنه والابن وابنه والعم وابنه والزوج ومولى
 النعمة (ومن النساء سبع الأم والجدة والبنات وبنات الابن والاخت
 والزوجة ومولاة النعمة وهم ذوو فرض وعصبية) فذو الفرض
 من له منهم مقدر (والسهام المقدر في كتاب الله تعالى ستة
 النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسدس) فالنصف
 للبنات وبنات الابن عند عدمها والاخت لابوين والاخت لاب
 عند عدمها إذا انفردت (وللزوج عند عدم الولد وولد الابن
 والرابع له عند وجود أحدهما) وللزوجة وإن تعددت عند
 عدمهما (والثلث لهما كذلك عند وجود أحدهما) والثلثان
 لكل اثنين فصاعداً من فرضهن النصف (والثلث للام عند عدم
 الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات) ولها ثلث ما بقى

مطلب
 الفرائض

بعد فرض أحد الزوجين في زوج وابوين أو زوجة وابوين
 ولو كان مكان الأب فيهما جده فلها ثلث المجمع خلافاً لابن يوسف
 والاثنين فصاعداً من ولد الأم يقسم لذكراهم وانثاهم بالسوية
 (والسدس للواحد منهم ذكراً أو أنثى) وللأم عند وجود الولد
 وولد الابن أو الاثنين من الاخوة أو الاخوات وللأب مع الولد
 أو ولد الابن وكذلك الميراث الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل
 في نسبه إلى الميت أم فإن دخلت فجد فاسد (وللمجدة الصحيحة
 وإن تعددت وهي من لا يدخل في نسبها إلى الميت جد فاسد
 وبنات الابن وإن تعددت مع الواحدة من بنات الصلب والاخت
 لأب كذلك مع الاخت الواحدة لابوين * فصل * والعصبة
 بنفسه ذكراً ليس في نسبه إلى الميت التي وهو يأخذها بقية
 الفرائض وعند الأفراد يحرز جميع المال (واقربهم جزء الميت
 وهو الابن وابنه وإن سفل) ثم أصله وهو الأب والجدة الصحيح
 وإن علا (ثم جزء ابنته وهم الاخوة لابوين أو الاب (ثم بنوهم
 وإن سفلوا) ثم جزء جده وهم الأعمام لابوين أو الاب ثم بنوهم
 وإن سفلوا) ثم جزء جد أبيه كذلك (والعصبة بغيره من فرضه
 النصف والثلثان يضمنن عصبته بالحقن ويقسم للذكر مثل
 حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوها عصبية لا تصير عصبية به
 كالعمة وبنات الاخ (والعصبة مع غيره الاخوات لابوين أو الاب
 مع البنات وبنات الابن) وذو الابوين من العصبات مقدم على
 ذى الاب (حتى إن الاخت لابوين مع البنات تحجب الاخ لاب
 وعصبة ولدان أو ولد الملاعنة مولى أمه والأب مع البنت صاحب
 فرض وعصبة) وآخر العصبات مولى العناقة ثم عصبته
 على الترتيب المذكور (فمن ترك أب مولاة وابن مولاة فإله كله
 لابن مولاة وعند ابن يوسف للأب السدس والباقي لابن

مطلب

مطلب

العصبة بنفسه

ولو كان مكان الاب جد فكله للابن انقضا (ولو ترك جد مولا
واحد مولا فالحله اول وعندهما يستويان) والعصبة انما يأخذ
ما فضل عن ذوى الفروض (فلو تركت زوجا واخوة لام واخوة
لابوين واما فالنصف للزوج والسدس من اللام والثالث للاخوة
لام ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والمجاورة
* فصل * حجب الحرمان من حق بنت الابن والاب والبنات
والام والزوج والزوجة ومن عداهم يحجب الابعد بالاقرب
وذو القرابة بذى القرابة ومن بدلى بشخص لا يرث معه الا
اولاد الام حيث يدلون بها ويرون معها (ويحجب الاخوة بالابن
وابنائه وان سفل وباب الاب والجد) ويحجب اولاد الغلات بالاخ
لابوين ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين اولاد بالجد
بل بقاسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث عند عدم
ذى الفروض او عن السدس عند وجوده والقوى على قول
الامام (واذا استكمل ابنا الصلب الثلاثين سقطت بنات الابن
الا ان يكون يحذاهن او اسفل منهن ابن ابن فيعصب
من يحذاه ومن فوقه من ليست بذات سهم ويسقط من دونه
(واذا استكمل الاخوات لابوين الثلاثين سقطت الاخوات لاب
الا ان يكون معهن اخ لاب) والجندات كلهن يسقطن بالام
والابوات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد الام الاب (والقربى
منهن من اى جهة كانت تحجب البعدى من اى جهة كانت
وارثا كانت القربى او محجوبة كام الاب معها فانها تحجب ام ام
الام (واذا اجتمع جدتان احدتهما ذات قرابة كام ام الاب
والاخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهى ايضا ام ام الام فثلث
السدس لذات القرابة وثلثاه للاخرى) عند محمد وينصف
عند ابن يوسف (والحرور بالقتل ونحوه لا يحجب والمحجوب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

يحجب كما مر في الجدة) وصك الاخوة والاخوات يحجبهم الاب
ويحجبون الام من الثلث الى السدس * فصل * واذا زادت سهام
الفريضة على الفريضة فقد حالت (واذ يسهل مخرج لا يعول
الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة) وثلاثة يعول الستة الى عشرة
وزا وشفعاء (واثنى عشر الى ثمانية عشر ورا لا شفعاء) واربعة
وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المنبرية وهى
امراة وابنتان وابوان (والرد ضد العول بان لا تستغرق السهام
الفريضة مع عدم العصبية فيرد الباقي على ذوى السهام سوى
الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرث عليه جنسا واحدا
فالمسئلة من عدد رؤسهم وان كانوا جنسين او اكثر ففى عدد
سهامهم (فان اثنين لو كان فى المسئلة سدسان) ومن ثلثة
اوسدس وثلث (ومن اربعة لوسدس ونصف) ومن خمسة
لوثلاث ونصف او سدسان ونصف او ثلثان وسدس فان كان
مع الاول من لا يرث عليه اعطى فرضه من اقل مخرجيه ثم قسم
الباقى على رؤسهم (فان استقام كزوج وثلث بنات والا فان وافق
ضرب وفق رؤسهم فى مخرج فرض من لا يرث عليه كزوج
وست بنات وان باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات
(وان كان مع الثمانى من لا يرث عليه قسم الباقي على مسئلة من
يرث عليه) فان استقام كزوج واربعة جدات وست اخوات لام
والاضرب جميع مسئلتهم فى مخرج فرض من لا يرث عليه كاربعة
زوجات وتسع بنات وست جدات ثم يضرب سهام من لا يرث
عليه فى مسئلة من يرث عليه وسهام من يرث عليه فيما بقى من مخرج
فرض من لا يرث عليه ونصح بالاصول الآتية * فصل *
ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث العصبة
عند عدم ذى السهم فن انفرد منهم احراز جميع المال ويرثون

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عن غير اتحاد
الجهة (وان اختلفت فقرابة الاب الثلاثين والقرابة الام الثلاث
ثم يعتبر الرجح في كل فريق كالأفراد واعتدال استواء في القرب
والقوة والجهة لذلك كمثل خطأ اثنين وتعتبر ابدان الفروع
ان اتفقت الاصول (وكذا ان اختلفت عند أبي يوسف وعند محمد
تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع ويقسم على اول
بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل المذكور على حدة والابن على
حدة فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك ان كان
والادفع حصة كل اصل الى فروعه ويقول محمد يعني (ويقدم
جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن
(ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات) ثم جزء
ايه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة) ثم جزء
جدهم وهم العمات والخالات والاخوال والاعمام لام وبنات الاعمام
ثم اولاد هؤلاء) ثم جزء جد ابيه وامه وهم عمات الاب واولاد
وخالاتهما واخوالهما واعمام الاب لام واعمام الام وبنات
اعمامهما واولاد اعمام الام * فصل * والغرق والهدى اذا لم
يعلم ايهم مات او لا يقسم مال كل على ورثته الاحياء ولا يرث
بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابناءهم احدهما اخ لام اعطى
السدس فرضا ثم اقتسم الباقي عضوية (ولا يرث المجوسى بالانكحة
الباطلة وان اجتمع فيه قرابان لو انفردا في شخصين ورثا بهما
يرث بهما وان كانت احديهما تحجب الاخرى يرث بالخاصة
ويوقف الحمل نصيب ابن واحد وهو المختار وعند أبي يوسف
نصيب ابنتين فان خرج اكثرهما حيا ثم مات ورث وان اقله فلا
* فصل * المناهضة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصح
المسئلة الاولى ثم الثانية (فان استقام نصيب الميت الثاني على

مطلب
الغرق والهدى

مطلب
المناهضة

مسئلته والا فاضرب وفق الصحيح الثاني في الصحيح الاول
ان وافق نصيبه مسئلته والا فاضرب كل الثاني في الاول
(فالحاصل من الضرب مخرج المسئلتين ثم اضرب سهام ورثة
الميت الاول في وفق الصحيح الثاني اوفى كله وسهام ورثة الميت
الثاني في وفق ما في يده اوفى كله فخرج فهو نصيب كل فريق
فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان الثاني
وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهم جرا * حساب الفرائض *
الفروض نوعان الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصف
نصفه وهو الثمن والثاني الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصف
نصفهما وهو السدس فالنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة
والثمن من ثمانية والثلثان والثلث من ثلثة والسدس من ستة
(وان اختلف النصف بالنوع الثاني او ببعضه من ستة او الربع
من اثني عشر او الثمن من اربعة وعشرين) واذل انكسر سهام
فريق عليهم وابتدئ سهامهم عددهم فاضرب وفق عدددهم
في اصل المسئلة كأمراة واخوين (وان وافق سهامهم عددهم
فاضرب وفق عدددهم في اصل المسئلة كأمراة وستة اخوة
(وان انكسر سهام فريقين او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم
فاضرب احد الاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات وثلاثة اعمام
(وان تماثلت الاعداد فاضرب اكثرهما في اصل المسئلة كاربعة
زوجات وثلث جدات واثني عشر عماء) وان وافق بعض الاعداد
بعضا فاضرب وفق احدهما في جميع الثاني والمبلغ في وفق
الثالث ان وافق والا فلي جمعه والمبلغ في الرابع كذلك (ثم
الحاصل في اصل المسئلة كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة
وثماني عشرة بنتا وستة اعمام وان تماثلت الاعداد فاضرب كل احدها
في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع (ثم الحاصل

بالف
نوعان

مطلب
حساب الفرائض

في اصل المسئلة كما مر اثني وعشر بنات وست جدات وسبعة
اعمام وان كانت المسئلة على ثلاثة فاضرب فاضرب في الاصل فيه
مع العول في جميع ذلك * فصل * وتداخل العددين يعرف
بان تطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فينتج منه او تقسم الاكثر
على الاقل فينتجهم اربعة صحيحة كالخمس مع العشرين وتوافقهما
بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقداران
(فان توافقا في واحد ففهما متباينان وان في اكثر ففهما متوافقان
فان كان اثنين ففهما متوافقان بالنصف (وان ثلثة فبالتثالث
واربعة فبالربيع وهكذا الى العشرة (وان في الحدر عشر فيجوز من
احد عشر وهم اجرا (وان اردت معرفة نصيب كل فريق من
التصحيح فاضرب بما كان له من اصل المسئلة في ما ضربت به في اصل
المسئلة فاخرج فهو نصيبه (وكذا العمل في معرفة نصيب كل
فرد وان شئت فانصب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد
رؤسهم ثم اعط بمنزل تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم
(وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء فانظر بين التركة
والتصحيح (فان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث
من التصحيح في وفق التركة (ثم اقسم الحاصل على وفق التصحيح
فاخرج فهو نصيب ذلك الوارث (وان لم يكن بينهما موافقة
فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة (ثم اقسم الحاصل على
جميع التصحيح فاخرج فهو نصيبه (وكذا العمل لمعرفة نصيب
كل فريق (وفي القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون
كالتصحيح وكل دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور (ومن صالح
من الورثة او الغرماء على شيء منها فاطرح نصيبه من التصحيح
او الديون واقسم الباقي على سهام من بقي اوديونهم * قال الفقير
هذه آخر ملحق الا بحر ولم آل في عدم ترك شيء من مسائل الكتب

مطلب
يتداخل العددين

مسئلة
متوافقان

مطلب
الفرق بينهما

الاربعة والتمس من الناظر فيه ان اطلع على الاخلال بشيء منها
ان يلحقه بمحله فان الانسان محل النسيان (وليكن ذلك بعد
التأمل في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض المسائل
في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في موضع آخر
فاكتفيت بذكرها في احد الموضعين (ثم اتى زدت مسائل كثيرة
من الهداية ومن مجمع البحرين ولم ازد شيئا من غيرهما حتى
يسهل الطلب على من اشبه عليه صحة شيء مما لبس في الكتب
الاربعة والله حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم (والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
والحمد لله رب
العالمين

قد تم بعون ذي الكرم والفضل الاوفر * طبع كتاب ملحق الابحر
* تأليف الفاضل الكامل ابراهيم الحلبي * بدار الطباعة العامة
البيهية * في دار السلطنة القسطنطينية المحمية * صينت عن كل
آفة وبليّة * وكان ختامه تحت نظارة الفقير
لمولاه في كل الوسائل * السيد محمد نائل *
في آخر محرم الحرام لسنة
ثمان وخمسين
ومائتين والف

